



INVESTBANK
البنك الإستثماري

REVOLVING AROUND YOU

التقرير السنوي
2019 السابع والثلاثون



INVESTBANK
البنك الإستثماري

REVOLVING AROUND YOU

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم



رؤيتنا

نحن نتطلع لأن نصبح قادة العمل المصرفي المبتكر
لنساهم في نجاح عملائنا.

مهمتنا

أن نصبح شركاء مع عملائنا
في نجاحاتهم عن طريق منتجاتنا
المبتكرة وخدماتنا المتميزة
واستشاراتنا الموائمة وذلك بجهود
موظفينا الأكفاء الذين تقودهم
رؤيتنا وقيمنا المتأصلة في البنك.



القوة والشفافية

Transparency and Strength

زيت على قماش

Oil on canvas

70 x 50

من مجموعة INVESTBANK

Collection of INVESTBANK

المحتويات



تجريد
Abstraction

كولاج
Collage
38 x 48.5

من مجموعة مهنا الدرة
Collection of Mohanna Durra

11	مجلس الإدارة
13	كلمة رئيس مجلس الإدارة
18	إنجازات البنك في العام 2019 وخطة العمل للعام 2020
21	توصيات مجلس الإدارة
22	نشاطات البنك والبيانات المالية
27	أهم المؤشرات المالية
29	إيضاحات إضافية
49	الأسماء والسير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة و للإدارة العليا
61	إقرارات عامة
62	إقرارات مجلس الإدارة
64	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
72	الهيكل التنظيمي للبنك الإستثماري و للشركات التابعة
76	إدارة المخاطر و إدارة الامتثال
80	تقرير الحوكمة
91	البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31/12/2019 مع تقرير مدقق الحسابات المستقل
198	مواقع فروع البنك والشركات التابعة

مجلس الإدارة



بلا عنوان
Untitled

كولاج

Collage
16.5 x 23.5

من مجموعة رانيا عميش
Collection of Rania Omeish

مجلس الإدارة

الرئيس

شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها
السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه

نائب الرئيس

السيد أيمن شفيق فرحان جميعان

الأعضاء

شركة رؤوف ابوجابر وأولاده ويمثلها السيد عماد نهاد خليل جريس حتى تاريخ 30/09/2019
شركة رؤوف ابوجابر وأولاده ويمثلها السيد دريد اكرم عبداللطيف جراب اعتبارا من تاريخ 1/10/2019
شركة مستودع الادوية الاردني ويمثلها السيد عبدالرحيم نزار عبد الرحيم جردانه
شركة بنك فلسطين ويمثلها السيد رشدي محمود رشيد الغلاييني
السيد فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء
السيدة زينة نزار عبد الرحيم جردانه
السيد هاني ابراهيم سليمان فضائل
السيد جريس سبيرو جريس العيسى
الدكتور بسام خليل عبدالرحيم الساكت
السيد عزت نجم الدين عزت الدجاني

المدير العام

السيد منتصر عزت احمد دوّاس

كلمة رئيس مجلس الإدارة



ذكريات روسية
Russian Memories

زيت على قماش
Oil on canvas
78.5 x 97

من مجموعة المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة
Collection of The Jordan National Gallery of Fine Arts

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام،

من دواعي سعادي أن أقدم التقرير السنوي السابع والثلاثين عن العام 2019، بالنيابة عني وزملائي أعضاء مجلس إدارة البنك الاستثماري. وكما هو شأنه، تمكن البنك بكفاءة واقتدار من مواصلة الإنجازات على مختلف الصُّعد، واستوعب التطورات التقنية في خدماته المصرفية. ليكون سباق في القطاع المصرفي الأردني في المسارات والخدمات التي حددها أهدافا له ضمن وجهته الاستراتيجية.

الإقتصاد الوطني

بالرغم من تعدد التحديات التي تواجه الإقتصاد الوطني وأهمها تواضع نسب النمو الإقتصادي وعجز الموازنة و الدين العام إلا أن الإقتصاد الوطني قد أظهر منعة في مواجهة عدد من التحديات الخارجية ظهرت من خلال التحسن في الميزان التجاري بارتفاع الصادرات و انخفاض المستوردات خلال عام 2019 و رافق ذلك إنتعاشاً ملحوظاً لقطاع السياحة و إنعكس كل ذلك في إزدياد إحتياطيات العملة الأجنبية لمستويات مريحة تدعّم إستقرار الدينار الأردني و تؤكد نجاح السياسة النقدية الحصيفة التي ينتهجها البنك المركزي الأردني في تعزيز الاستقرار النقدي. أما على صعيد السياسة المالية فقد إزداد عجز الموازنة العامة للحكومة خلال عام 2019 و تم في نهاية العام مراجعة البرامج الإصلاحية مع صندوق النقد الدولي بما يساعد على دعم النمو الإقتصادي مستقبلاً حيث أظهرت موازنة عام 2020 توجهاً توسعياً في زيادة الإنفاق الرأسمالي.

كما قامت الحكومة بإطلاق عدد من الحزم التنفيذية المتعلقة بمصفوفة اصلاح اقتصادي خمس سنوات تهدف إلى تخفيف الإقتصاد وتحسين الوضع المعيشي حيث شملت هذه الحزم زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين و إجراءات لدعم سوق العقار و خطة لتحسين خدمات النقل و التأمين الصحي والتعليم، و ترشيح الجهاز الحكومي والارتقاء بجودة الخدمات وغيرها من مبادرات لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

الوجهة الاستراتيجية

وتتضمن الوجهة الاستراتيجية للبنك الاستثماري للعام 2020، خدمة واستقطاب الشركات المتوسطة والصغيرة من خلال البنك وشركائه التابعة، لتشكيل بيئة مصرفية تكاملية تلبي الاحتياجات المصرفية التمويلية للعملاء. وفي هذا السياق، فإن مجال التمويل المصرفي الاسلامي متاح للعملاء الراغبين وذلك من خلال المنتجات التي توفرها الشركات التابعة لتلبية للاحتياجات الائتمانية للعملاء.



تمويل التجارة والخدمات اللوجستية

شركة الإمداد



ALMAWARED BROKERAGE
الموارد للوساطة المالية

حلول الوساطة المالية

شركة الموارد للوساطة المالية



حلول التخصيم

شركة تخصيم



INVESTBANK
البنك الإستثماري

REVOLVING AROUND YOU



حلول التأجير التمويلي

شركة تمكين



BINDAR
بندار

تمويل أفراد، SMEs، و إسلامي

شركة بندار



AL TAS-HEELAT
التسهيلات

تمويل SMEs، أفراد، و إسلامي

شركة التسهيلات

ويستمر البنك الاستثماري في مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية، والتي تساهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء، وما يرافقها من بنية تحتية إلكترونية تضاهي المصارف العالمية لتوفر مستويات آمنة من التعاملات الالكترونية، مما يساهم في رفع كفاءة العمليات وتوفير الوقت والجهد ويجعل العميل شريكاً في هذه المنتجات المصرفية المبتكرة من البنك الاستثماري. ما جعل البنك في المرتبة الأولى مقارنة بالبنوك العاملة في المملكة في مجال استخدام البطاقات الائتمانية، والأكثر تقديراً في مستوى الخدمة من العملاء ذوي الدخل المرتفع.

ولا يغفل البنك الاستثماري في عمله الدؤوب عن تطوير عمليات إدارة المخاطر المصرفية في كافة أعماله، وتحقيق عائد استثماري دائم يتجسد بالاستغلال الأمثل لموارده المالية والادارية الكفؤة.

أداء البنك

جاءت نتائج البنك لتعكس حالة الاستقرار في الأداء المتوازن من حيث المحافظة على مستويات وعوائد مالية جيدة لمساهميته. حيث بلغت الأرباح الصافية في عام 2019 بعد الضريبة 16 مليون دينار، فيما ارتفعت أرباح البنك قبل ضريبة الدخل بنسبة 8.1% من 21.2 مليون دينار في العام 2018 إلى 22.9 مليون دينار في عام 2019، فيما تحسنت نسبة الكفاءة المالية لتصل إلى 52% في عام 2019.

كما بلغ مجموع موجودات البنك كما في نهاية عام 2019 ما قيمته 1.2 مليار دينار، فيما بلغ إجمالي الدخل في العام 2019 ليبلغ حوالي 53.5 مليون دينار بارتفاع بما نسبته 6.7% عن عام 2018.

كما بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2019 ما قيمته 674 مليون دينار. كما ارتفعت ودائع العملاء لتبلغ 765 مليون دينار مقارنة مع 748 مليون دينار في نهاية عام 2018، وتشير كافة المعطيات إلى قوة المركز المالي للبنك، علماً بأن نسبة كفاية رأس المال ارتفعت لتصل إلى 16%، وبناءً على هذه النتائج الجيدة، أوصى مجلس الإدارة الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 11% من رأسمال البنك البالغ 100 مليون دينار*.

ولا بد من توجيه الشكر والتقدير لجميع موظفي مجموعة البنك الاستثماري على هذا النجاح المتجدد عاماً بعد عام، وكذلك ثقة عملاء البنك الدائمة.

مع بالغ الاحترام والتقدير

بشر محمد جردانة
رئيس مجلس الإدارة

* علّق العمل بهذه التوصية استناداً الى تعميم السادة البنك المركزي الأردني رقم (4693/1/1) بتاريخ 9 نيسان 2020 وعليه تقرر تأجيل قيام البنوك بتوزيع الارباح على المساهمين عن عام 2019 لينتم التوزيع مع البيانات الختامية لعام 2020.

نرتقي

نحن نعمل بحماس كبير لخدمتكم.
نحن نرتقي لأبعد من التطلعات.
نحن نرتقي لمستوى أعلى في الفكر والروح.

التقرير السنوي السابع والثلاثون لعام 2019

حضرات السادة المساهمين الكرام...

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لكم التقرير السنوي السابع والثلاثون للبنك والذي يشمل أهم الإنجازات والنشاطات التي شهدتها خلال عام 2019. بالإضافة إلى البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في 31/12/2019 منوهاً بما حققه البنك وبالذات فيما يتعلق بالأداء المالي له في هذا العام المصرفي الاستثنائي..

الإنجازات المالية

الأرباح

حقق البنك في عام 2019 أرباحاً صافية بلغت 16.1 مليون دينار مقابل أرباح صافية بلغت 16.0 مليون دينار في عام 2018. في حين بلغت الأرباح قبل الضرائب 22.9 مليون دينار. وبلغ الاقتطاع الضريبي 6.8 مليون دينار. وفي جميع الأحوال فإنه يتم التعامل مع الأرباح من خلال آليات عمل تكفل تحسينها وزيادتها بما يضمن تعزيز ملاءة البنك المالية وزيادة رأسماله وتعظيم عائد مساهميه.

إجمالي الدخل

بلغ إجمالي دخل البنك في عام 2019 ما قيمته 53.5 مليون دينار مقارنة بقيمته في العام 2018 والبالغة 50.1 مليون دينار. حيث شكلت الإيرادات من الفوائد والعمولات ما نسبته 85.2% من إجمالي الدخل للعام 2019.

الميزانية

ارتفع مجموع الموجودات في الميزانية العامة للبنك في عام 2019 إلى 1.179 مليون دينار. مقابل 1.152 مليون دينار في نهاية عام 2018 وبنسبة نمو 2% حيث بلغ حجم التسهيلات 720 مليون دينار (674 مليون دينار بالصافي) في عام 2019. مقابل 739 مليون دينار (689 مليون دينار بالصافي) في عام 2018.

لأقرب ألف دينار		البيان
عام 2018	عام 2019	
50,081	53,459	إجمالي الدخل
43,360	45,560	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
21,198	22,910	صافي الربح قبل الضرائب
16,009	16,100	الربح للسنة
747,519	764,775	ودائع العملاء
738,601	720,093	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
44,712	43,951	صافي محفظة البنك من الأسهم

بيانات هامة

إن العرض المقدم هو للميزانية الموحدة بين البنك؛ وكل من شركة الموارد للوساطة المالية، وشركة تمكين للتأجير التمويلي، وشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد وشركة بندار للتجارة والاستثمار، وشركة التسهيلات التجارية الأردنية.

كفاية راس المال

حافظ البنك على نسبة مرتفعة لكفاية راس المال كما في نهاية عام 2019 وصلت إلى 17.11%، في حين أن النسبة المقررة من البنك المركزي هي 12%، ومن لجنة بازل 8%.

محفظة التسهيلات

ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الإجمالية لدى البنك في نهاية عام 2019 لتصل إلى 750 مليون دينار (674 مليون دينار بالصافي)؛ حيث توزعت هذه المحفظة على مختلف القطاعات كالتجارة العامة، الصناعة والتعدين، الأفراد، الإنشاءات، السياحة والمطاعم والمرافق العامة، المالي، تمويل العقارات، وعمليات الأسهم، بالإضافة إلى القطاع الزراعي، وتمويل التجارة الخارجية، وقد روعي فيها أن تكون مستجيبة لأحتياجات العملاء والاقتصاد الوطني من جهة، والتأكد من انسجامها مع المعايير المصرفية المستندة إلى الجدارة الائتمانية من جهة ثانية.

التصنيف الائتماني

ثبتت مؤسسة Capital Intelligence تصنيف البنك: Financial Strength: B+ وهو تثبت يؤكد استقرار البنك، وقدرته على الاستمرار بعمله المصرفي رغم كل الظروف الصعبة التي خبرناها جميعاً.

الحاكمية المؤسسية

قام مجلس الإدارة، ووفقاً لمسؤولياته، بتشكيل اللجان التي تتطلبها الحاكمية المؤسسية بموجب دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني، حيث استمرت هذه اللجان بالقيام بالمهام والواجبات المناطة بها وفقاً لسياسة الحاكمية المؤسسية، وهي:-

- لجنة الحاكمية المؤسسية.
- لجنة التدقيق.
- لجنة إدارة المخاطر والامتثال.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة إلى اللجان الدائمة التالية:

- اللجنة العليا للتسهيلات.
- لجنة الاستثمار.

دليل الحاكمية المؤسسية

تم إعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم 2016/63 تاريخ 01/09/2016 وتعديلاته، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017، كما تم تعديل موثيق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما يتوافق مع تلك التعليمات.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تقوم إدارة الامتثال بالرقابة الحثيثة على جميع العمليات المصرفية التي تجري في البنك وبشكل يومي؛ وذلك لتفادي أية مخاطر قد تنشأ من أية عمليات مشبوهة وغير قانونية، وذلك من منطلق الحرص على سمعة البنك، ومصلحة جميع العملاء، ووقف أية عمليات قد يكون لها صلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وفي هذا الإطار فقد تم تطوير نظام التقارير (OBI) المرتبط بالنظام البنكي، لتزويد إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بجميع التقارير والمعلومات المطلوبة للرقابة على الحركات والعمليات التي تتم في فروع وأقسام البنك أولاً بأول.

وقد قام البنك لهذه الغاية بشراء وتطبيق نظام آلي خاص بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم ربطه على النظام البنكي لتعزيز الرقابة على جميع العمليات التي تجري في البنك بما يسمح بكشف أية عمليات مشبوهة أو غير اعتيادية على حسابات العملاء.

وبالتزام مع كل ذلك تقوم إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بمرافقة نظام السويفت (SWIFT) في البنك للتأكد من عدم وجود تعامل مع أشخاص مدرجين على القوائم العالمية مثل: OFAC, UN, EU, BOE.

حقوق المساهمين

يبلغ رأسمال البنك المصرح به و المدفوع 100 مليون دينار/ سهم، وبذلك يكون البنك قد استوفى متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، وعليه فقد بلغت حقوق المساهمين 182 مليون دينار كما في 31/12/2019، مقارنة بمبلغ 179 مليون دينار كمافي 31/12/2018.

الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 32,141,449 دينار.

الوضع التنافسي للبنك

يعمل البنك على تحسين وضعه التنافسي ضمن إطار الجهاز المصرفي، مع حرصه على استقطاب الودائع التي تتميز بالاستقرار، ومنح التسهيلات وفق المعايير الائتمانية الآمنة، حيث بلغت حصة البنك من السوق المصرفي المحلي كما يلي: ودائع العملاء 2%، إجمالي التسهيلات 2.2%.

إنجازات البنك في العام 2019 وخطة البنك للعام 2020

ركز البنك الإستثماري خلال العام 2019 على محاور رئيسية تتمثل بالإستمرار بالإستجابة لمتطلبات العملاء المتغيرة والعمل لتأمين / لضمان المحافظة على تنافسية البنك على المدى الطويل والتحسين الملحوظ على الأداء والكفاءة التشغيلية والوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع وذلك من خلال تبني نموذج عمل مستدام والإلتزام بإحداث تغييرات جوهرية في ثقافة البنك.

حيث سعى البنك لتقديم نفسه كبنك يقدم خدمات مصرفية تجارية في تخصصات معينة موجهة لقاعدة عملائه المستهدفين ليصبح (The Leading Client-Centric Local Bank) وانطلاقاً من ذلك عمل البنك ويعمل على تقوية شركاته التابعة والتي تقدم خدمات على درجة من التخصص، كما استمر البنك بتعزيز وتطوير خدماته المقدمة من خلال دوائر التسهيلات الداخلية للأفراد والشركات، وقد أدى استمرار التقدم بخطوات مدروسة إلى التوجه بثبات نحو تحقيق العائد على حقوق الملكية.

وكانت أبرز الإنجازات على الأصعدة التالية ما يلي:

إدارة أعمال البنك:

توسيع أعمال البنك مع مراعاة عنصر المخاطر لضمان جودة المحفظة الائتمانية مما أسهم في ارتفاع إجمالي الموجودات في البنك بنسبة 2.3% وارتفاع ودائع العملاء بنسبة نمو 2.3% وبلغت صافي أرباح البنك 16.1 مليون دينار بنسبة نمو وصلت إلى 0.6% وبلغت نسبة كفاية رأس المال إلى 17.11%.

الانتشار الجغرافي للبنك:

- إضافة 8 صرافات خارج شبكة الفروع ليصبح عدد صرافات البنك 11 صراف داخل شبكة الفروع و 33 صراف خارج شبكة الفروع وقمنا بتطوير الشكل الخارجي للصرافات الآلية بما يتناسب مع راحة العميل.

منتجات وخدمات البنك:

- تعديل جميع منتجات قروض قطاع الافراد لتتواءم مع تعليمات البنك المركزي الاردني الجديدة.
- تمكين العملاء من اصدار شهادة الفوائد للقروض السكنية لغايات ضريبة الدخل بشكل الكتروني الامر الذي يوفر الوقت والجهد على العملاء.
- سعياً لتوفير بديل أكثر مرونة لحسابات الودائع لأجل التقليدية، قام البنك بإطلاق حساب توفير FlexiSave، ل يتمتع العملاء بأسعار فائدة تفضيلية تصل إلى 3.25% اعتماداً على شرائح الأرصدة المتاحة، بالإضافة إلى منحهم امتياز مرونه سحب أي مبلغ من أرصدهم بشكل فوري وبدون أي رسوم بعكس حسابات الودائع لأجل التقليدية.
- تحديث الخدمات الالكترونية الحالية لتسهيل قيام العملاء باستخدامها وتوفير جميع الخدمات بسرعة وفاعلية عالية. وابقاء العملاء على اطلاع مباشر على حساباتهم وادارتها بأي وقت من الاوقات.

إدارة المخاطر:

- للعام الرابع على التوالي، حصل INVESTBANK على شهادة الامتثال الخاصة بأمن بيانات بطاقات الائتمان والدفع المعيارية PCI DSS.

ادارة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

- سعياً من البنك لتطبيق افضل الممارسات في مجال الحاكمية المؤسسية والتزاماً بتوجيهات البنك المركزي الاردني ورويا مجلس الادارة، قام البنك بتطبيق منهجية واطار COBIT 5 لحاكمية تكنولوجيا المعلومات حيث تم الوصول الى مرحلة نضج 4.1 والتي تغطي المرحلة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني 3.2.

المسؤولية المجتمعية لدعم البيئة وتنمية المجتمعات المحلية:

- استثمر INVESTBANK على مساعدة تعاونية سيدات عراق الامير اقتصاديا. من خلال العمل على بناء علامة تجارية متينة وشاملة، بالإضافة الى ذلك تم وضع استراتيجية تسويقية واطلاق قنوات تسويقية للتعاونية لترويج وتسويق أعمال ومنتجات السيدات للنهوض بالمستوى المعيشي للسيدات من خلال توفير فرص عمل مستدامة بالإضافة الى الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي.
- ضمن برنامج INVESTBANK الخير الذي يعنى بتقديم الدعم للمشاريع الخيرية والإحسان من خلال مسؤولية البنك الاجتماعية، اشتمر البنك بالشراكة مع بنك الملابس الخيري التابع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية لتوزيع الصناديق الخاصة ببنك الملابس الخيري في ستة مواقع استراتيجية في فروع البنك لتمكين الموظفين والعملاء من تقديم التبرعات العينية من الملابس، الأحذية، وألعاب الأطفال وغيرها لصالح الأسر العفيفة المستفيدة من بنك الملابس الخيري. وتأتي هذه المبادرة استمراراً لنهج INVESTBANK بمواصلة التفاعل مع المجتمع المحلي وكجزء من واجبه الوطني وخمليه لمسؤولياته المجتمعية تجاه الفئات الأقل حظاً، حيث تم جمع أكثر من 26,000 قطعة عينية.
- استمراراً البنك في دعم مبادرة سوق الشمس البلدي في محافظة عجلون والقرى المحيطة، من خلال الشراكه مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة من خلال دعم عشرات المزارعين وتدريبهم على الزراعة العضوية ووتعبئة وتغليف وتسويق المنتجات العضوية. حيث اشتمل المشروع على 25 قطعة ارض بمساحة 20 هكتار وقد تم الحصول للمره الثانية على التوالي على شهادة ECOCERT العالمية المختصة بالزراعة العضوية.
- وفي إطار «صندوق الشمس» للمسؤولية الاجتماعية، أولى البنك الاستثماري اهتماماً كبيراً بالأطفال، حيث عمل خلال العام الماضي وبالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، على توقيع اتفاقية تطوير مساحات تعليمية آمنة وصديقة للبيئة للأطفال في محمية عجلون بهدف نشر الوعي والمعرفة بالنظام البيئي الطبيعي، والأنواع التي تعيش في المحمية والذي من المتوقع إطلاقه في شهر أيار من العام الحالي .
- ضمن مبادرة البنك الاستثماري الداخلية «صار لازم نغيرا» وفي إطار مساعي البنك لزيادة الوعي بأهمية البيئة والحفاظ عليها وتحويلها الى ممارسات لدى موظفيه، قام بموجبه البنك على توزيع العديد من حاويات إعادة التدوير الورقية والبلاستيكية في مقر البنك الرئيسي ليتسنى لموظفيه تطبيق هذه الممارسات البيئية لاتخاذ خطوات فعلية تجاه البيئة.

حيث عقد البنك شراكات مع مؤسسات للنهوض بالبيئة نحو الأفضل، مثل مبادرة العجلات الخضراء (Green Wheelz)، حيث أننا نأخذ دورنا كمؤسسة داعمة للبيئة على محمل الجد، خصوصاً أن عملية إعادة التدوير لأجل هذه القضية لن تساهم فقط في رفع مستوى الثقافة بأهمية الحفاظ على البيئة بين أفراد المجتمع فحسب، بل ستسعد الأطفال المرضى بحصولهم على التعليم والعلاج بالإضافة إلى الكراسي المتحركة التي سيتم التبرع بها، إضافة إلى إرسال اللعب البلاستيكية لمتحف الأطفال للبدء بتحضير المرحلة الثانية من محطة الزراعة التعليمية ضمن فعاليات المتحف المتنقل 2019.

- أطلق البنك الاستثماري خطوة نوعية وميزة العام الماضي لدعم أطفال مرضى السرطان، وذلك بعد أن وقع اتفاقية شراكة مع مبادرة حرير التي تهدف إلى جميع أكبر قدر ممكن من خصل الشعر لعمل شعر مستعار للأطفال مرضى السرطان وترسم الابتسامة على وجوههم بعد فقدانهم شعرهم نتيجة خضوعهم للعلاج الكيميائي، وتشمل هذه المرحلة جمع الشعر، ثم حبكه، معالجته، اختيار اللون، تصميمه بجودة عالية ملائمة لرؤوس الأطفال وشعورهم بالراحة عند ارتدائها.
- وكما أولى البنك الاستثماري اهتماماً كبيراً بجميع موظفاته في مختلف المناصب والفروع حيث نظم لهم في تشرين الأول 2018، وبالتعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان فحصاً طبياً مجانياً لسرطان الثدي، وعرض مختصون من البرنامج الأردني لسرطان الثدي، طرق إجراء الفحوصات الذاتية للثدي، وذلك بهدف زيادة مستوى الوعي لدى موظفات البنك بأهمية الفحص المبكر.
- استمر البنك الاستثماري في مبادرات «INVESTBANK for Life» وذلك من خلال تعزيز شراكته التي استمرت لثلاث سنوات مع جمعية رعاية الأطفال المصابين بالتوحد وتأكيداً لإلتزامه بدعم مختلف فئات المجتمع وعلى رأسها ذوي الاحتياجات الخاصة، قدم البنك الاستثماري المزيد من المنح الدراسية والفرص التدريبية الجديدة للأطفال التوحد لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم وجعلهم فاعلين في المجتمع.
- وبهدف تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة بين الأجيال الشابة، أطلق البنك الاستثماري وبالتعاون مع متحف أطفال الأردن محطة تعليمية جديدة «محطة الزراعة» في متحف الأطفال المتنقل في عجلون، وأسهمت المحطة، في زيادة وعي الأطفال بأهمية إعادة التدوير وما له من أثر في مكافحة التلوث البيئي بشكل عام، بالإضافة إلى التعريف بالفوائد البيئية والصحية للزراعة العضوية، حيث شارك الأطفال خلال المحطة بنشاط عملي ساهم في إيصال العديد من المفاهيم الإيجابية التي تأهلهم ليكونوا التغيير المرجو في المستقبل.
- قدم البنك الاستثماري في العام الماضي رعايته الذهبية لفعالية ساعة الأرض التي أقامتها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة (الشريك الاستراتيجي للبنك) والتي تهدف إلى أهمية الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي في مواجهة التغير المناخي وتقليل الممارسات التي تشكل خطراً على البيئة، حيث سجلت فيها الجمعية رقماً قياسياً عالمياً في موسوعة غينيس العالمية لتشكيلها أكبر لوحة سيفيسائية مصنوعة من أكثر من 11 ألف شمعة باللونين الأسود والأبيض على شكل شعار ساعة الأرض العالمي 60+.

وتأكيداً من البنك على استخدام مصدر طاقة مستدام صديق للبيئة ضمن إحدى استراتيجيات البنك نحو الاستدامة، تم الانتهاء من المرحلة الثانية لمشروع النظام الكهروضوئي بقدره إجمالية 717.44 كيلو واط لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية حيث ستساهم في الحد من انبعاثات الكربون بمقدار 590 طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، حيث تتمكن خلال هذا العام من تزويد باقي احتياجات المبنى الرئيسي من الطاقة الكهروضوئية ليصبح كامل استهلاكه من الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تغطية احتياجات الفروع ضمن منطقة عمان وشركاته التابعة من احتياجاتها من الكهرباء، وأتت هذه المرحلة تابعة لسابقتها حيث تم تشغيل نظام كهروضوئي غطى 65% من استهلاك المبنى الرئيسي للبنك من الكهرباء.

الموارد البشرية:

إيماناً من قبل البنك الاستثماري بأن العنصر البشري هو الركيزة الأساسية في تطور البنك وتقدمه فقد قام البنك خلال عام 2018 بمراجعة وتحديث سياساته المتعلقة بالموارد البشرية والخوافز والمزايا والعمل على تعديلها لتشمل موظفي الشركات التابعة لرفع كفاءة العنصر البشري والرضا الوظيفي.

الجوائز:

- كنتيجة لكافة ما تم تطبيقه وإنجازه اعلاه، فقد حصد عدة جوائز عن العام 2018، ومن عدة جهات وهي كما يلي:
- جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للشركات في الأردن لعام 2018 من مجلة جلوبال بانكنج أند فاينانس.
- جائزة أفضل بنك في القطاع المصرفي للخدمات الإلكترونية للأفراد في الأردن للعام 2018 من مجلة جلوبال فاينانس عن فئتين:

- أفضل بنك بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني
- البنك الأكثر ابتكاراً في الأردن بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية للأفراد.

وقد قام البنك باستحداث وإطلاق عدد من المبادرات الاستراتيجية للعام 2019 تندرج تحت المحاور الرئيسية لخطته الاستراتيجية 2018-2020 وذلك في مجال توسيع الأعمال وإدخال التحسينات التنظيمية لرفع الكفاءة المؤسسية والاستمرار بتقوية الأدوار الرقابية وغرسها في الثقافة المؤسسية بالإضافة الى الاستمرار بتبني أحدث الحلول التقنية والتكنولوجية وغيرها من المبادرات لتكون دائماً البنك السباق والرائد في القطاع المصرفي الأردني.

توصيات مجلس الإدارة

بناءً على ما تقدم يوصي مجلس الإدارة للسادة المساهمين بما يلي:

- 1- المصادقة على البيانات المالية للبنك عن العام 2019 و إبراء ذمة مجلس الإدارة عن تلك المدة.
- 2- استناداً إلى تعميم السادة البنك المركزي الأردني رقم (4693/1/1) بتاريخ 9 نيسان 2020 بتأجيل قيام البنوك بتوزيع الأرباح على المساهمين عن عام 2019 ليتم التوزيع مع البيانات الختامية لعام 2020، وعليه تقرر تعليق العمل بتوصية مجلس الإدارة للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع 11 مليون دينار من الأرباح المدورة خلال العام 2020 عن العام 2019 وبما يعادل 11% من رأس مال البنك.
- 3- انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2020.

ويتقدم مجلس الإدارة بالشكر الجزيل إلى السادة المساهمين و جميع المتعاملين مع البنك على حسن ثقتهم، ولطف دعمهم، ومؤازرتهم له، و بالشكر لجميع الموظفين لجهودهم المخلصة التي ساهمت بشكل فعال في تحقيق النجاح المستمر للبنك.

والله الموفق..

نشاطات البنك والبيانات المالية

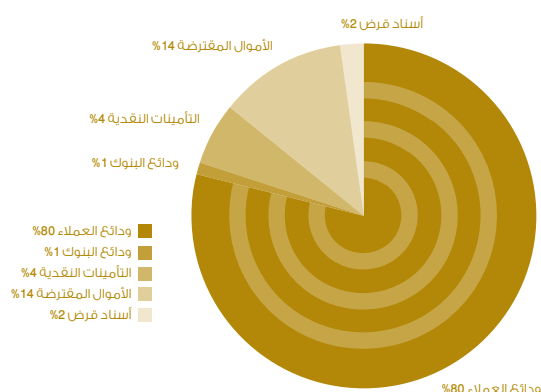
أولاً: مصادر الأموال

1. الودائع

بلغت وداائع العملاء لدى البنك 765 مليون دينار منها 138 مليون دينار بالعملة الأجنبية في نهاية عام 2019 مقابل 748 مليون دينار منها 138 مليون دينار بالعملة الأجنبية في عام 2018 ويركز البنك على وداائع العملاء كأهم مصدر من مصادر التمويل وخاصة ذات الكلف المنخفضة مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات البنك لتمويل نشاطاته، وذلك كما يعكسها كل من الجدول رقم (1) والذي يشير إلى توزيع مصادر الأموال والجدول رقم (2) والذي يظهر النمو في حجم وداائع العملاء بالدينار وبالعملة الأجنبية لعام 2019 بالمقارنة مع عام 2018 وكما يلي:-

جدول رقم (1) والذي يشير إلى توزيع مصادر الاموال

البيان	عام 2019	عام 2018
ودائع العملاء	80%	79%
ودائع البنوك	1%	1%
التأمينات النقدية	4%	6%
الأموال المقترضة	14%	12%
اسناد قرض	2%	2%
المجموع	100%	100%



الجدول رقم (2)

البيان	2019	2018
داائع العملاء دينار أردني	627	610
ودائع العملاء عمله أجنبية	138	138
المجموع	765	748

2. زيادة حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين 182 مليون دينار في نهاية العام 2019 مقارنة بـ 179 مليون دينار في نهاية العام 2018 بنسبة نمو 2%.

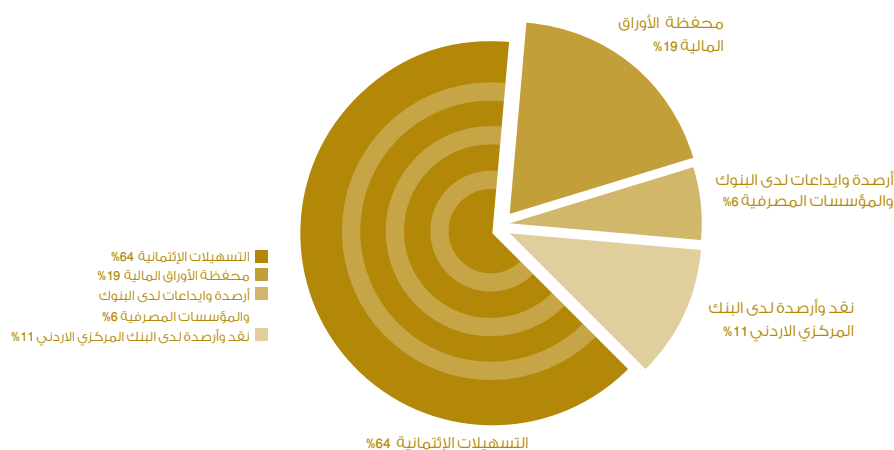
ثانياً: استخدامات الاموال

يبين الجدول رقم (3) كيفية توزيع الموجودات التي نمت في العام 2019 عن العام 2018 بنسبة 2% وفق استخداماتها المختلفة وحصة كل بند منها كما يلي:

جدول رقم (3)

لأقرب مليون دينار				البيان
عام 2018	عام 2019	عام 2018	عام 2019	
66	65	6%	6%	أرصدة و ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
132	121	12%	11%	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
739	720	67%	64%	التسهيلات الإئتمانية
167	213	15%	19%	محفظة الأوراق المالية
1104	1118	100%	100%	المجموع

الرسم التوضيحي لإدارة الموجودات لعام 2019



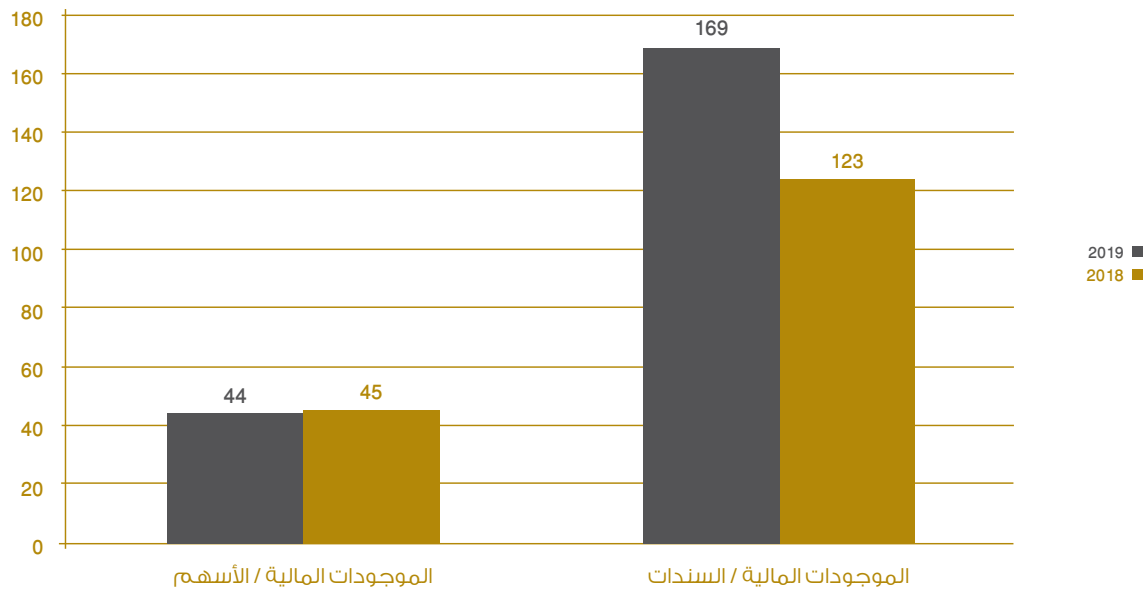
وفيما يلي نعرض تفاصيل استخدامات بعض البنود المشار إليها أعلاه:

1- الاستثمار في محفظة الموجودات المالية:

وظف البنك استثمارات في مجال الأسهم والسندات في عام 2019 بلغ حجمها 213 مليون دينار، موزعة على الأسهم بمبلغ 44 مليون دينار، وعلى السندات بمبلغ 169 مليون دينار، وذلك كما يعرضها الجدول رقم (4) الذي يبين حجم تلك الاستثمارات في نهاية عام 2019 مقارنة مع عام 2018:-

جدول رقم (4)

البيان	عام 2019	عام 2018
الموجودات المالية / الأسهم	44	45
الموجودات المالية / السندات	169	123
المجموع	213	168



2- التسهيلات الائتمانية

استمر البنك في العام 2019 باتباع سياسة المنح المدروس للتسهيلات وفق المعايير المصرفية والجدارة الائتمانية، وذلك على قاعدة تحييص طلبات العملاء وإخضاعها للتعليمات والسياسات المعتمدة سواءً تعلق الأمر بالتسهيلات المباشرة أو غير المباشرة. وذلك كما يلي :-

أ) التسهيلات المباشرة

مع أن البنك استمر في العام 2019 بالتركيز على برامج التمويل المختلفة وبرامج القروض الشخصية وقروض الإسكان وغيرها وضاعف جهوده أيضا باتجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية وتمويل المشاريع في القطاعات المختلفة، إلا أنه ظل يتبع سياسة مدروسة ومتأنية قبل منح تلك التسهيلات تجنباً للمخاطر الائتمانية، وللمحافظة على مصالح العملاء أنفسهم والمساهمين في المقام الأول. ورغم ذلك فقد أظهرت نتائج البنك لعام 2019 انخفاضا في حجم محفظة التسهيلات الائتمانية لتصل 720 مليون دينار مقابل 739 مليون دينار في عام 2018 بانخفاض بلغت نسبته 2.6%.

3- بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين

أ) بيان الدخل

بلغ اجمالي الدخل خلال عام 2019 حوالي 53.5 مليون دينار و الأرباح الصافية حوالي 16.1 مليون دينار بعد الضريبة. ويبين الجدول رقم (6) التالي اهم بنود الإيرادات والنفقات المتحققه لعامي 2019 و 2018.

جدول رقم (6)

البيان	لأقرب مليون دينار		
	عام 2018	النسبة	عام 2019
مجموع الإيرادات	88.878	%100	95.318
الفوائد الدائنة	71.540	%80	76.460
صافي العمولات	10.617	%11	10.960
أرباح موجودات مالية	2.437	%4	3.423
فروقات العملة وأخرى	4.289	%5	4.475
مجموع النفقات	67.679	%100	72.408
الفوائد المدينة	38.797	%58	41.859
مصاريف إداريه وعمومية و استهلاكات	28.766	%39	27.912
مخصص الديون ومخصصات مختلفة	0.116	%4	2.636
صافي الأرباح قبل الضريبة	21.198		22.911
ضريبة الدخل	5.190		6.811
صافي الأرباح بعد الضريبة	16.009		16.100

ب) بيان التغيرات في حقوق المساهمين

1- الأرباح

بلغ مجموع الأرباح القابلة للتوزيع في عام 2019 ما مجموعه 14.9 مليون دينار، مقابل 12.1 مليون دينار عن العام 2018 لا يمكن التصرف به أيضا والذي يمثل اثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، و يمثل الجدول رقم (7) الحركة على الأرباح المدورة:-

جدول رقم (7)

أقرب مليون دينار		البيان
عام 2018	عام 2019	
30.6	33.5	الرصيد في بداية السنة
15.5	15.7	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
(2.3)	(2.5)	(الحول) الى الاحتياطات
(10.0)	(11.0)	أرباح موزعة *
(0.4)	(0.5)	خسائر بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
0	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
-	0.2	أثر زيادة الاستثمار في شركات تابعة
33.5	35.4	الرصيد في نهاية السنة

2- حقوق المساهمين:

واصل مجموع حقوق المساهمين ارتفاعه في نهاية عام 2019 ليصل إلى 177.4 مليون دينار أردني مقابل 174.2 مليون دينار أردني في عام 2018، بزيادة بزيادة نسبتها 1.8% ويظهر الجدول رقم (8) مجموع حقوق المساهمين لعامي 2018, 2019 كما يلي:-

جدول رقم (8)

أقرب مليون دينار		البيان
عام 2018	عام 2019	
100.0	100.0	رأس المال المدفوع
27.3	29.7	الاحتياطي القانوني
13.5	12.3	إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
33.5	35.4	أرباح مدورة
174.2	177.4	الرصيد في نهاية السنة

أهم المؤشرات المالية

تظهر المؤشرات المالية التاريخية للبنك على مدار السنوات من 2009 وحتى 2019 الارتفاع المستمر في كل من حقوق المساهمين بحوالي 87%، ورأس المال المدفوع بنسبة 43%، ومجموع الموجودات بنسبة 73%، وودائع العملاء بنسبة 30%، والقروض والتسهيلات الممنوحة بنسبة 134%، وإجمالي الدخل بنسبة 134%، والأرباح بعد الضريبة بنسبة 121% وهو ما يعكس حجم النشاط المصرفي المتزايد للبنك واستمرار اتجاهه التصاعدي المقرون بتثبيت دعائمه على أسس راسخة. الأمر الذي يجد له تجسيدا بنسب النمو والبيانات المالية التي يعبر عنها ويستعرضها الجدول رقم (9):

جدول رقم (9)

لأقرب مليون دينار											البيان
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
											أ- النمو
177.371	174.226	162.037	162.037	153.759	145.463	138.754	134.509	131.422	107.421	93.249	مجموع حقوق المساهمين
100.000	100.000	100.000	100.000	100.000	100.000	100.000	100.000	85.250	77.500	70.000	رأس المال المدفوع
				-	-	-	-	14.117	-	-	دفعات على حساب زيادة رأس المال
1,178.779	1,152.103	1,073.246	949.577	845.420	805.163	778.923	708.514	691.772	677.217	666.715	مجموع الموجودات
764.775	747.519	676.100	622.817	584.076	561.391	517.866	458.082	469.627	449.296	477.606	ودائع العملاء
720.093	738.601	684.394	568.277	485.064	498.151	468.907	445.998	386.577	373.816	315.277	القروض والتسهيلات الممنوحة
											ب- الربحية
53.459	50.081	52.430	47.100	39.200	35.683	34.426	42.145	36.492	34.889	21.423	إجمالي الدخل
16.100	16.009	15.775	15.607	14.310	12.365	11.931	11.252	9.596	10.887	7.238	الربح للسنة (بعد الضريبة)
-	11.00	10.00	8.00	8.00	7.00	7.00	8.00	8.00	-	-	الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين
-	0.11	0.10	0.08	0.08	0.07	0.07	0.08	0.08	-	-	نسبة التوزيع النقدي
157	155	151	153	143	123	119	113	112	141	99	حصة السهم الواحد من صافي الأرباح
فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	فلسا	
1.4%	1.4%	1.6%	1.7%	1.7%	1.6%	1.6%	1.6%	1.4%	1.6%	1.1%	العائد على الموجودات
8.9%	8.9%	9.0%	9.7%	9.5%	8.6%	8.7%	8.4%	8.0%	10.9%	8.1%	العائد على حقوق المساهمين
1.29	1.32	1.53	1.49	1.34	1.22	1.20	1.18	1.34	1.61	1.50	القيمة السوقية للسهم (دينار)

* قرر مجلس الإدارة التوصية الى الهيئة العامة للمساهمين بتوزيع 11 مليون دينار من الأرباح المدورة خلال العام 2020 عن عام 2019 وبما يعادل 11% من رأس مال البنك، إلا أنه وبموجب تعميم السادة البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 بتاريخ 9 نيسان 2020 فقد تقرر تأجيل قيام البنوك بتوزيع الأرباح على المساهمين عن عام 2019 ليتيم التوزيع مع البيانات الختامية لعام 2020.

– توزيع أسهم مجانية

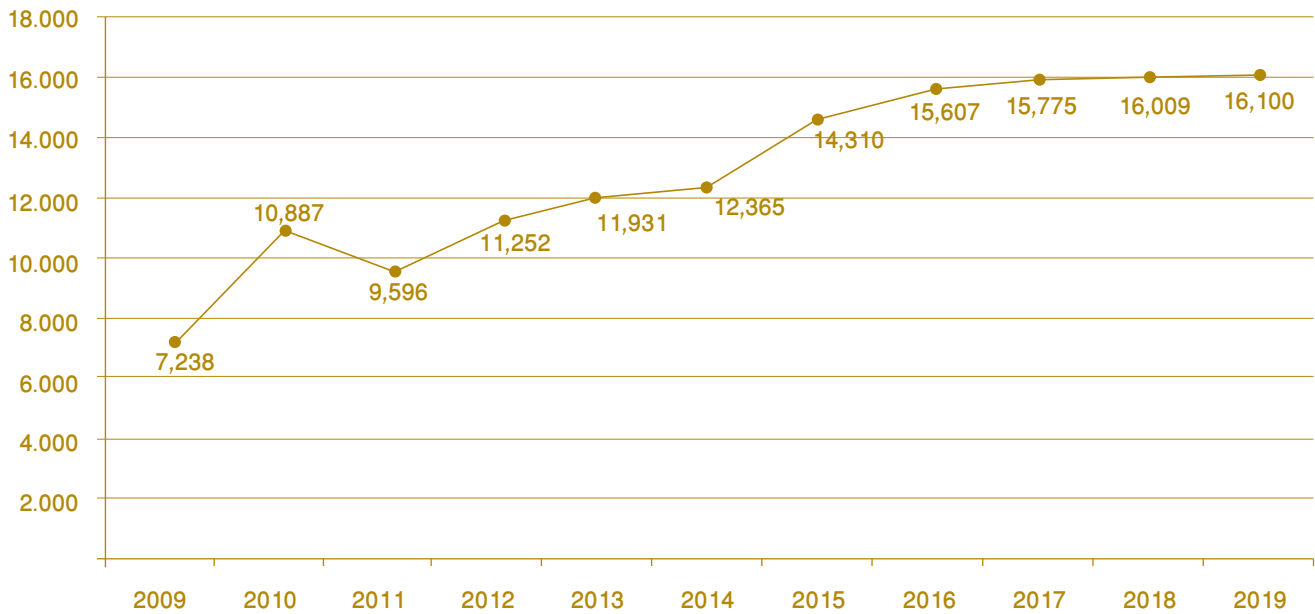
استمر البنك بتوزيع الأسهم المجانية على المساهمين ضمن إطار سعيه لزيادة رأس مال البنك، وبما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي ويسهم بترسيخ دعائم المتانة المالية فيه. وبمعدل 8.250 مليون سهم سنوياً على امتداد السنوات 2006 وحتى 2010 وذلك كما يظهره الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10)

عام	نسبة / رأس المال	سهم
2006	%25	11,000,000
2007	%11.50	6,325,000
2008	%14.15	8,675,000
2009	%10.74	7,500,000
2010	%10.00	7,750,000

– الربح للسنة

يبين الرسم البياني حجم الأرباح السنوية بعد الضريبة من عام 2009 إلى عام 2019



إيضاحات إضافية

الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأنشخص الإدارة العليا وأقاربهم والشركات المسيطر عليها لعامي 2017 و 2016.

أ- عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	عام 2019				عام 2018
	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم	المجموع	المجموع
شركة عبد الرحيم جردانه واولاده ويمثلها	رئيس المجلس	الاردنية	5,000	855,000	855,000
السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه		الاردنية	850,000		
السيد ايمن شفيق فرحان جميعان	نائب الرئيس	الاردنية	57,561	57,561	57,561
شركة رؤوف ابو جابر واولاده ويمثلها	عضو	الاردنية	9,088	9,088	29,088
السيد عماد نهاده خليل جريس لغاية 30/12/2018		الاردنية	20,000		
السيد دريد اكرم جراب اعتباراً من 1/10/2019		الاردنية	0		
شركة مستودع الادوية الاردني و يمثلها	عضو	الاردنية	5,000	8,923,393	8,923,393
السيد عبدالرحيم نزار عبد الرحيم جردانه		الاردنية	8,918,393		
السيدة زينه نزار عبدالرحيم جردانه	عضو	الاردنية	6,514,588	6,514,588	4,962,866
السيد فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء	عضو	السعودية	5,994,399	5,994,399	5,994,399
شركة بنك فلسطين و يمثلها	عضو	الفلسطينية	9,420,627	9,420,627	9,420,627
السيد رشدي محمود رشيد الغلاييني		الفلسطينية	-		
السيد جريس سبيرو جريس العيسى	عضو	الاردنية	5,000	5,000	5,000
السيد هاني ابراهيم سليمان فضائل	عضو	الاردنية	5,320	5,320	5,320
السيد بسام خليل عبدالرحيم الساكت	عضو	الاردنية	31,719	31,719	31,719
السيد عزت نجم الدين عزت الدجاني	عضو	الاردنية	5,100	5,100	5,100

كشف بأسماء المساهمين الذين يملكون 1% فما فوق من الاسهم كما في 31/12/2019

اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم المملوكة	نسبة المساهمة في رأس المال	المستفيد النهائي	عدد الاسهم المرهونه	عدد المساهم المحجوزة	جهة الحجز	نسبة الاسهم المرهونه من اجمالي المساهمه	جهة الرهن
شركة بنك فلسطين	الفلسطينية	9,420,627	9.42%	قيس عبدالله الغانم	-	5000	عضوية المجلس	-	-
عبد الرحيم نزار عبد الرحيم جردانه	الأردنية	8,918,393	8.91%	نفسه	-	-	-	-	-
زينه نزار عبد الرحيم جردانه	الأردنية	6,514,588	6.51%	نفسه	-	5000	عضوية المجلس	-	-
فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء	السعودية	5,994,399	5.99%	نفسه	1666667	5000	عضوية المجلس	27.80%	بنك الكويت الوطني
رغد حمدي خليل منكو	الأردنية	5,843,347	5.84%	نفسه	-	-	-	-	-
حازم بن فائق بن فهمي ابو خضراء	السعودية	5,733,449	5.73%	نفسه	1666667	-	-	29.07%	بنك الكويت الوطني
سامر بن فائق بن فهمي ابو خضراء	السعودية	5,733,274	5.73%	نفسه	1666666	-	-	29.07%	بنك الكويت الوطني
ايهاب شفيق فرحان جميعان	الأردنية	4,975,496	4.98%	نفسه	-	-	-	-	-
لينا نزار عبد الرحيم جردانه	الأردنية	4,681,284	4.68%	نفسه	-	-	-	-	-
شركة كامكو للاستثمار	الكويتية	4,350,000	4.35%	بنك الخليج المتحد	-	-	-	-	-
THE CONGRESS FOUNDATION	الليختنشتاينية	3,656,216	3.66%	مفيده عبدالرحمن ماضي ماضي	-	-	-	-	-
شركة بنك القدس	فلسطينيه	3,000,000	3.00%	اكرم عبداللطيف حسن جراب شركة البنك الاردني الكويتي PALESTINIAN PENSION AGENCY شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	-	-	-	-	-
زينا سعد خلف التل	الأردنية	2,310,936	2.31%	نفسه	-	-	-	-	-
تمارا سعد خلف التل	الأردنية	2,310,935	2.31%	نفسه	-	-	-	-	-
شركة الاستثمارات العامة	الأردنية	2,175,755	2.18%	ليث فائق سعد ابو جابر نمر فائق سعد ابو جابر عمر فاروق سعد ابو جابر قيس فؤاد سعد ابو جابر كيم فؤاد سعد ابو جابر مروان رؤوف سعد ابو جابر زياد رؤوف سعد ابو جابر سعد فرحان سعد ابو جابر رؤوف سعد فرحان ابو جابر ميري رؤوف ابو جابر HEINEKEN INTERNATIONAL BV	-	-	-	-	-
نبيل هاني جميل القدومي	الكويتية	2,153,936	2.15%	نفسه	1461233	-	-	67.84%	بنك الخليج / الكويت
سعد هاني جميل القدومي	الكويتية	1,850,907	1.85%	نفسه	1262320	-	-	68.20%	بنك الخليج / الكويت
الشركة المتحدة للتأمين	الأردنية	1,598,222	1.60%	رؤوف سعد فرحان ابو جابر مروان رؤوف سعد ابو جابر زياد رؤوف سعد ابو جابر ميري رؤوف ابو جابر شركة مصر للتأمين	-	-	-	-	-
شركة مطاحن الزرقاء الكبرى	الأردنية	1,316,414	1.32%	وجدان محمد ياسين التلهوني اسامة محمد ياسين التلهوني خلدون محمد ياسين التلهوني سوزان محمد ياسين التلهوني مفيده عبدالرحمن ماضي ماضي غيث محمد ياسين التلهوني	-	-	-	-	-
المجموع		82,538,178	82.53%		15000				

ب- عدد الاوراق المالية المملوكة لاقارب اعضاء مجلس الادارة (الزوجة و الاولاد القصر)

الرقم	الاسم	المنصب	الصلة	الجنسية	عدد الاسهم	2018	2019
1	ايمى شفيق فرحان جميعان	نائب رئيس مجلس الادارة		الاردنية			
	نهلة توفيق جريس كرادشه		زوجه	الاردنية	4,236	4,236	
	زيد ايمى شفيق جميعان		ابن	الاردنية	4,236	4,236	
2	عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	عضو		الاردنية			
	نزار عبدالرحيم نزار جردانه		ابن	الاردنية	1,070	1,070	
	دانة عبدالرحيم نزار جردانه		ابنه	الاردنية	1,070	1,070	
3	بسام خليل عبدالرحيم الساكت	عضو		الاردنية			
	وجدان محمد ياسين خليل التلهونى		زوجه	الاردنية	97000	97000	

ج- عدد الاسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل اعضاء مجلس الادارة واقاربهم:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	تصنيف الشركة	الجنسية	عدد الاسهم المسيطر عليها	2019	2018
بشر محمد عبد الرحيم جردانه	رئيس المجلس	شركة المشرق للخدمات العقارية	مساهمة خاصة	الاردنية	380,000	329,141	
		شركة اربتك جردانه مهندسون ومعماريون فلسطين	مساهمة خاصة	الفلسطينية	0	33,331	
ايمى شفيق فرحان جميعان	نائب الرئيس	شركة مادبا للاستثمارات المالية	مساهمة خاصة	الاردنية	38,138	38,138	

د- عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا / التنفيذية

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
11	منتصر عزت احمد ابو دواس	المدير العام	الاردنية	500,000	%0.5

هـ- عدد الاوراق المالية المملوكة لاقارب اشخاص الادارة العليا /التنفيذية (الزوجة و الاولاد القصر) لا يوجد اوراق ماله مملوكة لاقارب اشخاص الادارة العليا /التنفيذية.

و- عدد الاوراق المالية المملوكة للشركات المسيطر عليها من قبل اشخاص الادارة العليا واقاربهم لا يوجد اوراق مالية مملوكة لشركات مسيطر عليها من قبل اشخاص الادارة العليا و اقاربهم

ز - أسماء كبار مالكي الاسهم وعدد الاسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة

الرقم	الاسم	عام 2019		عام 2018	
		عدد الاسهم	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
1	شركة بنك فلسطين	9,420,627	%9.421	9,420,627	%9.421
2	عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	8,918,393	%8.918	8,913,393	%8.913
3	شركة المدار العالمي للاستثمارات	-	-	7,350,000	%7.350
4	زينة نزار عبدالرحيم جردانه	6,514,588	6.515%	6,514,588	6.515%
5	فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء	5,994,399	%5.994	5,994,399	%5.994
6	رغده حمدي خليل منكو	5,843,347	%5.843	5,843,347	%5.843
7	حازم بن فائق بن فهمي ابو خضراء	5,733,449	5.733%	5,733,449	5.733%
8	سامر بن فائق بن فهمي ابو خضراء	5,733,274	5.733%	5,733,274	5.733%

ح- القروض الممنوحة من البنك لا أعضاء مجلس الإدارة:

بلغ حجم ارصدة القروض والتسهيلات المباشرة وغير المباشرة المستغلة كما في نهاية 2019، والممنوحة للسادة اعضاء مجلس ادارة البنك وذوي الصلة بهم كما يلي:

اسم الحساب	رصيد تسهيلات مباشرة وغير المباشرة لا قرب الف دينار
مجموعة السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه	2,022
مجموعة رؤوف ابو جابر	408
مجموعة السيد عبد الرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	3,086
مجموعة السيد فهمي ابو خضراء	0
مجموعة الدكتور بسام الساكت	0
مجموعة السيد امين شفيق فرحان جميعان	665
السيد هاني فضائل	1
السيد جريس العيسى	1
السيد عزت الدجاني	0
السيد رشدي الغلايني	0
بنك فلسطين	0
السيدة زينة جردانه	807
المجموع	6,990

المزايا والمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2019:

الاسم	بدل تنقلات سنوية	بدل عضوية لجان و/أو دعم إضافي	مكافآت سنوية	الإجمالي	عدد مرات الغياب عن اجتماعات المجلس خلال 2019
السيد بشير محمد عبدالرحيم جردانه	6,000	69,000	5,000	80,000	-
السيد إيمان شفيق فرحان جميعان	6,000	5,856	5,000	16,856	-
السيد عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	5,500	4,464	4,286	14,250	1
السيدة زينہ نزار عبدالرحيم جردانه	6,000	6,034	5,000	17,034	-
السيد هاني ابراهيم سليمان فضائل	6,000	49,000	5,000	60,000	-
السيد جريس سبيرو جريس العيسى	6,000	49,000	5,000	60,000	-
السيد عماد نهاد خليل جريس حتى تاريخ 30/09/2019	4,500	4,568	3,571	12,639	-
السيد رشدي محمود رشيد الغلاييني	8,250	2,250	5,000	15,500	-
السيد فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء	5,500	4,570	4,286	14,356	1
السيد دريد اكرم عبداللطيف جراب اعتبارا من تاريخ 1/10/2019	1,500	500	1,429	3,429	-
الدكتور بسام خليل عبد الرحيم الساكت	6,000	3,000	5,000	14,000	-
السيد عزت نجم الدين عزت الدجاني	6,000	5,000	5,000	16,000	-
المجموع	67,250	203,242	53,572	324,064	-

المزايا والمكافآت الممنوحة لأشخاص الإدارة العليا لعام 2019:

الاسم	الوظيفة	معلومات عن الراتب (دينار أردني)		
		الراتب الاساسي السنوي	علاوات / مزايا بدلات	المكافآت السنوية
منتصر عزت احمد ابودواس	المدير العام	579,280		230,000
عماد اسامة عبدالرحيم عصفور لغاية تاريخ 2019/09/30	رئيس مجموعة ادارة المخاطر	112,620	18,770	0
نضال توفيق علي علي	رئيس ادارة التدقيق الداخلي	125,071		36,662
ميس عدنان محمود الشلبلي	رئيس مجموعة الدعم والاسناد	123,840		41,867
طارق «محمدنزيه» محمد مدوح» سكجها	مساعد مدير عام / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	143,306		48,232
رمزي رضوان حسن درويش	مساعد مدير عام / تسهيلات الشركات الكبرى	154,533		38,300
مهند زهير احمد بوكه	مساعد مدير عام / إدارة الخدمات المصرفية التجارية	154,400		43,760
محمد علي وليد الحياصات	مدير تنفيذي / الدائرة القانونية	118,586		36,436
جرير نائل جميل العجلوني	مدير تنفيذي / دائرة الخزينة	103,413		33,289
محمد سعيد يحيى فائق الدجاني لغاية 2019/06/22	مدير تنفيذي / المؤسسات المالية والشركات التابعة	44,081	9,210	34,783
رولا عادل كامل زكريا لغاية تاريخ 2019/09/30	مدير تنفيذي/ دائرة الامتثال	58,066	4,115	
روند زياد محمد الترك من 2019/10/13	مدير تنفيذي/ دائرة الامتثال	10,833		
المجموع		1,728,029	32,095	543,329
				809,280
				131,390
				161,733
				165,707
				191,538
				192,833
				198,160
				155,022
				136,702
				88,075
				62,181
				10,833
				2,303,454

خدمة المجتمع وحماية البيئة.

تمكين المجتمع وحماية البيئة

نجدد التزامنا بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

احتفى INVESTBANK عام 2019 بالعديد من الإنجازات فإلى جانب الخدمات المالية المبتكرة، حازت برامج المسؤولية المجتمعية على تقدير دولي من «Global Banking & Finance Awards» التي تعد من أبرز الجوائز العالمية في مجال الصناعة المصرفية والمالية.

تترجم هذه الجائزة التزام INVESTBANK الجاد في دعم الجهود الرامية لإحداث تنمية مستدامة وشاملة في المملكة. فعلى مدار السنوات الماضية، عكست مبادراتنا وبرامجنا المجتمعية النوعية، والتي تزامنت بدورها مع رغبتنا في إحداث تغيير خارج نطاق عملنا المصرفي، مدى تنامي دورنا المجتمعي والتزامنا الأخلاقي.

وعبر استراتيجية مسؤوليتنا الاجتماعية، ارتأينا التركيز على دعم مبادرات مميزة وفعّالة تسهم في بناء قدرات الأفراد ومحيطهم، في خطوة تهدف إلى تحقيق النمو والازدهار المستدامين، وتعزيز روح المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع على نطاق أوسع. لذا اخترنا مبادرات بعناية فائقة لضمان انسجامها مع رؤيتنا في البنك من جهة، وتوافقها مع مصالح أصحاب المصلحة من مستثمرين ومساهمين من جهة أخرى. ينصب اهتمامنا على محورين أساسيين هما؛ تمكين اقتصاد المجتمع المحلي وحماية البيئة أملاً في خلق خدمة مجتمعية تمنح الناس الحياة الكريمة التي يستحقونها.

ففي المحور الأول الخاص بتمكين المجتمعات المحلية، تضافرت جهودنا مع شركاء محليين لتنفيذ برامج تركز على مكافحة الفقر، وتعزيز تكافؤ الفرص وتشجيع خلق فرص العمل في مختلف القطاعات وبما يسهم في ازدهار هذه المجتمعات وإحداث التنمية المستدامة فيها.

أما في المحور الثاني، أدركنا جيداً أن البيئة هي عامل رئيس في عملية التنمية المستدامة، لذا، اعتمدت مبادراتنا على نهج شامل لتحقيق الاستدامة والحفاظ على البيئة وحمايتها، لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهنا اليوم وفي المستقبل.



مشروع الزراعة العضوية

على مدار 9 أعوام، وضمن برامج «صندوق الشمس»، عمل INVESTBANK بالتعاون مع شريكه الاستراتيجي الجمعية الملكية لحماية الطبيعة على تغيير المشهد الزراعي في عجلون باطلاقه لمشروع «سوق الشمس البلدي»، الذي يوفر مصدر صحي لحاصيل خالية من المواد الكيماوية من خلال تطبيق ممارسات الزراعة العضوية.

هذا العام، استمر البنك بإنعاش المزرعة النموذجية في محمية غابات عجلون، والتي يتوافد عليها جميع زوار المحمية للتمتع بتجربة سياحة زراعية بالممارسات التقليدية. هذا وقام البنك بدعم جمعية الكفاح التعاونية لإعادة الحصول على شهادة الزراعة العضوية من جهة معتمدة دوليا. إذ تعتبر هذه الشهادة جزءاً مهماً في مشروع الزراعة العضوية، حيث أسهمت في زيادة عدد المستفيدين بالإضافة إلى رفع معدلات الانتاج والمبيعات.

توسيعاً لقاعدة المستفيدين من المجتمع المحلي ولضمان استمرارية المشروع، ضم البنك منذ عامين جمعية سيدات أم البنابيع الخيرية لمشروع الزراعة العضوية، وقام بتهيئ مزارعهم خلال هذا العام للتقدم للحصول على شهادة الزراعة العضوية مطلع العام القادم، وتم اخضاع السيدات لتدريب على كيفية تربية النحل و انتاج العسل. تضمن التدريب جانباً نظرياً تم تعريفهم فيه على أساسيات تربية النحل وكيفية التعامل مع خلية النحل والكشف على المنحل، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع الأدوات والمعدات اللازمة للمشروع والتعرف عليها. أما التدريب العملي فقد قامت السيدات في التعامل المباشر مع النحل و استخدام الادوات اللازمة للكشف على الخلايا بأنواعها المختلفة والالام بجميع الامور الخاصة بإدارة المشروع.



استكمالا لعناصر الجذب السياحي في محمية عجلون، أنشأ البنك ثاني أطول مسار إنزلاقي (Zip-Line) في الأردن والثالث في منطقة الشرق الأوسط بالشراكة مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

يهدف هذا المشروع الحيوي، الذي يزعم إطلاقه مطلع العام القادم، إلى خلق فرص عمل لأبناء منطقة عجلون ما يسهم بالتالي بالتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة وزيادة إيرادات السكان المحليين ومساعدتهم من جهة، وإلى تشجيع سياحة المغامرة وتوفير مساحات جديدة للمجتمع المحلي والزائرين للاستمتاع بطبيعة عجلون من جهة أخرى. فيما ستدعم الإيرادات الناتجة عن هذا الاستثمار المشاريع الأخرى القائمة التي ستفيد المجتمع المحلي في المحمية.

سيبدأ المشروع الذي بدأ تنفيذه في تموز 2019، من قبل المجتمع المحلي لتزويدهم بمصدر دخل مستدام يمكنهم من مواجهة أي تحديات حالية ومستقبلية. وسيساهم المشروع أيضاً بتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال عقد دورات تدريبية وتعزيز بناء القدرات وإشراك الشباب والنساء بشكل خاص.



منطقة ترفيهية وصديقة للبيئة للأطفال

تلبية لرؤية البنك من أجل الوصول لأردن أكثر استدامة من الناحية البيئية، تم التعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة لإطلاق أول منطقة ترفيهية تعليمية للأطفال ضمن معايير صديقة للبيئة في محمية غابات عجلون. عكس أجمل معاني الاستثمار الذي يتمثل بتعزيز السلوكيات البيئية بإيجابية.

وتتضمن المنطقة الترفيهية التي تجاور مطعم محمية عجلون الطبيعية، ألعاباً بيئية وتعليمية ترفيهية بما في ذلك تسلق المرتفعات والأراجيح ومنزل الشجرة ومحطات أخرى. تم اختيار الألعاب لتناسب الأعمار والقدرات البدنية المتنوعة، وبناءً على معايير دقيقة، حيث أنشئت بما يتناغم مع الطبيعة الموجودة في محمية عجلون. تستقبل الحديقة مختلف فئات المجتمع المحلي وتوفر لهم فرص التعلم واللعب في جو مفعم بالمتعة والحيوية.



جسدت رعاية البنك، لعرض صناعة تقنيات الغذاء و الزراعة الحضرية تحت عنوان «غذاء المستقبل- مدينة المستقبل» الذي أقيم ضمن فعاليات أسبوع عمان للتصميم 2019، جزءاً من أهداف البنك المتمثلة في دعم الابتكار والإبداع وتوفير الحلول المبتكرة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المملكة. عرض البنك خلاله، حلاً للزراعة الحضرية تم تصميمه وتنفيذه من قبل منظمة سطوح خضراء "Greening the Camps"، وهي منظمة غير ربحية تقوم بتصميم وتطوير وبناء وصيانة الحدائق على أسطح المنازل في مخيم غزة الكائن في جرش.

بالشراكة مع أسبوع عمان للتصميم وبالتعاون مع منظمة سطوح خضراء، تم إعادة تجميع هذا النموذج ووضعه كحديقة على سطح أحد المنازل في مخيم غزة في جرش. ونفذ هذا النموذج للعديد من العائلات التي تعيش في المخيم. يمثل الحل نموذجاً جديداً للعيش المستدام، والذي يعيد ربط سكان مخيم غزة بموروثهم الزراعي وتأمين جزء من احتياجاتهم الغذائية وتوفير مصدر دخل مستدام لهم يعينهم على استمرار حياتهم من خلال تصميم وبناء حدائق على أسطح منازلهم.

يهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن، حيث تمكن هذه الحدائق على أسطح المنازل قاطنيها من تأمين جزء من احتياجاتهم الغذائية من خلال صناديق ووحدات تم تصميمها لتلائم المساحات الضيقة، حيث يتم تزويد كل صندوق بنظام ري ذاتي يقلل من هدر المياه ويحد من تبخرها. ركز هذا المشروع على تحسين نوعية حياة المجتمع بتطوير مهارات سكان المخيم الزراعية لتحسين مستويات الأمن الغذائي ومعيشتهم عموماً ليكونوا أقل اعتماداً على المساعدات الخارجية، ومكنهم من الاعتماد على أنفسهم وإنتاج الأغذية الآمنة والصحية.

وفي ذات الإطار أيضاً، قام INVESTBANK بعقد شراكة مع مركز دراسات البيئة المبنية (CSBE) بالتعاون مع منظمة سطوح خضراء لدعم مشروع إنشاء حديقة إنتاجية في مدرسة الجزائر الأساسية للبنات في منطقة جبل الحسين. حيث تم تركيب خمسة أحواض زراعية، صمم اثنين منهما كبيتون بلاستيكية لزراعة أنواع من النباتات التي تحتاج إلى مناخ دافئ. وسعى البنك من خلال هذا المشروع، إلى خلق نموذج إيجابي لمدارس المملكة لجعل المناطق الزراعية منتجة من جهة، وتدريب طلبة المدارس على مبادئ الحدائق الحضرية والمشاركة فيها.



متحف الأطفال المتنقل

لاحقاً للنجاح الذي حققته الشراكة مع متحف الأطفال الأردن في عامها الأول في عجلون. قام البنك بتوسيع التعاون ليمتد إلى محافظة جرش هذا العام لنقل تجربة المتحف الترفيهية والتفاعلية لعدد أكبر من الأطفال في مناطق أخرى في المملكة.

تضمن ذلك تعريف الأطفال بـ «محطة الزراعة» التي أطلقها البنك في العام 2018، والتي تسلط الضوء على أهمية إعادة التدوير وما له من أثر في مكافحة التلوث البيئي بشكل عام. بالإضافة إلى التعريف بالفوائد البيئية والصحية للزراعة العضوية. حيث شارك مرتادوا المتحف من أطفال بنشاط علمي، قاموا فيه بزراعة شتلات عضوية في قوارير بلاستيكية معادة التدوير. وذلك جزء من جهود البنك في تعميم المسؤولية البيئية وترسيخ مفاهيم إيجابية ليكونوا عناصراً فعالاً للتغيير نحو الأفضل.



برنامج القافلة الخضراء

وفي إطار تمكين المجتمعات المحلية وحماية البيئة، ساهم INVESTBANK بالشراكة مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة بدعم زراعة 1000 شجرة ليمون في منطقة الغور ضمن برنامج القافلة الخضراء. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة الرقعة الخضراء والحد من معدل التصحر الناتج عن الزحف العمراني والرعي الجائر إلى زيادة الوعي المجتمعي بأهمية زراعة الأشجار والعناية بها كثروة حضارية مستدامة للأجيال القادمة. وتشجيع مشاركة الطلاب في الأنشطة التطوعية الرامية لزراعة الأشجار والحفاظ على البيئة.

ويسعى برنامج القافلة الخضراء إلى تحسين الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية. والحد من التصحر وتقليل آثار التغير المناخي. توفير مصدر دخل إضافي ومستدام للمزارعين. مما يخفف من معدلات الفقر والبطالة وخاصة في المناطق المهمشة والأقل حظاً في جميع أنحاء الأردن.

النظام الكهروضوئي

في العام الرابع على تنفيذ مشروع الطاقة الكهربائية في المقر الإدارة العامة للبنك على مظلات مواقف السيارات الخاصة بموظفي البنك وعملائه، أسهمت الطاقة المتجددة بتغطية 65% من احتياجات الطاقة الكهربائية بقدرة 386 كيلوواط ذروة.

واستكمل البنك تنفيذ المرحلة الثانية واطلاقها مطلع عام 2019 بتركيب وتشغيل النظام الكهروضوئي بواسطة آلية النقل بالعبور وبقدرة إجمالية 717.44 كيلو واط ذروة ليغطي 100% من احتياجات الطاقة الكهربائية لبنى الإدارة العامة وفروعه في عمان ومناطق الوسط بالإضافة إلى عدد من شركاته التابعة. ويساهم ذلك بالحد من انبعاثات الكربون الضارة بالبيئة بحوالي 1100 طن



مبادرة «صار لازم نتغير!»

على الصعيد الداخلي، استمر البنك من خلال مبادرته الصحية التوعوية «صار لازم نتغير!» بتشجيع الموظفين على انتهاج سلوكيات إيجابية وصحية ضمن بيئة العمل وخارجها.

واصل البنك بالشراكة مع بنك الدم الوطني للعام الرابع على التوالي تنظيم الحملات النصف سنوية للتبرع بالدم للموظفين. وحفظها في بنك الدم الخاص بموظفي البنك، والتي يستفيد منها الموظفون وأقاربهم من الدرجة الأولى في حالات الطوارئ.

وللعام الثاني على التوالي، جدد البنك شراكته Books@Cafe (B@C)، لتوفير أجود أصناف الوجبات الصحية للموظفين في المطبخ الصحي الكائن في مبنى الإدارة العامة، B@C at INVESTBANK. ولما لاقته هذه الخطوة من استحسان لدى الموظفين، أطلق البنك برنامجا لتجميع النقاط واستبدالها بوجبات أو مشروبات ضمن برنامج ولاء "Treats".

ويوفر المطبخ الصحي أصنافا غذائية طازجة وصحية بأسعار في متناول الجميع. حققت هذه الخطوة غايتها باستبدال طلب الوجبات السريعة بخيارات صحية متنوعة لقيت استحسانا وقبولا واسعا بين الموظفين.





ضمن برامج «INVESTBANK الخير» لمسؤوليته الاجتماعية. واصل البنك شراكته الفاعلة والمميزة مع بنك الملابس الخيري التابع لهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للعام الثاني على التوالي. حيث تنوع سبعة صناديق لجمع التبرعات في مواقع استراتيجية لفروع البنك، خمسة منها متوفرة على مدار الساعة.

ساهمت هذه الصناديق بجمع أكثر من 60 ألف قطعة عينية تنوعت بين ملابس، مستلزمات منزلية، ألعاب، وغيرها. تقع صناديق جمع التبرعات في فروع البنك في الشميساني، عيرون، الصويفية، أبراج إعمار، شارع مكة، ودابوق، بالإضافة إلى فرع الزرقاء.

جمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحد

وواصل البنك دعم الأطفال المصابين بالتوحد، وتقديم منح دراسية وفرص تدريبية جديدة، عبر شراكته مع جمعية رعاية مبدعي التوحد للسنة الرابعة على التوالي وتأكيداً لالتزامه بدعم مختلف فئات المجتمع وعلى رأسها ذوي الاحتياجات الخاصة. قدم البنك المزيد من المنح الدراسية والفرص التدريبية الجديدة لأطفال التوحد لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم وجعلهم فاعلين في المجتمع.

المبلغ (الأقرب دينار)	الجهة المتبرع لها
60,100	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
26,688	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
25,000	صندوق دعم أسر الشهداء
28,000	مشروع نشر ثقافته الماليه المجتمعية
5,000	جمعية رعاية مبدعي التوحد
5,000	الجمعية العربية لحماية الطبيعة
35,240	أسبوع عمان للتصميم
3,163.580	CSBE
1,750	الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية
5,422.50	أخرى
195,364	المجموع

أتعاب التدقيق للبنك والشركات التابعة:

بلغت أتعاب التدقيق للبنك الاستثماري لعام 2019 مبلغ 68,000 دينار.
 بلغت أتعاب التدقيق للشركة التابعة (شركة الموارد للوساطة المالية) لعام 2019 مبلغ 8,500 دينار.
 بلغت أتعاب التدقيق للشركة التابعة (شركة تمكين للتأجير التمويلي) لعام 2019 مبلغ 12,000 دينار.
 بلغت أتعاب التدقيق للشركة التابعة (شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد) لعام 2019 مبلغ 7,500 دينار.

وحدة رعاية العملاء:

وحده مستقلة تعمل على دراسة الشكاوي والتعامل معها والرد عليها في أقرب وقت ممكن وذلك لتقديم أفضل الخدمات لتعزيز قيم الولاء والتواصل الدائم مع العملاء والوصول الى ارضائهم. وتهدف الوحدة الى بذل كافة الجهود من قبل جميع الموظفين وحثهم على العمل لحل أي شكوى لدى العميل مع السعي المستمر إلى تقليل الفترة الزمنية المسموح بها لمعالجة كل شكوى وذلك من خلال ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة من خلال التثقيف بالإجراءات والقوانين المصرفية.

وحدة رعاية العملاء

الجهة المعنية	الموظفين	سياسات البنك و الاجراءات المتبعه	أعطال فنيه	ليست من مسؤولية البنك
الفروع	27	35	2	8
دائرة الخدمات الالكترونيه	5	23	15	18
دائرة المبيعات	13	19	0	3
دائرة المتابعة والتحصي	10	31	4	12
دائرة تطوير المنتجات	1	3	1	3
دائرة تكنولوجيا المعلومات	0	0	7	4
دائرة تنفيذ الحوالات والعمليات المركزية	0	10	1	4
شركة التسهيلات التجارية	7	12	0	7
شركة تمكين	0	0	0	1
صيانة الحسابات	1	0	0	0
مركز الخدمات الهاتفية	4	7	0	6
دائرة التسهيلات	3	13	1	6
الدائرة القانونية	1	3	0	2
وحدة الشيكات والارقام السرية	0	0	0	0
وحدة الصرافات الالية	0	0	0	0
المجموع	72	156	31	74
المجموع الكلي	333			

- تمت معالجة كافة الشكاوي وحلها بما يرضي العملاء وضمن سياسات وإجراءات البنك المتبعه.
- تم التعميم على موظفي البنك بضرورة توضيح العمولات التي يتقاضاها البنك ليكون العملاء على بينه واضحة بالنسبة للعمولات التي يتم قيدها على حساباتهم.
- تم التعميم على موظفي البنك بضرورة التوضيح للعملاء عن الفتره الزمنية التي يحتاجها البنك لأجاز طلباتهم.

الموارد البشرية:

تولي إدارة البنك عنايتها بجذب المرشحين المؤهلين للوظائف الشاغرة للتوصل إلى أفضلهم بالاستناد إلى معايير الاختيار وسياسات التوظيف المعتمدة وبما يضمن وجود الأعداد المناسبة من الأشخاص بالمؤهلات المطلوبة في الوقت المناسب ووفقاً لخطط القوى العاملة والهيكل التنظيمي للبنك للتمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين والقادرين على تحمل المسؤولية الكاملة تجاه تحقيق رسالة البنك الاستثماري والوصول إلى الأهداف المنشودة. وقد عمل البنك على تعيين عدد من الموظفين من ذوي الكفاءات والخبرات المميزة في السوق المصرفي سنة 2019 وذلك لدعم كادره الوظيفي، حيث أصبح عدد موظفي البنك والشركات التابعة في نهاية عام 2019 ما مجموعه (625) موظفاً.

وفيما يلي استعراض لأعداد الموظفين تبعاً لمؤهلاتهم، وتوزيعهم بين الإدارة العامة والفروع والشركات التابعة:

عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

أ- عدد موظفي البنك وفق مؤهلاتهم بدون الشركات التابعة:

البيان	العدد
دكتوراه	-
ماجستير	22
بكالوريوس	308
دبلوم	36
ثانوية عامة	13
دون الثانوية العامة	28
الاجمالي	407

ب- المستقلين من الادارة التنفيذية العليا:

السيد: عماد اسامة عبدالرحيم عصفور / رئيس مجموعة ادارة المخاطر
السيد: «محمد سعيد» يحيى فائق الدجاني / مدير تنفيذي / المؤسسات المالية
الانسة: رولا عادل كامل زكريا / مدير تنفيذي / دائرة الامتثال

ج - توزيع الموظفين بين الإدارة العامة وفروع البنك والشركات التابعة:

يتوزع الموظفون على كل من الإدارة العامة والفروع وشركة الإستثماري لتمويل سلسلة الإمداد وشركة الموارد للوساطة الماليه وشركة تمكين للتأجير التمويلي وفق متطلبات العمل والحاجة وبما يكفل حسن القيام بالمهام المطلوبة من كل واحد منهم ويسمح بأعلى مستويات الأداء والإنتاجية، حيث يتوزع هؤلاء الموظفون كما يلي:

- الادارة والفروع /البنك الاستثماري

البيان	العدد
الادارة العامة / شارع عبدالحميد شرف	271
الفرع الرئيسي / الادارة العامة	12
PRIME مركز خدمة كبار العملاء / الادارة العامة	13
فرع مكة / شارع مكة	7
فرع اعمار / أبراج إعمار	6
فرع تاج مول / تاج مول	9
فرع الصوفية /شارع الوكالات	6
فرع الوحدات / دوار الشرق الأوسط	7
فرع سحاب / مدينة سحاب الصناعية	5
فرع الزرقاء / شارع الملك حسين	5
فرع اربد / شارع وصفي التل	5
فرع العقبة / شارع النهضة	5
فرع عبدون / شارع سليمان القضاة	6
فرع دابوق / شارع محمد احمد طريف	5
دائرة المبيعات	45
المجموع	407

- الشركات التابعة/ البنك الاستثماري:

الشركات التابعة	
شركة الموارد للوساطة المالية / الشميساني	12
شركة الإستثماري لتمويل سلسلة الإمداد / الجويده	47
شركة تمكين للتأجير التمويلي / شارع مكة	19
شركة التسهيلات التجارية الأردنية / الشميساني	
*تابعة لشركة تمكين للتأجير التمويلي	82
شركة شركة بندار للتجارة والاستثمار	
*تابعة لشركة تمكين للتأجير التمويلي	58
المجموع	218

هـ تطوير مهارات الموظفين:

انطلاقاً من حرص البنك على تعزيز كفاءة موظفيه وتطوير معارف ومهارات وقدرات موظفيه بما يمكنهم من القيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية ويساهم في الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية البنك وتقديم أفضل مستوى من الخدمات. فقد شارك ما نسبته 55% من موظفي البنك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة وورشات العمل ومنها:

اعداد الموازنات التقديرية
البرنامج التدريبي الشامل للمصرفيين
البرنامج التدريبي حول التوعية بمخاطر التشغيل
التدقيق على تطبيقات معيار التقارير المالية الدولية IFRS9
التفكير التصميمي Design Thinking
التمويل المصرفي وتحليل مخاطر الائتمان
الرقابة على الائتمان وإدارة الديون المتعثرة
المجستير في التمويل والمصارف
الحاسبة لغير المحاسبين
برنامج الدبلوم المهني المتخصص في الائتمان المصرفي
بوالص ووثائق الشحن
تطوير كفاءة موظفي التحصيل في متابعة وخصيل الديون
معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS
مهارات البيع وخدمة العملاء بفعالية
مهارات دراسة وتحليل شكاوي العملاء
EBRD TFP Trade Finance Forum 2019
Advance Excel 2016
ALM Course Thru Euromoney London
Asset Liability Management (ALM) Seminar
CCNA Training Course
(Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS
Certified Fraud Examiners (CFE certificate) & Review Course
(Certified Operational Risk Manager (CORM
COBIT FOUNDATION 2019 BRIDGE
Credit P&L Workshop
Cyber Security
Cyber Security & Mobility 3rd Annual Conference
Data Center Monitoring and Management System
EBRD Courses - online
FinTech, LendTech & Blockchain
Fortinet Training
Fundamentals of BANK Financial Statemen Analysis
Invest Bank Analysis
ITIL Foundation V 4
Leadership Training for Managers
Microsoft Developing ASP.NET Core MVC Web Application
Operational Risk
SWIFT
SWIFT CISO RONDTABLE
VISA CEMEA Security Summit 2019

و- سياسة منح المكافآت لدى البنك

يعتمد البنك على سياسة واضحة لاحتساب مخصص المكافآت للموظفين. مبني على اساس العائد الفعلي المتحقق على حقوق الملكية. مقارنة مع نسبة العائد المتوقع لنفس السنة. بحيث يتم توزيع جزء من مخصص المكافآت كوحدة دفع مؤجلة حسب سياسة البنك وبناءاً على تقييم ادائهم السوي ومدى انجاز الاهداف الموضوعه لهم والتي تنقسم الى اهداف مالية ورقابية وادارية.

الشركات التابعة:

(1) اسم الشركة التابعة: شركة الموارد للوساطة المالية

- الصفة القانونية:- شركة ذات مسؤولية محدودة.
- غايات الشركة:- ممارسة أعمال الوساطة المالية. من خلال ترخيصها الوسيط المالي والوسيط لحسابه والتمويل بالهامش وإدارة الاستثمار والحفاظ الآمن وأمانه الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عنايه.
- رأس المال: 5 مليون دينار .
- نسبة ملكية البنك: 100%.
- العنوان:- عمان - الشميساني - شارع عبدالحميد شرف - مبنى رقم 43.
- عدد الموظفين: 12 موظفاً.
- عناوين الفروع:- لا يوجد للشركة فروع.
- المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها: لا يوجد.
- المدير العام بالوكالة: السيد لؤي جريوع.

(2) اسم الشركة: شركة تمكين للتأجير التمويلي.

- نوعها: شركة مساهمة خاصة رقم (911).
- النشاط الرئيسي: أعمال التأجير التمويلي. واستيراد مايلزم لتنفيذ غايات الشركة.
- رأس المال: 20 مليون دينار.
- نسبة ملكية البنك: 97.5%.
- العنوان: عمان - شارع مكة - بناية البنك الاستثماري - عمارة رقم 244.
- عدد الموظفين: 19 موظف.
- عناوين الفروع: لا يوجد للشركة فروع.
- المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها: جميع الأصول الممولة والمشاريع مسجلة باسم الشركة بموجب عقود التأجير و/ أو موثقة لدى الدوائر المعنية.
- الشركة مسجلة ومرخصة.
- نائب رئيس مجلس الإدارة / المدير العام: السيد جمال فريز

تملك شركة تمكين الشركات التابعة التالية:

- اسم الشركة: شركة التسهيلات التجارية الأردنية.
- الصفة القانونية:- شركة مساهمة عامة.
- النشاط الرئيسي: منح القروض والتسهيلات.
- رأس المال: 16.500.000 دينار.
- نسبة ملكية شركة تمكين: 95.3%.
- عدد الموظفين: 81 موظف.
- المدير العام: السيد زيد حاج قول.

- اسم الشركة: شركة بندار للتجارة والاستثمار

- الصفة القانونية :- شركة مساهمة عامة.
- النشاط الرئيسي: منح القروض والتسهيلات.
- رأس المال: 20.000.000 دينار.
- نسبة ملكية شركة تمكين: 94.6%.
- عدد الموظفين: 58 موظف.
- المدير العام: السيد رعد أبو رصاع.

(3) اسم الشركة: شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد.

- نوعها: شركة مساهمة خاصة.
- النشاط الرئيسي: تمويل رأس المال العامل وتمويل الصادرات والمستوردات من البضائع والمواد الأولية.
- رأس المال: 3 مليون دينار.
- نسبة ملكية البنك: 94%.
- العنوان: عمان - القسطل، شارع الشحن الجوي، بوند الامداد.
- عدد الموظفين: 48 موظف.
- عناوين الفروع: فرع بوند البنك الاستثماري - سحاب - مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية.
- المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها: لا يوجد.
- المدير العام: السيد وائل شرايحة.

(4) اسم الشركة: الشركة الأردنية للتخصيم.

- لم تمارس نشاطها بعد.
- نوعها: شركة ذات مسؤولية محدودة.
- النشاط الرئيسي: تمويل الصادرات والمستوردات والتخصيم.
- رأس المال: 30,000 دينار.
- نسبة ملكية البنك: 100%.

الأسماء والسير الذاتية للسادة أعضاء مجلس الإدارة



تكوين 1
Composition 1

أكريليك على ورق
Acrylic on paper
57.5 x 43

من مجموعة المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة
Collection of The Jordan National Gallery of Fine Arts

الرقم:	(1)
رئيس مجلس الإدارة:	شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك:	5,000 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري:	السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل:	850,000 سهم
تاريخ الميلاد:	1961
تاريخ الانضمام للمجلس:	2008/5/26
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية:	• بكالوريوس (مرتبة شرف) في الهندسة المدنية من جامعة أليوي (أريانا - شامبين) في الولايات المتحدة الأمريكية - 1982. • ماجستير (مرتبة شرف) في إدارة تنفيذ الإنشاءات من جامعة كاليفورنيا (بيركلي) في الولايات المتحدة الأمريكية - 1985.
الخبرات العملية والمناصب:	المناصب الحالية: • عضو مجلس أمناء في جامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا. • عضو مجلس ادارة شركة لاتصالات الاردنية (اورانج). • نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة التعاون (جنييف) • رئيس الجمعية الثقافية العربية (مدرسة الرائد العربي). • نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة زها للأطفال. • عضو مجلس ادارة منتدى الاعمال الهندسي الاردني. المناصب السابقة: • عضو اللجنة الملكية لهيئة كلنا الأردن (هيئة من 25 عضو يرأسها جلاله الملك عبدالله الثاني). • عضو في الهيئة الملكية لاستراتيجية المياه في الأردن (لجنة من 7 أعضاء يرأسها سمو الأمير فيصل بن الحسين). • عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC). جنييف. • رئيس مجلس ادارة مؤسسة الموارد الوطنية وتنميتها. • عضو في مجلس البناء الوطني. • عضو مجلس صندوق الاستثمار لاموال الضمان الاجتماعي: اكبر صندوق استثماري في الاردن. • عضو مجلس أمانة عمان الكبرى و يرأس اللجنة المالية. • عضو مجلس هيئة تشجيع الإستثمار (JIB): هيئة شبه حكومية مسؤولة عن تنمية الإستثمار وجذبه إلى الأردن. • مؤسس ونائب رئيس منتدى الإستراتيجيات الأردنية- مؤسسة بحثية اقتصادية. • رئيس منتدى الأعمال الهندسي الأردني. • عضو في لجنة البنية التحتية - الأجندة الوطنية. • عضو مجلس إدارة مجموعة نقل: أكبر الشركات الصناعية العائلية بالأردن و المنطقة. • نائب رئيس مجلس إدارة شركة العبدلي للإستثمار والتطوير. • رئيس مجلس إدارة شركة الضمان لتطوير المناطق التنموية. • رئيس مجلس إدارة شركة بوليفارد. العبدلي. • عضو مجلس المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO): مؤسسة تهدف إلى تطوير الشركات الأردنية من خلال تبني طرق فنية ذات تقنية عالية و تأهيل القوى العاملة فيها والقيام بترويج منتجاتها وفتح اسواق جديدة لها في مختلف دول العالم. • عضو في مجلس إدارة لجنة اليتيم العربي. • عضو في منظمة رؤساء الشركات العالمية YPO ونقابة المهندسين الاردنيين ومجلس رجال الاعمال الاردنيين والأمريكيين ومجلس رجال الاعمال الاردنيين والاوروبيين.

الرقم	(2)
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد أيمن شفيق فرحان جميعان
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل	57,561 سهم
تاريخ الميلاد	1961
تاريخ الانضمام للمجلس	30/04/2006
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	• ماجستير إدارة هندسية - جامعة جورج واشنطن - 1985. • بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة The Citadel - 1983.
الخبرات العملية والمناصب:	• القنصل الفخري لجمهورية استونيا. • 2003 ولغاية الآن رئيس مجلس إدارة شركة الحلول للاتصالات وأنظمة الحماية. • 2006 ولغاية الآن نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة ناقل. • عضو مجلس إدارة JOFICO. • 2001 لغاية الآن مدير عام شركة مادبا للاستثمارات المالية. • 1996-2001 مدير اقليمي لشركة كوكا كولا قبرص. • 1994-1996 مدير مجموعة الخالد التجارية UAE. • 1990-1994 مدير تسويق دولي شركة USA-BMY. • 1985-1990 ضابط في القوات المسلحة الاردنية.

الرقم	(3)
عضو مجلس الادارة	شركة رؤوف أبو جابر وأولاده
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	9,088 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيد عماد نهاد خليل جريس حتى تاريخ 30/09/2019
	السيد دريد اكرم عبداللطيف جراب اعتبارا من تاريخ 1/10/2019
عدد الأسهم التي يملكها الشخص الممثل	-
تاريخ الميلاد	1980
تاريخ الانضمام للمجلس	31/07/2003
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	• بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة كينت - إنجلترا - 2001. • ماجستير إدارة أعمال - جامعة درهام - إنجلترا - 2002.
الخبرات العملية والمناصب	• نائب رئيس مجلس الإدارة - بنك القدس. • مدير عام القسم الطبي - شركة الكرمل. • 2007-2015 عضو مجلس إدارة - دار الدواء للاستثمار. • 2011-2014 عضو مجلس إدارة - شركة دار الغذاء.

الرقم	(4)
عضو مجلس الادارة	شركة بنك فلسطين
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	9,420,627 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيد رشدي محمود رشيد الغلاييني
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل	-
تاريخ الميلاد	1962
تاريخ الانضمام للمجلس	2010/09/14
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	• شهادة بكالوريوس إقتصاد وعلم الحاسب الآلي / الجامعة الأمريكية بالقاهرة / جمهورية مصر العربية - 1986. • شهادة قياس وإدارة المخاطر بالمصارف / القاهرة/ جمهورية مصر العربية.
الخبرات العملية والمناصب	• 1989 - بنك فلسطين. • 2018 - وحتى تاريخه مدير عام لبنك فلسطين

الرقم	(5)
عضو مجلس الادارة	السيد فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	5,994,399 سهم
تاريخ الميلاد	1964
تاريخ الانضمام للمجلس	2011/4/27
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	ماجستير ادارة اعمال
الخبرات العملية والمناصب	• 1987-1989 مسؤول تسهيلات مصرفية / الادارة العامة البنك العربي. • 1989-2001 مدير عام شركة الرياض للخدمات الطبية. • 1991-2001 عضو هيئة مديرين مستشفى عمان الجراحي. • 2003 رئيس هيئة مديرين مستشفى عمان الجراحي. • 1997- مديرعام الشركة المتحدة للصناعات الطبية / السعودية. • 2004 - مدير مصنع المواد الطبية والمطاطية/ السعودية. • 2007 - مديرعام مؤسسة مجال الرعاية / السعودية. • 1999 - رئيس مجلس ادارة شركة سوتشرز ليمتد / بريطانيا.

الرقم	(6)
عضو مجلس الادارة	السيدة زينة نزار عبدالرحيم جردانة
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	4,962,866 سهم
تاريخ الميلاد	1960
تاريخ الانضمام للمجلس	2014/04/30
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس صيدلة من جامعة نوتنغهام - 1983.
الخبرات العملية والمناصب	• 1993 - 1983 مدير عام شركة مستودع الأدوية الأردني. • عضو هيئة مديرين شركة مستودع الأدوية الأردني. • عضو هيئة مديرين شركة عبد الرحيم جردانة وأولاده. • عضو هيئة مديرين الشركة العربية الاستشارية للصناعات الدوائية. • عضو مجلس امناء مؤسسة التعاون.

الرقم	(7)
عضو مجلس الادارة	السيد جريس سبيرو جريس العيسى
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	5,000 سهم
تاريخ الميلاد	1948
تاريخ الانضمام للمجلس	2014/04/30
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	- شهادة الماجستير في ادارة الاعمال - الجامعة الامريكية - بيروت - 1978 - شهادة البكالوريوس في ادارة الاعمال - الجامعة الامريكية - بيروت - 1969
الخبرات العملية والمناصب	• 1974-1970 دائرة العلاقات الخارجية - البنك المركزي الاردني • 1983-1975 نائب رئيس-تسهيلات الشركات- سيتي بنك -عمان الاردن. • 2005-1983 مدير اقليمي الفروع الدولية - ادارة الائتمان - البنك العربي- الادارة العامة.

الرقم	(8)
عضو مجلس الادارة	السيد هاني ابراهيم سليمان فضائل
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	5,320 سهم
تاريخ الميلاد	1952
تاريخ الانضمام للمجلس	2014/04/30
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	شهادة البكالوريوس في ادارة الاعمال - الجامعة الاردنية - 1975
الخبرات العملية والمناصب	• 2010 - حتى الآن مدير عام شركة هاني فضائل للاستشارات الادارية. • 1985-1975 سيتي بنك - الاردن. • 2009-1985 مدير اقليمي - البنك العربي / البحرين. • 2010-2009 مساعد مدير عام - البنك العربي - عمان الاردن. • 2018-2001 عضو مجالس ادارة بنوك ومؤسسات مالية مختلفة في كل من الاردن، البحرين، الامارات، سلطنة عمان، لبنان، تركيا، بريطانيا.

الرقم	(9)
عضو مجلس الادارة	شركة مستودع الادوية الاردني
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	5,000 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيد عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل	8,913,393 سهم
تاريخ الميلاد	1962
تاريخ الانضمام للمجلس	2006/04/30
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس في الصيدلة من جامعة مينيسوتا الامريكية - 1984
الخبرات العملية والمناصب	• عضو مجلس إدارة شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار. • عضو مجلس ادارة شركة دار الغذاء. • عضو هيئة مديرين في شركة مستودع الأدوية الأردني.

الرقم	(10)
عضو مجلس الادارة	السيد عزت نجم الدين عزت الدجاني
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	5,100 سهم
تاريخ الميلاد	1967
تاريخ الانضمام للمجلس	2018/04/25
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	• ماجستير ادارة اعمال - معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT- 1992. • بكالوريوس المحاسبة CPA وادارة مالية - 1988 - Syracuse University.
الخبرات العملية والمناصب	• 2008 - حتى الان رئيس هيئة مديرين Allied Marine - دبي. • 2002 - حتى الان عضو مجلس ادارة Bahamas - Nd&F Limited. • 2006-2011 عضو مجلس ادارة China Franchises SA - الصين. • 1997-2008 مدير مكتب الاستثمار/عضو هيئة مديرين - المكتب الخاص لسمو الشيخ محمد بن خليفة - قطر. • عضو/ ممثل المالك: • 1997-2008 مؤسسة قطر للخدمات الصناعية - قطر. • 1999-2005 شركة Heron Property Portfolio Isle Of Man. • 2006-2008 Galler Holdings UK & Belgium. • 2000-2008 ادارة مشاريع اليخوت Bahamas & Netherlands. • 2000-2008 ممثل مكتب سمو الشيخ محمد بن خليفة في مجلس ادارة واللجان التنفيذية في بنك قطر الدولي. • 1992-1997 مدير تطوير المشاريع - مشروع مشترك بين شركة التبغ الاردنية وشركة آر. جي.رينولدز. • 1988-1990 مدير ائتمان- بنك قطر الوطني.

الرقم	(11)
عضو مجلس الادارة	الدكتور بسام خليل عبدالرحيم الساكت
عدد الأسهم التي يملكها العضو في رأس مال البنك	31,719 سهم
تاريخ الميلاد	1944
تاريخ الانضمام للمجلس	2018/04/25
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	• بكالوريوس اقتصاد/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بغداد 1962-1966. • دبلوم عالي النمو الاقتصادي - جامعة اكسفورد - إنجلترا- 1968-1970. • دبلوم في التحليل المالي /معهد صندوق النقد الدولي البنك الدولي - الولايات المتحدة - واشنطن 1973. • دكتوراه في الاقتصاد - جامعة كييل ستافورد شاير- بريطانيا - 1976.
الخبرات العملية والمناصب	• 2013 عضو مجلس الاعيان الاردني السادس والعشرون. • 1998-2012 رئيس مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية. • 1990-1993 رئيس مجلس ادارة مصانع الاسمنت الاردنية. • 1986-1989 امين عام الديوان الملكي الهاشمي العامر. • 1984-1986 مدير عام صندوق التقاعد - الذراع الاستثماري للدولة. • 1984-1976 مستشار اقتصادي لسمو الامير الحسن بن طلال- مكتب ولي العهد. • 1984-1976 الجمعية العلمية الملكية - عضو مجلس الامناء ومدير الدائرة الاقتصادية. • 1966-1983 محلل وباحث سياسي - البنك المركزي. • 1989 وزير الزراعة. • 1993 وزير الصناعة والتجارة. • 1997 وزير النقل والاتصالات والبريد.
عضويات متنوعة	• عضو مجلس ادارة البنك المركزي للفترة من 1993-1990. • عضو مجلس امناء جامعة عمان الاهلية 1999-1993. • عضو مجلس امناء الجمعية الاردنية الامريكية للتبادل التعليمي فولبرايت 1994-1997. • عضو جمعية الاقتصاديين الاردنيين وعضو جمعية اصدقاء البحث العلمي . • عضو مجلس امناء مدرسة البكالوريا الدولية - والجمعية العلمية الهاشمية 2001-1984. • عضو ومساعد امين عام منتدى الفكر العربي 1995-1980. • عضو مؤسسة الملكة نور الحسين للثقافة 1986. • رئيس جمعية اصدقاء جامعة الحسين بن طلال. • عضو جمعية السلط الخيرية . • عضو مجلس امناء هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية البحرين. • رئيس مجلس ادارة جمعية المصدرين الاردنيين 1996 الى آذار من العام 1999. • الرئيس الفخري لمنتدى التنمية العالمي - عمان 1996 الى أيلول 1998 . • عضو مجلس امناء مستشفى الملك المؤسس جامعة العلوم والتكنولوجيا - اريد من حزيران 2003 الى 2011. • عضو ومنتخب في اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الاوراق المالية (International Organization of Securities Commissions IOSCO) مدريد اسبانيا 2004-2008. • نائب منتخب لرئيس لجنة الاسواق المالية الناشئة للمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الاوراق المالية (International Organization of Securities Commissions IOSCO) مدريد اسبانيا 2004-2008. • عضو مجلس التعليم العالي من آب 2005 الى 2010. • رئيس اتحاد مؤسسات الرقابة على الاسواق المالية العربية ومقره دبي من 3 كانون الثاني (2008) الى كانون الثاني (2010). • نائب ورئيس عضو مجلس امناء مركز هيئة الاوراق المالية والسلع للتدريب - دبي - الامارات العربية المتحدة 2011.

الاسم	بسام مصطفى امين حماد
الرتبة	امين سر مجلس الادارة
الدرجة العلمية	بكالوريوس محاسبة / ادارة اعمال
سنة التخرج	1979
تاريخ التعيين	1983/6/12
تاريخ الميلاد	1952
الخبرات العلمية والمناصب	• 1980-1983 شركة اسمنت الجنوب. • 1983-2007 البنك الاستثماري. • 2008 - حتى الان امين سر مجلس الادارة. • عضو مجلس ادارة سابق في الشركات التالية: • شركة الضمان للاستثمار. • بنك القدس. • شركة الصناعات الصوفية. • شركة العقبة لتكرير الزيوت النباتية.

الأسماء والسير الذاتية للإدارة العليا



راقصون باللون الأزرق
Dancing Figures in Blue

كولاج
Collage
101 x 121

من مجموعة مهنا الدرة
Collection of Mohanna Durra

السيد منتصر عزت احمد دؤاس

المدير العام

تاريخ التعيين: 1/8/2011

تاريخ الميلاد: 1972

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في المحاسبة والإدارة المالية، جامعة باكنغهام - المملكة المتحدة، 1994.
- محاسب عام معتمد - الولايات المتحدة الأمريكية، 2000.

الخبرات العملية والمناصب:

- 2012 عضو مجلس إدارة- بنك القدس.
- 2011-2008 نائب الرئيس التنفيذي - مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي.
- 2008/6 رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي / الأردن.
- 2007/8 الرئيس التنفيذي لمجموعة التسويق للخدمات المصرفية للأفراد - بنك ستاندرد تشارترد/ سنغافورة.
- 2005/9 الرئيس الإقليمي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد شمال الخليج والشرق العربي - بنك ستاندرد تشارترد / البحرين.
- 2002/1 رئيس الخدمات المصرفية للأفراد الأردن - بنك ستاندرد تشارترد / الأردن.
- 2001/5 المدير المالي - مجموعة الأردن - بنك ستاندرد تشارترد / الأردن.
- 2001 - 1996 المدير المالي -مجموعة الأردن - سيتي بنك.

السيد نضال توفيق علي علي

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ التعيين: 1/3/2017

تاريخ الميلاد: 1972

المؤهلات العلمية:

- ماجستير إدارة الأعمال في التمويل والمصارف / الجامعة الأردنية ومعهد الدراسات المصرفية - 2006.
- بكالوريوس محاسبة / الجامعة المستنصرية - 1995.
- شهادات مهنية صادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) - CIA, CFSA, CCSA, CRMA.

الخبرات العملية والمناصب:

- 2013-2017 مدير إدارة التدقيق الداخلي / بنك المال.
- 2013-2008 نائب مدير إدارة التدقيق الداخلي / بنك المال.
- 2008-2007 مشرف تدقيق داخلي / البنك الاردني الكويتي.
- 2007-2006 مدقق داخلي رئيسي /بنك عمان العربي (سلطنة عمان).
- 2006-2004 مدقق داخلي رئيسي / البنك الاردني الكويتي.
- 2004-1995 مدقق داخلي / بنك الاسكان للتجارة والتمويل.

الآنسة ميس عدنان محمود الشلبي

رئيس مجموعة الدعم والاسناد

تاريخ التعيين : 11/1/2012

تاريخ الميلاد: 1975

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الاردنية، 1996
- Certified Management Accountant (CMA)

الخبرات العملية والمناصب:

- منذ 9/2019 البنك الاستثماري / رئيس مجموعة الدعم والاسناد.
- 2013-2019 البنك الاستثماري/ رئيس المجموعة المالية.
- 2012-2013 البنك الاستثماري/ مدير تنفيذي / مدير دائرة المحاسبة الإدارية.
- 2007-2011 كابيتال بنك (بنك المال الاردني) / مدير دائرة الرقابة المالية.
- 2002-2007 بنك القاهرة عمان / مدير دائرة نظم المعلومات الإدارية / الادارة المالية.
- 1996-2002 بنك القاهرة عمان / عدة مناصب لدى دائرة الرقابة المالية و دائرة التخطيط وتطوير الاجراءات رئيس هيئة مديري شركة الموارد للوساطة المالية.
- عضو في مجلس ادارة شركة تمكين للتاجير التمويلي.
- عضو في مجلس ادارة شركة الاستثماري لتمويل سلسلة امداد.

العضويات المهنية:

منذ 2011 عضو معهد المحاسبين الاداريين (IMA) Institute of Management Accountants

السيد رمزي رضوان حسن درويش

مساعد مدير عام/إدارة تسهيلات الشركات الكبرى

تاريخ التعيين: 17/5/2007

تاريخ الميلاد: 1971

المؤهلات العلمية:

- MBA جامعة جورج واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.
- بكالوريوس اقتصاد/محاسبة - الجامعة الأردنية، 1993.

الخبرات العملية والمناصب:

- 2007 البنك الاستثماري (محليا)
- 2005-2007 البنك العقاري المصري العربي (محليا)
- 2001-2004 بنك HSBC (محليا).
- 1997-2001 مجموعة البنك العربي (محليا و دوليا).
- 1996-1997 بنك القاهرة عمان (محليا).

السيد مهند زهير احمد بوكه
مساعد مدير عام / إدارة الخدمات المصرفية التجارية
تاريخ التعيين: 1/5/2012
تاريخ الميلاد: 1975

المؤهلات العلمية:
بكالوريوس في علوم الاقتصاد- جامعة العلوم التطبيقية/ الاردن. 2000

- الخبرات العملية والمناصب:**
- 2011-2012 مدير دائرة الشركات الكبرى - بنك HSBC/الاردن.
 - 2010-2011 مدير دائرة الشركات التجارية- بنك HSBC رام الله / فلسطين.
 - 2009-2011 مدير دائرة المدفوعات العالمية وإدارة النقد - بنك HSBC/الاردن.
 - 2007-2008 مساعد نائب رئيس الاعمال التجارية - Washington Mutual Bank/كاليفورنيا.
 - 2006-2007 مساعد نائب رئيس الاعمال التجارية - Wachovia Bank N.A/كاليفورنيا.
 - 2005-2006 مساعد نائب رئيس الاعمال التجارية - Wells Fargo Bank/كاليفورنيا.
 - 2003-2005 محلل اول للشركات الصغرى والمتوسطة- Wells Fargo Bank/ كاليفورنيا.
 - نائب رئيس مجلس ادارة شركة الاسواق الحرة الاردنية.
 - عضو هيئة مديرين شركة الاسواق الحرة الأولى.
 - عضو هيئة مديرين شركة الاسواق الحرة الثانية للتجارة العامة.
 - نائب رئيس هيئة مديرين شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد.
 - عضو مجلس ادارة شركة الموارد للوساطة المالية .
 - نائب رئيس مجلس ادارة شركة التسهيلات التجارية الاردنية.
 - نائب رئيس هيئة مديرين الشركة الاردنية للتخصيم.

السيد طارق "محمد نزيه" "محمد مدوح" سكجها.
مساعد مدير عام/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
تاريخ التعيين: 23/10/2011
تاريخ الميلاد: 1977

المؤهلات العلمية:
• ماجستير في ادارة الأعمال - جامعة ويلز - كلية كاردف لأدارة الأعمال/ بريطانيا. 2002.

- الخبرات العملية والمناصب:**
- 2008-2011 مدير تطوير منتجات - البطاقات الائتمانية - مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي.
 - 2006-2008 مدير مبيعات القروض الشخصية و البطاقات الائتمانية - بنك ستاندرد تشارترد/ الأردن.
 - 2005-2006 مستشار - شركة Nextmove/ الأردن.
 - 2002-2006 مدير مبيعات - شركة سبينيس لتوزيع المواد الغذائية.
 - عضو في مجلس ادارة شركة تمكين للتاجير التمويلي.
 - عضو في مجلس ادارة شركة التسهيلات التجارية الاردنية.
 - عضو في مجلس ادارة شركة الاستثماري لتمويل سلسلة امداد.

السيد "محمد علي" وليد حمد الله الحياصات

مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

تاريخ التعيين: 25/7/2000

تاريخ الميلاد: 1972

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية، الأردن، 1994.

الخبرات العملية والمناصب:

- 2012 مدير الدائرة القانونية / البنك الاستثماري.
- 2000-2011 الدائرة القانونية.

السيد جرير نائل جميل العجلوني

مدير تنفيذي / دائرة الخزينة

تاريخ التعيين: 8/4/2012

تاريخ الميلاد: 1980

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في الاقتصاد/ جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2002.
- ماجستير في الاقتصاد المالي/ جامعة ليستر، المملكة المتحدة.

الخبرات العملية والمناصب:

- 2013 مدير تنفيذي، دائرة الخزينة، البنك الاستثماري، الأردن.
- 2012-2013 مدير تنفيذي، إدارة الموجودات و المطلوبات، مجموعة الخزينة و الإستثمار، البنك الإستثماري، الأردن.
- 2007-2012 مدير سيولة، إدارة الموجودات و المطلوبات، دائرة الأسواق العالمية، بنك ستاندرد تشارترد، الأردن.
- 2007-2006 محلل أبحاث، بنك ستاندرد تشارترد، الأردن.
- 2004-2006 محاضر مساعد (جزئي)، قسم الاقتصاد، جامعة ليستر المملكة المتحدة.
- عضو هيئة المدبرين / شركة الموارد للوساطة المالية.
- عضو مجلس ادارة / الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م.

السيدة روند زياد محمد الترك

مدير تنفيذي / دائرة الامتثال

تاريخ التعيين: 2019/10/13

تاريخ الميلاد: 1980

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال/ جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2003
- (CAMS) Association of Certified Anti-Money Laundering Specialists)

الخبرات العملية والمناصب:

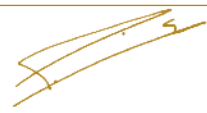
- 2018-2019 Responsible of Customer Investigation and Complaints Unit / بنك سوستيه جنرال - الأردن.
- 2017-2018 مدير دائرة الامتثال / بنك أبو ظبي الوطني.
- 2014-2017 مسؤول وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب / بنك الأردن.
- 2010-2014 Deputy Section Head of the Compliance and Anti Money Laundry Division / بنك عودة.
- 2010-2010 ضابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب / بنك القاهرة عمان.
- 2008-2010 ضابط شؤون إدارية / بنك القاهرة عمان.
- 2006-2008 ضابط كفالات محلية / بنك القاهرة عمان.
- 2004 - 2006 ضابط موارد بشرية / بنك القاهرة عمان.

إقرارات عامة

- لا يوجد تعامل مع موردين محددين و / أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) بما يشكل 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و / أو المبيعات أو الإيرادات.
- لا يوجد أي حماية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.
- يقوم البنك بتطبيق معايير الجودة الدولية وقد حصل البنك على تصنيف B+ من Capital intelligence
- لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لم تترتب خلال السنة المالية 2019 أية آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.
- لم يحصل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها: سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية. وسواء كانت له أو لأي من ذوي العلاقة به خلال العام 2019.
- يوجد عقود و مشاريع و إرتباطات عقدها البنك مع أعضاء من مجلس الإدارة و أقاربهم. كما يلي:
 - شركة الكتروسيك: السيد أيمن جميعان. عضو مجلس الإدارة.
 - الشركة المتحدة للتأمين: السيد زياد ابو جابر عضو مجلس الإدارة.
 - شركة اربتك جردانه مهندسون ومعماريون: السيد بشر جردانه رئيس مجلس الإدارة.
- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر: وهي ظاهرة في إيضاح رقم (39) من البيانات المالية لعام 2019.
- الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام ووصف بالأحداث الهامة التي مر بها خلال عام 2019. مدونة في نشاطات البنك.
- تطور الأرباح وصافي حقوق المساهمين وسعر السهم والأرباح الموزعة: موضحة في صفحة (28).
- تحليل المركز المالي للبنك لعام 2019. مبين في الصفحات من (24 الى 28).
- التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك: مبينة في خطة البنك للعام 2019 صفحة (18).

(30) اقرارات اعضاء مجلس الادارة:

يقر مجلس ادارة البنك الاستثماري بعدم وجود اية امور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2019. يقر مجلس ادارة البنك الاستثماري بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وكفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

الاسم	الصفة	التوقيع
السيد بشر محمد جردانه	رئيس مجلس الادارة مثل شركة عبد الرحيم جردانه واولاده	
السيد امين شفيق جميعان	نائب رئيس مجلس الادارة	
السيد دريد أكرم جراب	عضو مجلس الادارة مثل شركة رؤوف ابو جابر واولاده	
السيد عبدالرحيم نزار جردانه	عضو مجلس الادارة مثل شركة مستودع الادوية الاردني	
السيد فهمي بن فائق ابو خضراء	عضو مجلس الادارة	
السيدة زينة نزار جردانه	عضو مجلس الادارة	
السيد هاني ابراهيم فضائل	عضو مجلس الادارة	
السيد جريس سبيرو العيسى	عضو مجلس الادارة	
السيد رشدي محمود الغلاييني	عضو مجلس الادارة مثل بنك فلسطين	
الدكتور بسام خليل الساكت	عضو مجلس الادارة	
السيد عزت نجم الدين الدجاني	عضو مجلس الادارة	

نقر نحن الموقعون ادناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس المجموعة المالية / رئيس مجموعة الدعم والاسناد الفاضلة ميس عدنان الشلبي	المدير العام السيد منتصر عزت الدوآس	رئيس مجلس الادارة السيد بشر محمد جردانه
		

تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

يلتزم البنك بتطبيق جميع القواعد الآمرة والقواعد العامة الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة فيما عدا مجموعة منها لم يتم تطبيقها للأسباب تتعلق بقانون الشركات والبنك المركزي. كما هو مبين تالياً:

المادة	نص المادة	أسباب عدم التطبيق
11-4	طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادي للمساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة المكتتب بها. طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادي وذلك للمطالبة بإقالة رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه للمساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 20% من أسهم الشركة المكتتب بها. باستثناء الأعضاء الممثلين لأسهم الحكومة أو أي شخص اعتباري عام.	مخالفة البند مع قانون الشركات الساري المفعول.

حتى يتمكن مجلس الإدارة من تغطية كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة عملية: فقد قام المجلس بإنشاء لجان وتقسيم المهام فيما بينها، بحيث تتولى كل لجنة مهام ومسؤوليات محددة تشرف عليها، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في تغطية كافة الأنشطة بصورة سليمة، والتأكد أن هذه اللجان لا تعيق العمل، وأنها تستمد قوتها وسلطتها من مجلس الإدارة. وأن المجلس الذي قد يفوض الصلاحيات إلى هذه اللجان، إلا أنه يبقى دائماً مسؤولاً عن أعمالها.

تقرير حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

قام البنك بالعمل على تطبيق أفضل الممارسات لضمان توفير حاكمية رشيدة للمعلومات والأنظمة المصاحبة لها وبالتوافق مع تعليمات البنك المركزي، حيث تم اعتماد اطار COBIT 5 وقام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي ضمن اطار COBIT 5 وقد تخطى البنك نسبة النضوج المقررة من قبل البنك المركزي الاردني 3.2 ليصل الى مرحلة نضوج 4.1.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أولاً: لجان الحاكمية المؤسسية

1. لجنة الحاكمية المؤسسية:

تقوم هذه اللجنة بالإشراف على ممارسات الحاكمية المؤسسية في البنك، وضمان توفر العناصر التي تقوم عليها تلك الحاكمية، وهي تتألف من رئيس مجلس الإدارة وعضوين من مجلس الإدارة غير التنفيذيين كما يلي:-

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
الدكتور بسام الساكت	رئيساً	-
شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشر جردانه	عضواً	-
السيد جريس العيسى	عضواً	-

وتضم أيضاً كل من:

- امين السر، السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة: السيد عماد عصفور، رئيس مجموعة ادارة المخاطر 30/9/2019.

كما يدعى لحضور اجتماعاتها:

- مدير الامتثال.

عدد الاجتماعات:

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

2. لجنة التدقيق:

تركز مهامها بمساعدة مجلس الإدارة على إنجاز مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بعمليات الإبلاغ المالي، التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، نطاق أعمال المدقق الخارجي، مراجعة تقارير السلطات الرقابية، والإشراف على أعمال التدقيق الداخلي وبشكل خاص اعتماد خططه والإطلاع عليها، ومناقشة ملاحظاته وتوصياته ومتابعة تنفيذها، والتأكد من استقلاليته وموضوعيته، بالإضافة الى التأكد من قيام البنك بالعمليات والإجراءات المختلفة الخاصة بمراقبة امتثاله للقوانين والتعليمات النافذة.

صلاحيات اللجنة:

التوصية الى مجلس الادارة تعيين/إنهاء خدمات وتقييم مدير وموظفي إدارة التدقيق الداخلي ومدير وموظفي إدارة الامتثال، وتحديد رواتبهم وزياداتهم ومزاياهم ودرجاتهم الوظيفية وإقرار ترفيعاتهم.

تقوم اللجنة بتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي، وإنهاء عمله، وأنعابه، وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بالإضافة الى تقييم استقلاليته، أخذه بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من مجلس الادارة غير التنفيذيين وكما يلي:

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد هاني فضائل	رئيسا	-
بنك فلسطين ويمثله السيد رشدي الغلابيني	عضوا	1
السيد عزت الدجاني	عضوا	-

وتضم ايضا كل من:

- أمين السر، السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة السيد نضال علي رئيس إدارة التدقيق الداخلي.

عدد الاجتماعات:

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

3. لجنة الترشيحات والمكافآت:

تعنى هذه اللجنة بتسمية أعضاء مجلس الإدارة، وتحديد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتقييم فعالية أداء المجلس. بالإضافة إلى ترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام الى الإدارة التنفيذية؛ والتأكد من وجود سياسات واضحة للمكافآت والمزايا الحوافز والرواتب في البنك؛ بما في ذلك ضمان التوعية والتدريب المناسبين للموظفين والإدارة العليا.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من اربعة اعضاء من مجلس الادارة غير التنفيذيين، ويكون اغلبهم من الأعضاء المستقلين وكما يلي:

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد جريس العيسى	رئيسا	-
شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشر جردانه	عضوا	-
السيد هاني فضائل	عضوا	-
الدكتور بسام الساكت	عضوا	-

وتضم ايضا كل من:

- أمين السر، السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة: الفاضلة ميلين عثمان حتى تاريخ 29/10/2019 مدير تنفيذي / إدارة التطوير المؤسسي.
- مقرر اللجنة: الفاضلة ميس شلبي رئيس مجموعة الدعم ولاسناد اعتباراً من 13/11/2019.

عدد الاجتماعات:

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (8 اجتماعات).

4. لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

فيما يتعلق بإدارة المخاطر تهدف اللجنة للتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛ أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم التعامل معها بشكل كفوؤ. للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة. والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك. بهدف تعظيم حقوق الملكية. والحفاظة على نمو البنك. ضمن اطار المخاطر المعتمد. أما فيما يتعلق بإدارة الإمتثال. تهدف اللجنة الى إضافة قيمة الى عمليات البنك من خلال تحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي والحاكمة المؤسسية. وذلك من خلال التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وترفع التقارير الى مجلس الإدارة حول مدى الإمتثال في البنك

صلاحيات اللجنة:

الى مجلس الادارة بتعيين وانهاء خدمات وتقييم مدير ادارة المخاطر. وتحديد راتبه ومزاياه واقرار ترفيعه. كما تقوم اللجنة بتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين/قبول استقالة مدير ادارة الامتثال وتقييمه. او انتهاء خدماته على ان يتم الحصول على عدم مانعة البنك المركزي على استقالة او انتهاء خدماته.

تتألف لجنة ادارة المخاطر والإمتثال. من ثلاثة أعضاء على الاقل من المجلس. على ان يكون من بينهم عضو مستقل. بالإضافة الى رئيس مجموعة ادارة المخاطر (CRO). وبحيث يكون رئيس اللجنة ونائبه (إن وجد) من أعضاء المجلس.

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد عزت الدجاني	رئيسا	-
السيدة زينة جردانه	عضوا	-
السيد هاني فضائل	عضوا	-
شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد جريس حتى تاريخ 30/9/2019	عضوا	1
شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد دريد جراب اعتبارا من تاريخ 01/10/2019	عضوا	-
رئيس مجموعة ادارة المخاطر	عضوا	-

وتضم ايضا كل من:

- امين السر. السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة السيد سعد سعد. مدير مخاطر التشغيل حتى تاريخ 24/10/2019.
- مقرر اللجنة الفاضلة ليليان كتن القائم برئيس مجموعة إدارة المخاطر إعتباراً من 1/10/2019.

عدد الاجتماعات:

- عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

5. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تهدف هذه اللجنة الى تطوير وتحسين حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. كما تتولى التوجيه والإشراف على تطوير دليل الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومراقبة تطبيقه

صلاحيات اللجنة:

اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and Related Technology) (COBIT).

تتألف لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من المجلس. على أن يكون من بينهم عضو مستقل وكمايلي:

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد إيمان جميعان	رئيسا	-
السيد هاني فضائل	عضوا	-
السيدة زينة جردانه	عضوا	1
الدكتور بسام الساكت	عضوا	-
السيد عزت الدجاني	عضوا	-

وتتضمن أيضا كل من:

- أمين السر، السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة السيد خالد عوض، مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تاريخ 15/7/2019.
- مقرر اللجنة السيد رياض جزموي مدير أمن المعلومات اعتباراً من 21/10/2019.

عدد الاجتماعات:

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (4 اجتماعات).

6. اللجنة العليا للتسهيلات

من أهم مهامها القيام بالموافقة على تنسيبات الإدارة التنفيذية للقرارات الائتمانية، والموافقة على التسهيلات ضمن صلاحياتها، والتنسيب إلى مجلس الإدارة بخصوص القرارات الائتمانية التي تحتاج إلى قرار من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الموافقة على بيع العقارات المستملكة لقاء الديون.

صلاحيات اللجنة

المبالغ بالدينار الأردني و/أو ما يعادلها بالعملة الأخرى	صلاحيات لجنة التسهيلات العليا
10 مليون	منح بدون ضمانات
20 مليون	منح تسهيلات ائتمانية (مباشرة وغير مباشرة) مقابل تأمينات نقدية
12 مليون	منح مقابل ضمانات مقبولة من 50% إلى أقل من 100%
15 مليون	منح مقابل ضمانات مقبولة بنسبة 100% أو أكثر
10 مليون	منح تسهيلات غير مباشرة

وتتألف اللجنة العليا للتسهيلات من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة كما يلي:-

- السيد جريس العيسى «رئيساً».
- السيد أيمن جميعان «عضواً».
- شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد جريس «عضواً» حتى تاريخ 30/9/2019
- شركة مستودع الأدوية الأردني ويمثلها السيد عبد الرحيم جردانه «عضواً».
- السيد فهمي أبو خضراء «عضواً».
- السيدة زينة جردانه «عضواً».

وتتضمن أيضاً كل من:

- أمين السر، السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة : السيد وليم كركر.

كما يدعى لحضور اجتماعاتها:

- المدير العام

عدد الاجتماعات:

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (28 اجتماعاً).

7. لجنة الاستثمار:

يتولى مجلس الادارة حسب المادة (1) من الفصل الثاني من السياسة الاستثمارية، مسؤوليات وصلاحيات تشكيل لجنة الاستثمار، وتحديد صلاحياتها، والتي تتولى اتخاذ القرارات الاستثمارية بالدينار الاردني والعملات الاجنبية.

مسؤوليات وصلاحيات لجنة الاستثمار منصوص عليها كما يلي:

تتولى اللجنة المسؤوليات المناطة بإدارة الاستثمار وإدارة الموجودات المالية من أصول غير تجارية كما في استثمارات البنك في أدوات السوق النقدي، سوق رأس المال من أسهم و سندات سواء بالعملات الأجنبية أو بالدينار الاردني، يضاف إلى ذلك المراكز المفتوحة بالعملات؛ و كل ما سبق، بهدف تحقيق افضل عائد ممكن ضمن مستويات مخاطر مقبولة، حيث تسعى اللجنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. المحافظة على مركز مالي سليم وقوي للبنك من حيث الربحية، السيولة و كفاية رأس المال.
2. توافق القرار الإستثماري مع إدارة سيولة البنك و إدارة كفاية رأس المال.
3. تحقيق دخل سنوي من الفوائد على السندات و من توزيعات الأرباح من الجهات التي يساهم البنك في رؤوس اموالها.
4. تحقيق ارباح رأسمالية للبنك ناتجة عن عملية شراء وبيع الادوات الاستثمارية المختلفة.
5. تقوية المركز المالي للبنك نتيجة النمو الحقيقي في رأس المال المستثمر للشركات التي يساهم البنك في رؤوس اموالها.
6. تحسين مقدرة البنك على ادارة موجوداته/مطلوباته بالعملات الاجنبية وبالدينار الاردني بما يتناسب مع مستويات المخاطر المقبولة وقدرة البنك على تحمل المخاطر.
7. المحافظة على مستويات سيولة مقبولة مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات ALCO، وتعليمات البنك المركزي بخصوص السيولة، حيث تم وضع محددات الاستثمار بما يتناسب مع حجم المركز المالي و الأصول السائلة.
8. المحافظة على كفاية رأس المال، و ضمان عدم تأثرها سلباً بسبب الإفراط في أنشطة استثمارية ذات أوزان مرجحة مرتفعة.
9. تنويع استثمارات البنك في رؤوس اموال الشركات للحد قدر الامكان من عنصر المخاطرة، وذلك من خلال تنويع اموال البنك المحصنة للاستثمار في ادوات الملكية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاسواق المالية المتاحة.

صلاحيات اللجنة:

1. تفويض المدير العام بالمصادقة على تسمية مثلي البنك في الهيئات العامة العادية وغير العادية للشركات.
2. تفويض أي من المهام والصلاحيات إلى الإدارة التنفيذية (المدير العام، مدير الخزينة).
3. تفويض اللجنة التنفيذية و الإدارة التنفيذية بالاكتتاب في السندات و اسناد القروض المكفولة الصادرة عن المؤسسات العامة والشركات المساهمة العامة وذات المسؤولية المحدودة و شراء ادوات الخزينة و بيعها او خصمها واتفاقيات اعادة الشراء.

وتتألف لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة كما يلي:

- السيد فهمي ابو خضراء «رئيساً».
- السيد أيمن جميعان «عضواً».
- شركة بنك فلسطين ويمثلها السيد رشدي الغلاييني «عضواً».
- شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد جريس «عضواً».
- السيد عزت الدجاني «عضواً».

وتضم ايضا كل من:

- امين السر، السيد بسام مصطفى امين حماد.
- مقرر اللجنة: السيد جرير العجلوني.

كما يدعى لحضور اجتماعاتها:
المدير العام.

عدد الاجتماعات:

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (4 اجتماعات).

أبرز معالم الحاكمية المؤسسية في البنك

تم اعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بما يتوافق مع التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 الصادرة عن البنك المركزي الاردني بتاريخ 2016 /9/1 وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقد تم الموافقة عليه من مجلس ادارة البنك وبصدد اعتماده من قبل البنك المركزي الاردني علما بانه قد تم نشره على الموقع الالكتروني الخاص بالبنك www.investbank.jo.

- تتضمن الحاكمية المؤسسية في البنك الاستثماري جملة محاور منها:
- ان البنك لديه علاقات واضحه مع الجهات المعنية فيه كمجلس الإدارة والمساهمين والعملاء والموظفين حيث تنصب تلك العلاقة على متابعة الاستراتيجية العامة لعمل البنك بما في ذلك الوسائل المناسبة لتحقيق اهدافه.
 - معاملة المساهمين لديه بالتساوي ووفق الأنظمة والتعليمات المرعية.
 - امداد المساهمين بالمعلومات والبيانات حول البنك ونشاطاته وأجاراته.
 - متابعة قيام اعضاء مجلس الادارة بواجباتهم تجاه المساهمين والبنك.

وحتى تكون لهذه الحاكمية المؤسسية فعاليتها وتقوم بما هو مناط بها على مستوى مجلس إدارة البنك، فلا بد من الإشارة إلى والتأكيد على ما يلي:

اولا: مجلس الإدارة

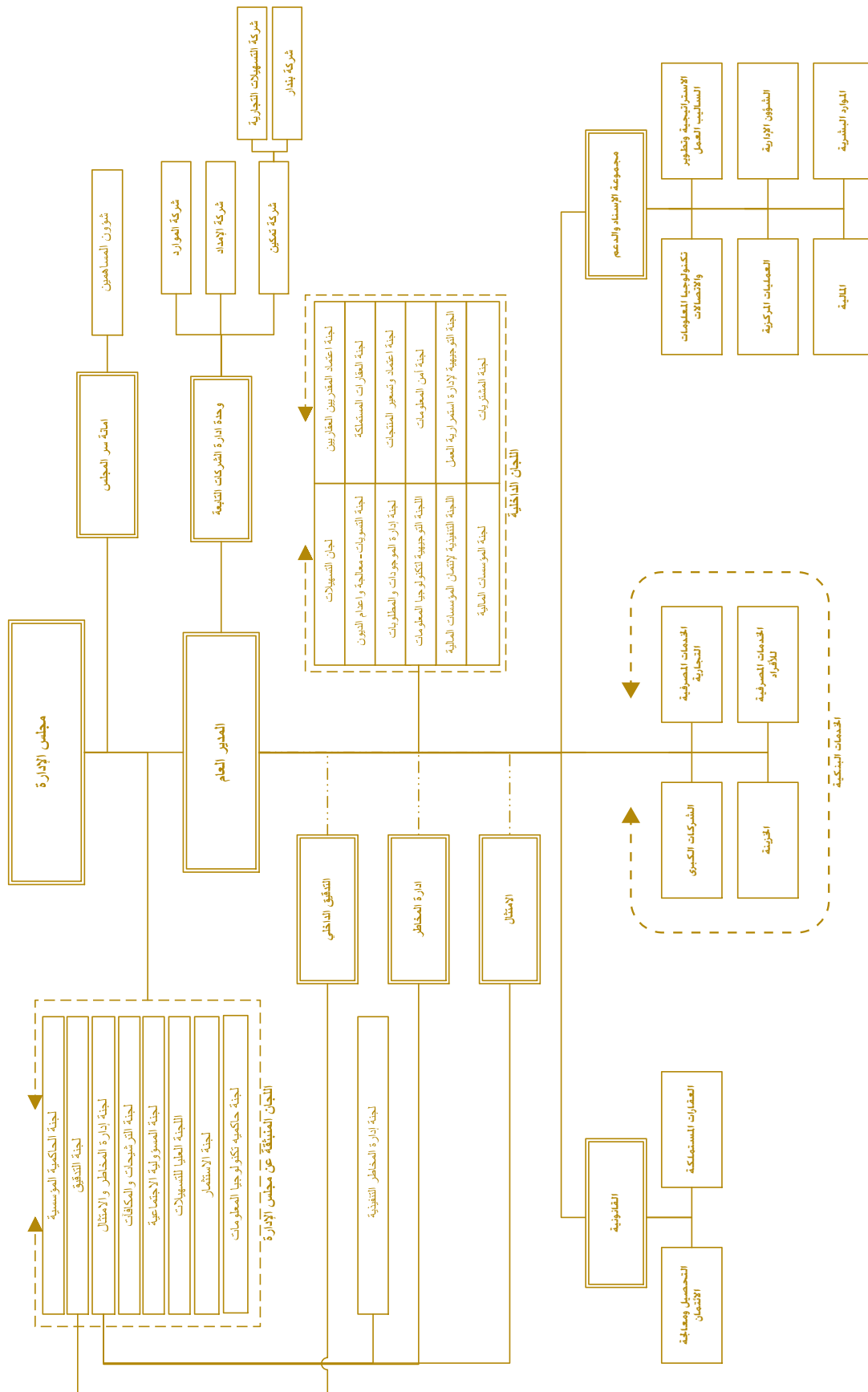
- هناك واجبات على مجلس الإدارة القيام بها ومنها:
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم.
 - تحديد توجهات البنك واهدافه الاستراتيجية.
 - تحديد الاهداف العامة للبنك.
 - تحمل مسؤولية سلامة عمليات البنك وادارة المخاطر فيه بصورة ناجعه.
 - متابعة متطلبات البنك المركزي وتبليتها.
 - متابعة مصالح العملاء المودعين لديه.
 - مراقبة ادارة البنك ومدى تقيدها بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والتعليمات الداخلية للبنك نفسه واتباعها للسياسات الراشدة.
 - تأكيد الالتزام العميق تجاه البنك ومساهمييه كافة.
 - الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك.
 - التأكد المستمر من نزاهة البنك وهو يقوم بأعماله بما في ذلك منع استغلال المعلومات الداخلية لمصالح شخصيه.
 - تشكيل اللجان المختلفة المعنية بمتابعة حسن ادارة البنك لأعماله ونشاطاته.
 - عقد الاجتماعات حيث عقد مجلس الادارة خلال العام 2019 (7 اجتماعات).

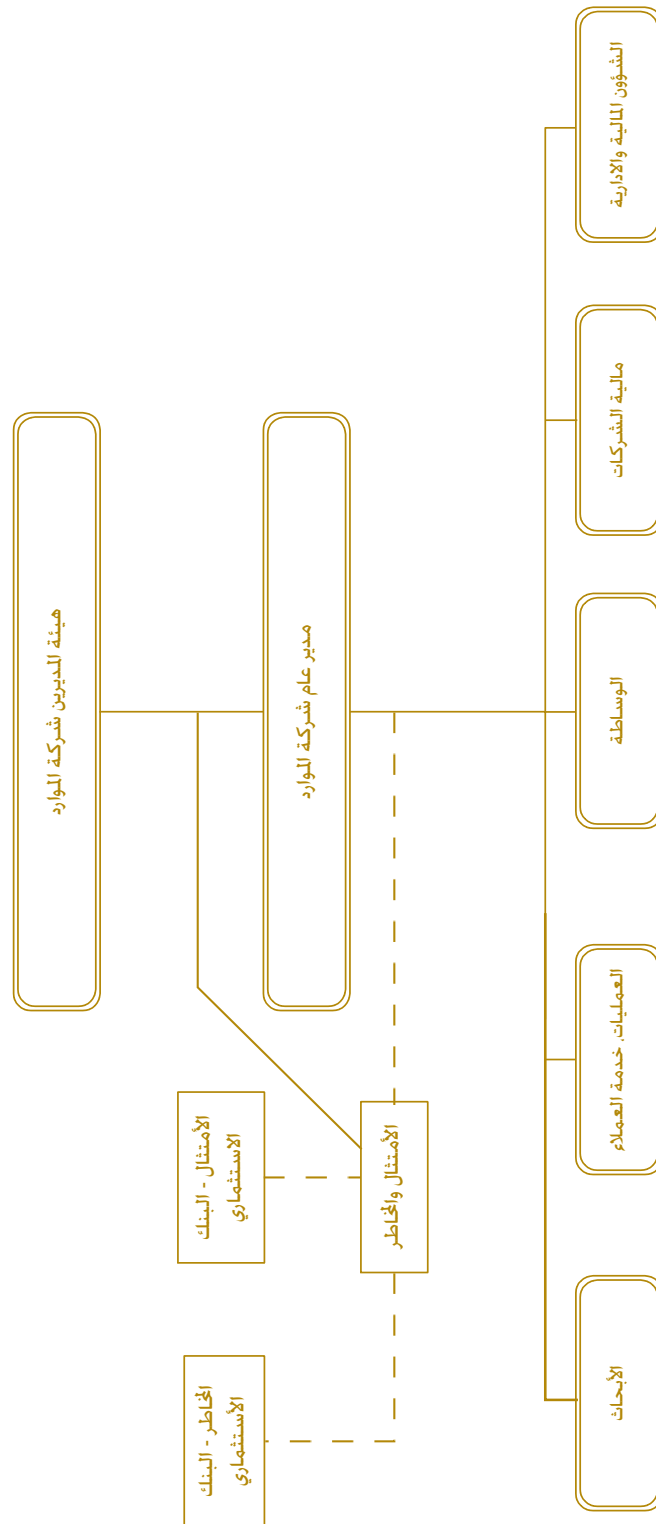
ثانياً: رئيس مجلس الإدارة

- من أجل ضمان فعالية الحاكمية المؤسسية في البنك فإن على رئيس مجلس الإدارة ان يقوم بجملة امور منها:
- تطوير العلاقة الداخلية لمجلس الإدارة عبر إيجاد مناخات ايجابية بين الاعضاء تسمح بالحوار والنقاش فيما يتعلق بالقضايا المطروحة.
- متابعة العلاقة القائمة بين المجلس من جهة وبينه وبين الإدارة التنفيذية للبنك من جهة اخرى.
- ايصال المعلومات لجميع اعضاء مجلس الإدارة.
- تطوير العلاقة الايجابية بالمساهمين وتوفير المعلومات المناسبة لهم في وقتها.

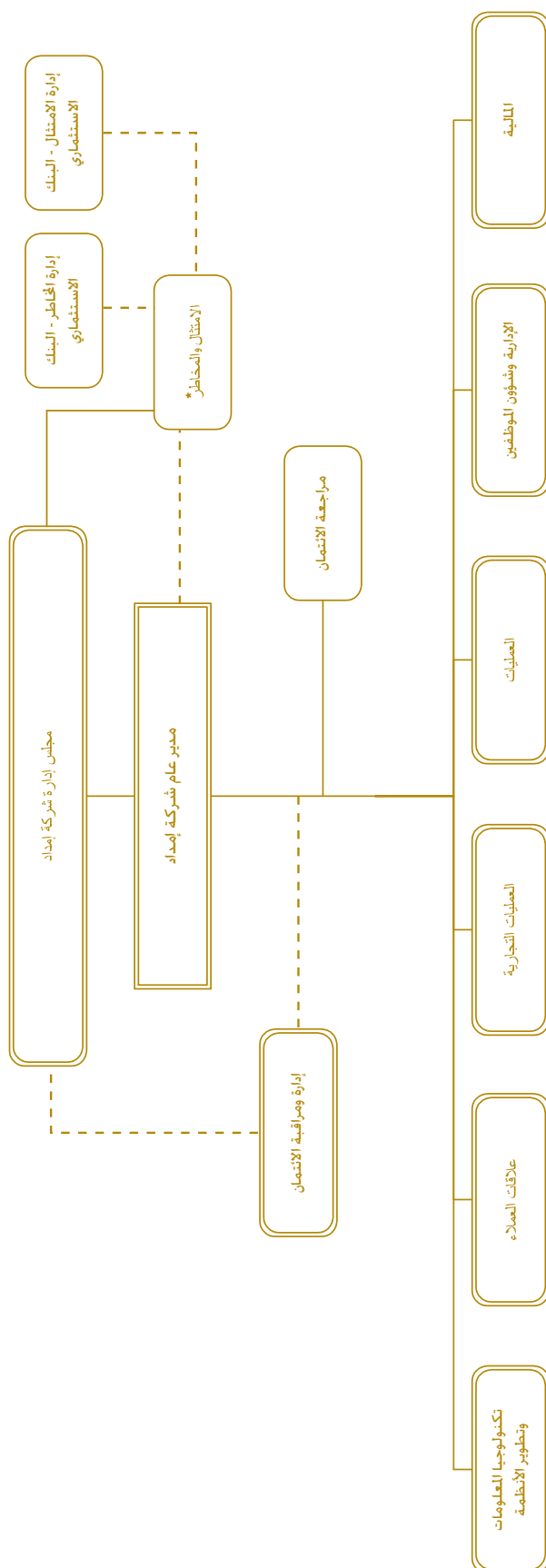
ثالثاً: متابعة أعمال مجلس الإدارة

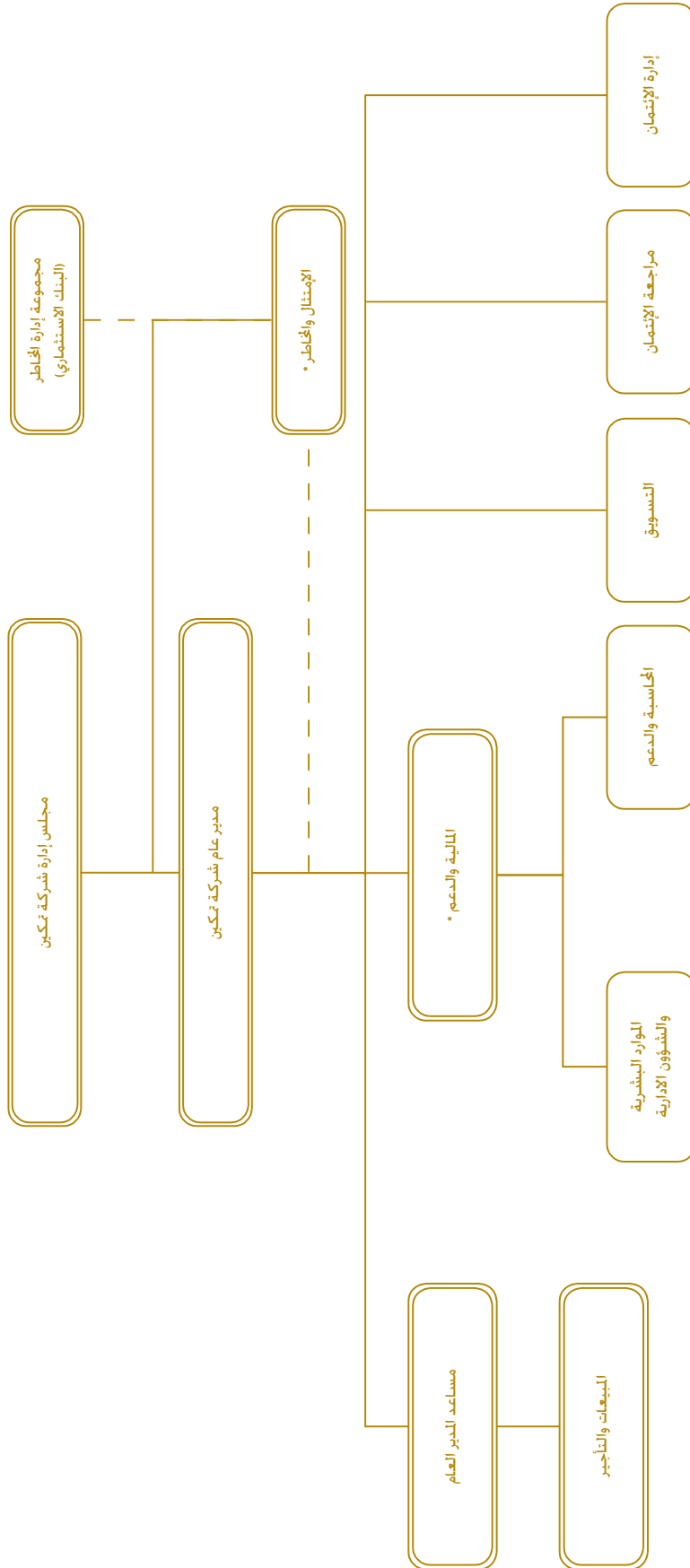
- عقد اجتماعات دورية له.
- وضع اقتراحات للمواضيع مجال الاهتمام لعرضها على المجلس.
- تزويد الاعضاء بالبيانات والمعلومات المناسبة حول مواضيع الاجتماعات قبل فترة كافية.
- وضع الاعضاء في صورة التطورات الداخلية في البنك بشكل عام.
- توضيح كافة مهام وواجبات ومسؤوليات اعضاء المجلس بما فيها الصلاحيات المحددة له فيما يتعلق بالموافقة على القروض.
- متابعة الهيكل التنظيمي للبنك.
- الموافقة على بعض التعيينات ذات التأثير في البنك.
- متابعة نظام الدرجات والترقيات والرواتب والمزايا في البنك.
- التحقق من زيادة وتحسين القدرة التنافسية للبنك.
- مراقبة قيام الإدارة التنفيذية في البنك بوضع اليات العمل التي تكفل تنفيذ الاستراتيجيات المحددة له.





* تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك الاستثماري بتنفيذ مهام التدقيق على كافة أنشطة شركة موارد.





تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك الإستثماري بتنفيذ مهام التدقيق على كافة أنشطة شركة تمكين

مجموعة إدارة المخاطر

مجموعة إدارة المخاطر

حرصاً من مجلس إدارة البنك الاستثماري على ضمان استقلالية نشاط إدارة المخاطر في البنك وتطبيقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الإداري لإدارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:

أولاً - تشكيل لجنة لإدارة المخاطر والامتثال منبثقة عن مجلس الإدارة:

تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها ومن مهامها الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- التأكد من توفر السياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والأدوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
- التأكد من أن إدارة البنك لمخاطره المختلفة تتم بشكل كفؤ بحيث تحمل البنك المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، والتعرف على أي من الأنشطة التي يقوم بها البنك يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة حولها.
- مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.

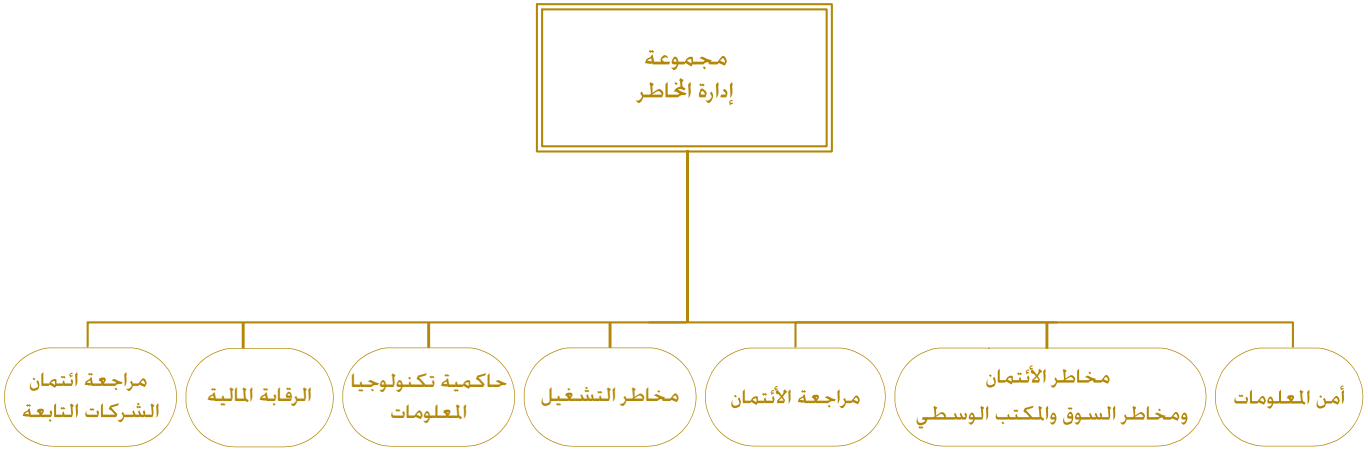
ثانيا - استقلالية مجموعة إدارة المخاطر (إدارة منفصلة ولا تمارس أعمال تنفيذية يومية)

تتمتع مجموعة إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة. وتقوم مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة. هذا وبالإضافة الى ذلك تقوم الدائرة بالحصول على المعلومات من دوائر البنك الاخرى أو بالتعاون مع لجان البنك المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الادارة. وهي تعمل على تحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك او من الممكن ان يتعرض لها. والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة. والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك. بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة اطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لإدارة كافة انواع المخاطر.
- تثقيف الموظفين حول إدارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر.
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في اعداد ميزانية البنك التقديرية ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ونسخة للإدارة التنفيذية العليا.
- اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة البنك على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محفظة البنك الائتمانية للتأكد من انسجامها مع السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك. مع تحديد اثر اي منح جديد على نسبة كفاية راس المال حسب تعليمات البنك المركزي الاردني.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود. وانه تم وضع الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها. ويشمل ذلك أيضا التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة القائمة لدى البنك.
- الاشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمجموعة إدارة المخاطر :

لقد تم اعتماد الهيكل التنظيمي المبين أدناه :



رابعاً – لجنة إدارة المخاطر التنفيذية (Executive Risk Management Committee)

تم تشكيل لجنة (ERMC) وبحيث تكون برئاسة رئيس مجموعة إدارة المخاطر وعضوية الإدارة التنفيذية العليا للبنك وبما يشتمل على المدير العام (CEO). هذا وبالإضافة الى ذلك تعمل لجنة (ERMC) ضمن ميثاق عمل معتمد من قبل لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس إدارة البنك ومجلس إدارة البنك. حيث تشمل مهامها الرئيسية مايلي:

- تمكين تطبيق الاطار العام لإدارة المخاطر المعتمد من قبل لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة
- مناقشة ملفات مخاطر التشغيل ومناقشة التوصيات الناجمة عن ورش عمل التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (CRSA).
- الاطلاع على وثيقة المخاطر المقبولة للبنك ورفع التوصيات اللازمة إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حول الإجراءات التصحيحية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات التي قد تحدث.
- التوصية باعتماد أهداف كفاية رأس المال استناداً للمخاطر مع الأخذ بالاعتبار ما تركز عليه استراتيجية البنك وخطة عمله وضمان كفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حول الإجراءات التصحيحية التي تضمن عدم انخفاض نسبة كفاية رأس المال عن المستويات المعتمدة.
- مراجعة نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) والتأكد من أنها ضمن النسب المعتمدة ومراجعتها والتوصية بالإجراءات التصحيحية المتخذة لهذه النتائج (إن وجدت) ورفع التوصيات اللازمة إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

خامساً – الشركات التابعة

قامت مجموعة إدارة المخاطر بتطوير برنامج شامل لإدارة المخاطر ضمن الشركات التابعة ليتضمن تحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر. وبحيث تقوم دوائر الائتمان والمخاطر في الشركات التابعة برفع تقارير دورية الى مجموعة إدارة المخاطر لدى البنك .

(40) إدارة الامتثال

تم تشكيل إدارة للامتثال وتم رفدها بكوادر مدربة. وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص، حيث تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة؛ وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة. بما في ذلك توثيق مهام و صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك.

- ويكون إعداد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتطويرهم والتأكد من تطبيقهم في البنك من صلاحيات ادارة الامتثال.
- يتم اعتماد السياسات من قبل لجنة إدارة المخاطر والامتثال ومن ثم مجلس الادارة.
- ترفع ادارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة التدقيق والامتثال مع إرسال نسخة الى المدير العام. وبما يتماشى مع افضل الممار الدولية بهذا الخصوص.

و تقوم لجنة المخاطر والامتثال بما يلي:

- اعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك «مخاطر الامتثال» مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها .
- مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفا أساسيا واجب التحقيق.
- اعتماد الخطة سنوية لإدارة «مخاطر الامتثال» بالتعاون مع وظيفة مراقبة الامتثال، على أن تأخذ هذه الخطة بالاعتبار أي قصور في السياسات أو الإجراءات أو التطبيق، وأن تكون مرتبطة بمدى فعالية إدارة «مخاطر الامتثال» القائمة، وتحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات إضافية للتعامل مع «مخاطر الامتثال» الجديدة الناجمة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.

تقرير الحوكمة:

أ- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في الشركة. يلتزم البنك بتطبيق جميع القواعد الآمرة والقواعد العامة الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وحتى يتمكن مجلس الإدارة من تغطية كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة عملية. فقد قام المجلس بإنشاء لجان وتقسيم المهام فيما بينها. بحيث تتولى كل لجنة مهام ومسؤوليات محددة تشرف عليها. وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في تغطية كافة الأنشطة بصورة سليمة. والتأكد من أن هذه اللجان لا تعيق العمل. وأنها تستمد قوتها وسلطتها من مجلس الإدارة. وأن المجلس الذي قد يفوض الصلاحيات الى هذه اللجان. الا انه يبقى دائماً مسؤولاً عن أعمالها.

ب- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

رئيس مجلس الإدارة:	شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشير محمد عبد الرحيم جردانه
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد ايمن شفيق فرحان جميعان
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد نهاد خليل جريس حتى تاريخ 2019/09/30
عضو مجلس الإدارة	شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد دريد اكرم عبد اللطيف جراب اعتباراً من تاريخ 2019/10/01
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	شركة مستودع الادوية الاردني ويمثلها السيد عبد الرحيم نزار عبد الرحيم جردانه
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	شركة بنك فلسطين ويمثلها السيد رشدي محمود رشيد الغلاييني
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	السيد فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	السيدة زينة نزار عبد الرحيم جردانه
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	السيد هاني ابراهيم سليمان فضائل
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
عضو مجلس الإدارة	السيد جريس سبيرو جريس العيسى
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
عضو مجلس الإدارة	الدكتور بسام خليل عبد الرحيم الساكت
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
عضو مجلس الإدارة	السيد عزت نجم الدين عزت الدجاني
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل

ج- أسماء ممثلي اعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما اذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل.

الرقم	اسم الشخص الاعتباري	نوعه	صفة العضو
1	شركة عبدالرحيم جردانه و اولاده	ذات مسؤولية محدودة	غير مستقل / غير تنفيذي
2	شركة رؤوف ابو جابر و اولاده	توصية بسيطة	غير مستقل / غير تنفيذي
3	شركة مستودع الادوية الاردني	ذات مسؤولية محدودة	غير مستقل / غير تنفيذي
4	شركة بنك فلسطين	مساهمة عامة	غير مستقل / غير تنفيذي

د- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها.

السيد منتصر عزت احمد دّواس
المدير العام

السيد نضال علي علي
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

السيد رمزي رضوان حسن درويش
مساعد مدير عام/ إدارة تسهلات الشركات الكبرى

السيد مهند زهير احمد بوكه
مساعد مدير عام / إدارة الخدمات المصرفية التجارية

السيد طارق "محمد نزيه" "محمد مدوح" سكجها
مساعد مدير عام/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الآنسة ميس عدنان محمود الشلبي
رئيس مجموعة الدعم والاسناد

السيد "محمد علي" وليد بركات حمد الله الحياصات
مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

السيد جرير نائل جميل العجلوني
مدير تنفيذي / دائرة الخزينة

السيدة روند زياد محمد الترك
مدير تنفيذي/ دائرة الامتثال

هـ- جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.

الرقم	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة (الاسم من أربعة مقاطع للشخص الطبيعي وحسب السجل التجاري للشخص الاعتباري)	اسم ممثل الشخص الاعتباري (من أربعة مقاطع)	عضويته في مجلس ادارات شركات اخرى داخل المملكة وخارجها
1	شركة عبد الرحيم جردانه واولاده	بشر محمد عبد الرحيم جردانه	عضو مجلس إدارة شركة الاتصالات الأردنية (اورانج)
2	السيد ايمن شفيق فرحان جميعان	-	• نائب رئيس مجلس ادارة شركة ناقل.
2	شركة مستودع الادوية الاردني	عبد الرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	• عضو مجلس إدارة شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار. • عضو مجلس ادارة شركة دار الغذاء.
4	شركة رؤوف ابوجابر واولاده	دريد اكرم عبداللطيف جراب	• نائب رئيس مجلس ادارة بنك القدس.

و- اسم ضابط ارتباط الحوكمة: السيدة / روند زياد محمد الترك

ز- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- 1- لجنة الحاكمية المؤسسية.
- 2- لجنة التدقيق.
- 3- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 4- لجنة إدارة المخاطر والامتثال.
- 5- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- 6- اللجنة العليا للتسهيلات.
- 7- لجنة الاستثمار.

ج- اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية:

اسم العضو	الصفة	المؤهلات العلمية	الخبرات العملية
السيد/ هاني ابراهيم سليمان فضائل	رئيسا	شهادة البكالوريوس في ادارة الاعمال - الجامعة الاردنية - 1975	2010-حتى الان مدير عام شركة فضائل للاستشارات الادارية. 1985-1975 سيتي بنك - الاردن. 1985-2009 مدير اقليمي - البنك العربي / البحرين. 2009-2010 مساعد مدير عام - البنك العربي - عمان الاردن. 2001-2018 عضو مجلس ادارة بنوك ومؤسسات مالية مختلفة في كل من الاردن، البحرين، الامارات، سلطنة عمان، لبنان، تركيا، وبريطانيا.
بنك فلسطين ويمثله السيد/ رشدي الغلاييني	عضوا	- شهادة بكالوريوس إقتصاد وعلم الحاسب الآلي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية عام 1986. - شهادة قياس وإدارة المخاطر بالمصارف - القاهرة	- تاريخ التعيين: 1989 2018 ولغاية تاريخه يعمل مدير عام لبنك فلسطين.
السيد/ عزت نجم الدين عزت الدجاني	عضوا	- ماجستير ادارة اعمال - معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT- 1992 - بكالوريوس المحاسبة CPA وإدارة مالية - Syracuse University - 1988	2008 - حتى الان رئيس هيئة مديرين Allied Marine - دبي. 2002 - حتى الان عضو مجلس ادارة Nd&F Limited - Bahamas. 2006 - 2011 عضو مجلس ادارة China Franchises SA - الصين. 1997 - 2008 مدير مكتب الاستثمار/عضو هيئة مديرين - المكتب الخاص لسمو الشيخ محمد بن خليفة - قطر. - عضو/ ممثل المالك: 1997-2008 مؤسسة قطر للخدمات الصناعية - قطر. 1999-2005 شركة Heron Property Portfolio UK7Isle Of Man 2006-2008 Galler Holdings UK & Belgium 2000-2008 ادارة مشاريع اليخوت Bahamas & Netherlands 2000-2008 ممثل مكتب سمو الشيخ محمد بن خليفة في مجلس ادارة واللجان التنفيذية في بنك قطر الدولي. 1992-1997 مدير تطوير المشاريع - مشروع مشترك بين شركة التبغ الاردنية وشركة ار. جي.رينولدز. 1988-1990 مدير ائتمان- بنك قطر الوطني.

ط- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحاكمية المؤسسية، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال:

1- لجنة الحاكمية المؤسسية

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
الدكتور بسام الساكت	رئيسا	-
شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشر جردانه	عضوا	-
السيد جريس العيسى	عضوا	-

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

2- لجنة التدقيق

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد هاني فضائل	رئيسا	-
بنك فلسطين ويمثله السيد رشدي الغلاييني	عضوا	1
السيد عزت الدجاني	عضوا	-

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

3- لجنة الترشيحات والمكافآت

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد جريس العيسى	رئيسا	-
شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشر جردانه	عضوا	-
السيد هاني فضائل	عضوا	-
الدكتور بسام الساكت	عضوا	-

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (8 اجتماعات).

4- لجنة إدارة المخاطر والامتثال

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد عزت الدجاني	رئيسا	-
السيدة زينة جردانه	عضوا	-
السيد هاني فضائل	عضوا	-
شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد جريس حتى تاريخ 2019/9/30	عضوا	1
شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد دريد جراب اعتبارا من تاريخ 01/10/2019	عضوا	-
رئيس مجموعة إدارة المخاطر	عضوا	-

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

5- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الغياب خلال 2019
السيد ايمن جميعان	رئيسا	-
السيدة زينة جردانه	عضوا	1
السيد عزت الدجاني	عضوا	-
الدكتور بسام الساكت	عضوا	-

عقدت اللجنة خلال عام 2019 (5 اجتماعات).

6- اللجنة العليا للتسهيلات

وتتألف اللجنة العليا للتسهيلات من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة كما يلي:-

- السيد جريس العيسى «رئيسا».
 - السيد أيمن جميعان «عضوا».
 - شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد جريس «عضوا» حتى تاريخ 30/09/2019
 - شركة مستودع الادوية الاردني ويمثلها السيد عبد الرحيم جردانه «عضوا».
 - السيد فهمي ابو خضراء «عضوا».
 - السيدة زينة جردانه «عضوا».
- عقدت اللجنة خلال عام 2019 (28 اجتماعا)

7- لجنة الاستثمار

وتتألف لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة كما يلي:

- السيد فهمي ابو خضراء «رئيسا».
 - السيد أيمن جميعان «عضوا».
 - شركة بنك فلسطين ويمثلها السيد رشدي الغلابيني «عضوا».
 - شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد عماد جريس «عضوا» حتى تاريخ 30/09/2019.
 - شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد دريد جراب «عضوا» اعتبارا من تاريخ 1/10/2019.
 - السيد / عزت الدجاني «عضوا».
- عقدت اللجنة خلال عام 2019 (4 اجتماعات).

ك- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.

4 مرات

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

7 مرات.

اجتماعات مجلس الادارة لعام 2019	
مجموع الغياب خلال 2019	اعضاء مجلس الادارة
0	شركة عبد الرحيم جردانه / بشير جردانه
0	ايمن شفيق جميعان
0	زينة نزار جردانه
0	بنك فلسطين / رشدي الغلابيني
0	شركة رؤوف ابو جابر / عماد جريس حتى تاريخ 30/9/2019
0	شركة رؤوف ابو جابر / دريد جراب اعتبارا من تاريخ 1/10/2019
1	فهمي فائق ابو خضراء
0	جريس العيسى
1	مستودع الادوية الاردني / عبد الرحيم جردانه
0	هانني فضائل
0	الدكتور بسام الساكت
0	عزت الدجاني
7	عدد اجتماعات مجلس الادارة لعام 2019

تقرير مدقق الحسابات المستقل



تجريد فضي
Silver Abstraction

زيت على قماش
Oil on canvas
181 x 101

من مجموعة مهنا الدرة
Collection of Mohanna Durra

الصفحة

88

94

95

96

97

99

100

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الدخل الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

الى مساهمي البنك الاستثماري - شركة مساهمة عامة محدودة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك الاستثماري (البنك) وشركائه التابعة (معاً المجموعة) كما في 31 كانون الأول 2019، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

- تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:
- قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2019.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

امور التدقيق الهامة	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
---------------------	----------------------------------

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة الى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على خيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناجمة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من ابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرت، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالإستجابة لأمور التدقيق الهامة
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية» كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. كما تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها. ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناجمة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة ضمن ايضاح رقم 2 من هذه القوائم المالية الموحدة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019: • قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط على حسابات انخفاض القيمة. • اخترنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • وبالنسبة إلى عينة التعرضات، تحققنا من مدى ملائمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. • قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الاردني. منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناجمة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة. معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

أموال التدقيق الرئيسية (تابع)	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الهام
يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة.	• وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بحفظ الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملائمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس الخطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها. وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والأطراف المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات. • قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني. وتؤكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى مساهمي البنك الاستثماري شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ تقريرنا (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها).

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على القوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم نحصل عليها بعد، فإنّ مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث إذا كانت تتضمن أخطاء جوهرية، فانه علينا ابلأغ هذا الامر للقائمين على المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية. سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ. وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد. لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق. التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ. وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر. والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن إحتيال أعلى من تلك الناجمة عن خطأ. حيث قد ينطوي الإحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو خريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف. وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة. وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية. بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية. فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة. أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها. بما في ذلك الإفصاحات. وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها. ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور. من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة. بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد أولئك المكلفين بالحوكمة بما يؤكد إمتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية. وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا. والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها لأولئك المكلفين بالحوكمة. نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق. ما لم تخطر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور. أو عندما نجد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى مساهمي البنك الاستثماري شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)

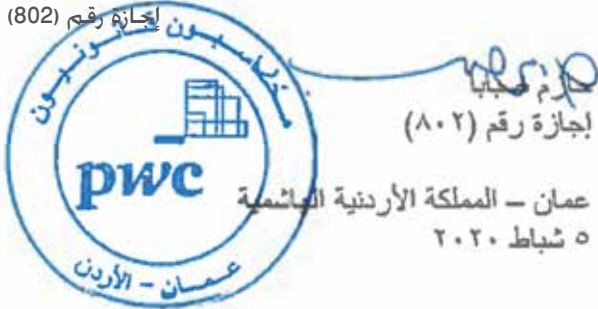
تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالنيابة عن برايس وترهاوس كوبرز «الأردن» ذ.م.م

حازم صبابا

إجازة رقم (802)



عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

5 شباط 2020

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2019

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	إيضاحات	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار		
			الموجودات
131,690,084	120,759,451	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
60,496,498	57,764,189	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,795,837	6,752,924	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,887,883	9,667	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
688,947,616	674,286,869	10	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
42,824,335	43,941,650	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
122,698,332	169,034,592	9	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
29,803,843	29,525,829	11	ممتلكات ومعدات - بالصافي
2,630,850	2,615,620	12	موجودات غير ملموسة
11,309,801	11,472,794	20	موجودات ضريبية مؤجلة
54,017,837	62,615,752	13	موجودات أخرى
1,152,102,916	1,178,779,337		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
11,496,379	12,923,564	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
747,519,491	764,774,867	15	ودائع عملاء
53,612,634	37,955,674	16	تأمينات نقدية
114,971,217	130,176,032	17	أموال مقترضة
16,100,000	14,850,000	18	اسناد قرض
137,610	1,022,532	19	مخصصات متنوعة
4,679,715	5,814,560	20	مخصص ضريبة الدخل
8,463,508	7,337,607	20	مطلوبات ضريبية مؤجلة
16,285,132	21,913,612	21	مطلوبات أخرى
973,265,686	996,768,448		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
100,000,000	100,000,000	22	رأس المال المصرح به
100,000,000	100,000,000	22	رأس المال المكتتب به والمدفوع
27,263,225	29,728,357	23	الاحتياطي القانوني
13,475,675	12,255,295	24	احتياطي تقييم الموجودات المالية
33,486,650	35,387,832	25	أرباح مدورة
174,225,550	177,371,484		مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك
4,611,680	4,639,405	27	حقوق غير المسيطرين
178,837,230	182,010,889		مجموع حقوق الملكية
1,152,102,916	1,178,779,337		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى 48 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاحات	
2018	2019		
دينار	دينار		
71,539,962	76,460,109	28	الفوائد الدائنة
(38,796,641)	(41,859,280)	29	الفوائد المدينة
32,743,321	34,600,829		صافي إيرادات الفوائد
10,617,118	10,959,626	30	صافي إيرادات العمولات
43,360,439	45,560,455		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
617,301	957,015	31	أرباح عملات أجنبية
-	344,828	9	أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
98,633	3,625	32	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,338,496	3,074,579	8	توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,666,006	3,518,415	33	إيرادات أخرى
50,080,875	53,458,917		إجمالي الدخل
(16,204,743)	(15,778,464)	34	نفقات الموظفين
(2,366,276)	(3,176,892)	11 و 12 و 13	استهلاكات وإطفاءات
(10,195,262)	(8,956,692)	35	مصاريف أخرى
571,954	162,669	13	مسترد من مخصص تدني الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة ومخصص العقارات المستملكة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني
(622,494)	(2,155,060)	10	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة
27,844	(36,862)	5 و 6	(مخصص) مسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
71,674	124,779	9	مسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
189,857	191,305	21	مسترد من خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات الأخرى والبنود خارج قائمة المركز المالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
(354,983)	(923,165)	19	مخصصات متنوعة
(28,882,429)	(30,548,382)		إجمالي المصروفات
21,198,446	22,910,535		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(5,189,799)	(6,810,519)	20	ضريبة الدخل
16,008,647	16,100,016		صافي الربح للسنة
العائد إلى:			
15,479,714	15,683,801		مساهمي البنك
528,933	416,215	27	حقوق غير المسيطرين
16,008,647	16,100,016		
دينار / سهم	دينار / سهم		
0.155	0.157	36	حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى 48 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2018	2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
16,008,647	16,100,016	صافي الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل الآخر التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة:
2,160,051	(1,528,202)	صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية - بالصافي بعد الضريبة
(523,759)	(166,135)	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,636,292	(1,694,337)	مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى
17,644,939	14,405,679	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
17,116,006	13,988,682	مساهمي البنك
528,933	416,997	حقوق غير المسيطرين
17,644,939	14,405,679	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى 48 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	أرباح مدوّرة	الاحتياطيات			رأس المال المكتتب بعم والدفع	كما في أول كانون الثاني 2019
					دينار	دينار	دينار		
178,837,230	4,611,680	178,837,230	174,225,550	33,486,650	13,475,675	27,263,225	100,000,000	-	رياح السنة
16,100,016	4,162,115	15,683,801	15,683,801	15,683,801	-	-	-	-	صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصادف بعد الضريبة
(1,528,202)	782	(1,528,984)	(1,528,984)	-	(1,528,984)	-	-	-	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منقول للأرباح المدوّرة - بالصادف بعد الضريبة
(166,135)	-	(166,135)	(166,135)	(474,739)	308,604	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
14,405,679	416,997	13,988,682	13,988,682	15,209,062	(1,220,380)	-	-	-	الحول إلى الاحتياطيات
-	-	-	-	(2,465,132)	-	2,465,132	-	-	الأرباح الموزعة (إيضاح 26)
(11,000,000)	-	(11,000,000)	(11,000,000)	(11,000,000)	-	-	-	-	أثر زيادة الاستئجار في شركات تابعة
(232,020)	(389,272)	157,252	157,252	157,252	-	-	-	-	كما في 31 كانون الأول 2019
182,010,889	4,639,405	177,371,484	177,371,484	35,387,832	12,255,295	29,728,357	100,000,000	-	كما في 31 كانون الأول 2017 (كما تم إظهاره سابقاً)
178,796,984	4,916,610	173,880,374	173,880,374	30,033,210	12,477,651	25,004,513	100,000,000	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - بالصادف بعد الضريبة
(7,195,896)	(425,066)	(6,770,830)	(6,770,830)	(6,770,830)	-	-	-	-	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منقول للأرباح المدوّرة نتيجة إعادة التصنيف إلى محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	1,003,527	(1,003,527)	-	-	-	الحول إلى الاحتياطيات *
-	-	-	-	6,365,000	-	(6,365,000)	-	-	الرصيد المعدل كما في أول كانون الثاني 2018
171,601,088	4,491,544	167,109,544	167,109,544	30,630,907	11,474,124	25,004,513	100,000,000	-	رياح السنة
16,008,647	528,933	15,479,714	15,479,714	15,479,714	-	-	-	-	صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصادف بعد الضريبة
2,160,051	-	2,160,051	2,160,051	-	2,160,051	-	-	-	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منقول للأرباح المدوّرة - بالصادف بعد الضريبة
(523,759)	-	(523,759)	(523,759)	(365,259)	(158,500)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
17,644,939	528,933	17,116,006	17,116,006	15,114,455	2,001,551	-	-	-	الحول إلى الاحتياطيات
-	-	-	-	(2,258,712)	-	2,258,712	-	-	الأرباح الموزعة (إيضاح 26)
(10,000,000)	-	(10,000,000)	(10,000,000)	(10,000,000)	-	-	-	-	أثر زيادة الاستئجار في شركات تابعة
(408,797)	(408,797)	-	-	-	-	-	-	-	كما في 31 كانون الأول 2018
178,837,230	4,611,680	174,225,550	174,225,550	33,486,650	13,475,675	27,263,225	100,000,000	-	

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 11,472,794 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقيد التصرف به بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 11,309,801 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 1,039,200 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 يمثل المتبقي من الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية مقيد التصرف به بناء على طلب البنك المركزي الأردني.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 415,199 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع. استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- لا تتضمن الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2019 أي أثر لإعادة تصنيف موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مقابل 1,003,527 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 وذلك بهدف التطبيق السليم للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
- * بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) فقد تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي المخاطر المصرفية العامة والبالغ رصيده 6,365,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 إلى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، ويحظر التصرف بالفائض من المبلغ بعد التقاص والبالغ 1,971,056 دينار.
- تبلغ قيمة الأرباح المدورة القابلة للتوزيع على مساهمي البنك 14,891,207 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 12,149,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.
- يحظر التصرف بمبلغ يوازي الرصيد السالب لاحتياطي القيمة العادلة من الأرباح المدورة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى 48 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2019	2018	الإيضاحات	
	دينار	دينار		
				الأنشطة التشغيلية
				ربح السنة قبل ضريبة الدخل
				تعديلات:
			11 و 12 و 13	استهلاكات وإطفاءات
			10	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة
			19	مخصص تعويض نهاية الخدمة
			19	مخصص قضايا مقامة على البنك
				مسترد من مخصص خسائر تدني موجودات مالية وبنود خارج قائمة المركز المالي وفقاً
				لإعبار التقارير المالية الدولي رقم (9)
			13	مسترد من مخصص العقارات المستملكة لمدة تزيد عن 4 سنوات
			13	مسترد من تدني العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
			19	مخصص (مسترد من) مخصصات متنوعة أخرى
				(أرباح) خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
			9	أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
			33	أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
				فوائد مدينة على التزامات عقود تأجير تشغيلي
			32	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
			8	توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
				صافي مصاريف الفوائد
			31	تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
				التغير في الموجودات والمطلوبات
			6	إبداعات لدى بنك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
			7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
			10	التسهيلات الائتمانية المباشرة
			13	الموجودات الأخرى
			15	ودائع العملاء
			16	التأمينات النقدية
			21	المطلوبات الأخرى
				صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل المدفوعة
				والمخصصات المدفوعة
			19 و 20	ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة
				صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
				الأنشطة الاستثمارية
				شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
				بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
			8	توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
			9	بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
				شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
				استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
			11	شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ
				المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
			12	شراء موجودات غير ملموسة
				صافي التدفقات النقدية المستخدمة في شراء حصة إضافية في شركات تابعة
				صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
				الأنشطة التمويلية
			26	أرباح موزعة
			17	الأموال المقرضة
			18	إسناد القرض
				صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
			31	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
				صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
				النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني
			38	النقد وما في حكمه في 31 كانون الأول

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى 48 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

(1) معلومات عامة

- البنك الاستثماري (البنك) هو شركة مساهمة عامة أردنية محدودة تأسست تحت رقم (173) بتاريخ 12 آب 1982 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 برأس مال مقداره 6,000,000 دينار موزع على 6,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دينار للسهم الواحد. تمت زيادة رأس مال البنك عدة مرات حتى بلغ 77,500,000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2010. كما تمت زيادة رأس مال البنك خلال العام 2011 ليصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع 85,250,000 دينار / سهم. كذلك تمت زيادة رأس المال للبنك بمبلغ 14,750,000 دينار بتاريخ 10 نيسان 2012 ليصبح رأس مال البنك المكتتب به والمدفوع 100 مليون دينار / سهم.
- يقع المركز الرئيسي للبنك في مدينة عمان في منطقة الشميساني، شارع عبد الحميد شرف هاتف 5001500 ص.ب. 950601 عمان 11195 المملكة الأردنية الهاشمية.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها إثني عشر فرعاً ومن خلال الشركات التابعة له.
- إن البنك الاستثماري هو شركة مساهمة عامة وأسهمه مدرجة في سوق عمان المالي.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم 01/2020 والمنعقدة بتاريخ 5 شباط 2020، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

(2) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

2-1 أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 للبنك وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم إعماله من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد. أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل. ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي. ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017. حيث أكد فيه تأجيل احتساب الخصاص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع الخصاص المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الإستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة أن وجدت.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها بالقيمة العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة عرض القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمجموعة.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء ما هو وارد في إيضاح (2-2).

2-2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه.

أ- المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل المجموعة لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2019:

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 - 2017:

تشمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) «اندماج الأعمال» و (11) «الترتيبات المشتركة» ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) «ضرائب الدخل» و (23) «تكاليف الإقراض».

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 « منافع الموظفين »:

تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، "الأدوات المالية":

طبيعة التغيير: يسمح التعديل بقياس المزد من الموجودات بالتكلفة المطفأة بوتيرة أكبر مقارنة بالإصدار السابق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وبشكل خاص بعض الموجودات المالية المدفوعة مسبقاً. يؤكد التعديل أيضاً على أن التعديلات في المطلوبات المالية سيؤدي إلى الاعتراف الفوري بالربح أو الخسارة.

- التفسير رقم 23 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل":

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والمزايا الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12. ويراعي التفسير على وجه التحديد:

- ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي.
- افتراضات السلطات الضريبية.
- تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة.
- تأثير التغيرات في الحقائق والظروف.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، "عقود الإيجار":

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار. بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

- صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في المركز المالي للمجموعة، ما لم تكن المدة 12 شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) «الإيجارات» في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفائها على مدى العمر الإنتاجي.

- اختارت المجموعة استخدام النهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده). تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عمومًا بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة. - تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو لالتزامات الإيجار. بعد أن تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقًا أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

- تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها لعقارات مستأجرة للبنك والفروع والشركات التابعة وأجهزة الصراف الآلي كما في 31 كانون الأول 2019 وأول كانون الثاني 2019.

أنشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

- يقوم البنك بإستجار عقارات للاستخدام في أنشطته الاعترافية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفرات ثابتة تتراوح من سنة الى عشر سنوات. وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس إفرادي وتخثوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة. لا تتضمن عقود الإيجار اية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الإقتراض.

- حتى نهاية السنة المالية 2018، تم تصنيف عقود إيجار العقارات كعقود إيجار تشغيلي. ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل الموحدة وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

- ابتداء من الأول من كانون الثاني 2019، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والالتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للاستخدام من قبل المجموعة. يتم توزيع قيمة كل دفعة إيجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل. ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت.
- يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية، وتشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:
 - مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة القبض.
 - مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل.
 - المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
 - خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار.
 - دفع غرامات إنهاء العقد. إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار.
- يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني للإيجار أو معدل سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها. وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة ماثلة في بيئة اقتصادية ماثلة مع شروط وأحكام ماثلة.
- يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي:
 - قيمة القياس الأولي للالتزامات الإيجار.
 - أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة.
 - أي تكاليف مباشرة الأولية.
 - تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم).
- يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصرف في قائمة الدخل الموحدة. ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل. بينما الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب.
 - عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) لأول مرة، استخدم البنك ما يلي:
 - استخدام معدل خصم واحد لحفظ عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول.
 - الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية.
 - محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن 12 شهراً في أول كانون الثاني 2019 كإيجارات قصيرة الأجل.
 - استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.
 - استخدام التقديرات في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.
- اختار البنك أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمد البنك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» و التفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار».

الأثر على القوائم المالية الموحدة:

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساوٍ للالتزامات الإيجار. بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، قامت المجموعة بالاعتراف بحقوق استخدام أصول بقيمة 6,986,238 دينار أردني والتزامات مقابل عقود الإيجار بقيمة 5,158,473 دينار أردني. حيث أن تفاصيل حقوق استخدام الأصول والتزامات عقود الإيجار ومعدل سعر فائدة الاقتراض المستخدم موضحة ادناه.

كما في 1 كانون الثاني 2019 فقد كان لدى المجموعة إلتزامات عقود تأجير تشغيلية غير قابلة للإلغاء بمبلغ 6,180,517 دينار. إن الأثر على قائمة الدخل الموحدة يتمثل بتخفيض مصروف الإيجار بمبلغ 1,069,925 دينار. وزيادة مصروف الاستهلاك بمبلغ 964,346 دينار وزيادة مصروف الفائدة بمبلغ 258,772 دينار.

فيما يلي تسوية بين قيمة إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 والرصيد الافتتاحي لبند إلتزامات مقابل عقود تأجير تشغيلي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16:

البند	كما في 1 كانون الثاني 2019
إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية كما في 31 كانون الأول 2018	6,180,517
خصم إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر والبالغ 4.85%	(1,022,044)
إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية كما في 1 كانون الثاني 2019	5,158,473
يضاف: مصروف الفائدة خلال السنة	258,772
يطرح: الإلتزامات المسددة خلال السنة	1,097,413
إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية كما في 31 كانون الأول 2019	4,319,832
منها:	
إلتزامات عقود إيجارات تشغيلية تستحق خلال فترة تقل من سنة	1,006,320
إلتزامات عقود إيجارات تشغيلية تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	3,313,512

الحركة على حق استخدام أصول مستأجرة

البند	كما في 1 كانون الثاني 2019
القيمة الحالية لحق استخدام أصول مستأجرة كما في 1 كانون الثاني 2019 باستخدام معدل خصم 4.85%	5,158,473
رصيد الإيجارات المدفوعة مقدما كما في 1 كانون الثاني 2019	1,827,765
الرصيد المعدل كما في 1 كانون الثاني 2019	6,986,238
يطرح: الاستهلاكات خلال السنة	(964,346)
حق استخدام أصول مستأجرة كما في 31 كانون الأول 2019	6,021,892

فيما يلي أرصدة المركز المالي المتعلقة بعقود التأجير التشغيلية:

31 كانون الأول 2019	1 كانون الثاني 2019	
دينار	دينار	
6,021,892	6,986,238	حق استخدام أصول مستأجرة
(4,319,832)	(5,158,473)	إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

- لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة وتفاصيلها كما يلي:

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) «عرض القوائم المالية» تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) «إندماج الأعمال»

توضيح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية «الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية» المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و19) وتفسير و (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشعارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) «القوائم المالية الموحدة» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) «الاستثمارات في المنشآت الخليفة والمشاريع المشتركة (2011)» تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحاً به:

تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الخليفة أو المشروع المشترك.

- تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق لأولى.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم إعماله من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017، علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تعديل العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب الخصاص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع الخصاص المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الإستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة وأن وجدت.

أسس توحيد القوائم المالية:

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات الخاضعة لسيطرته (الشركات التابعة له)، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو له الحق في العوائد المتغيرة، الناجمة من ارتباطاته مع المنشأة المستثمر بها؛
- وله القدرة على استعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد، وبأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة، وبالتحديد، إن نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها أو التي تم استبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين. يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وإن كان هذا التوزيع سيؤدي إلى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

ويتم استبعاد جميع الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات والأرصدة فيما بين البنك والمنشآت التابعة عند التوحيد.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين غير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على الشراء. الأصول. يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ. يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة. بعد الحيازة، فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية. يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و (2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة)، مطروحاً منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة.

تعتبر القيمة العادلة للاستثمار الذي يتم الاحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق أحكام المعيار، أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة البنك وشركاته التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2019:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (دينار أردني)	نسبة ملكية البنك	طبيعة نشاط الشركة	مقر الشركة	تاريخ التملك
شركة الموارد للوساطة المالية	5,000,000	100%	وساطة مالية	عمان	2006
شركة تمكين للتأجير التمويلي *	20,000,000	97.5%	التأجير التمويلي	عمان	2006
شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد	3,000,000	94%	إدارة وتشغيل مستودعات البوندد	عمان	2010
الشركة الأردنية للتخصيم **	30,000	100%	تخصيم ذم	عمان	2011
شركة التسهيلات التجارية الأردنية	16,500,000	95.3%	منح القروض والتسهيلات	عمان	2016
شركة التسهيلات التجارية للتأجير التمويلي	2,000,000	95.3%	التأجير التمويلي	عمان	2016
شركة بندار للتجارة والاستثمار	20,000,000	94.6%	منح القروض والتسهيلات	عمان	2017
شركة ربوع الشرق العقارية	50,000	94.6%	بيع الأراضي والعقارات المملوكة للشركة	عمان	2017
شركة راكين العقارية	30,000	94.6%	بيع الأراضي والعقارات المملوكة للشركة	عمان	2017
شركة بندار للتأجير التمويلي	1,000,000	94.6%	التأجير التمويلي	عمان	2017

* بناءً على قرار الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد في 18 تشرين الأول 2018 تم زيادة رأسمال شركة تمكين للتأجير التمويلي بمبلغ 10,000,000 دينار ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 20,000,000 دينار وقد استكملت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 11 تشرين الثاني 2018.

** أسست الشركة الأردنية للتخصيم في 21 كانون الأول 2011 ولم تباشر أعمالها حتى تاريخ هذه القوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك. وفي حال كانت السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات التابعة مختلفة يتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك.

في حال إعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة.

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعملها من قبل الإدارة التنفيذية وصناع القرار في البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمناجزة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصرفات فوائد» في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتناء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحسب إيرادات الفوائد / مصرفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في خديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصرفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات خوط في خوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص خوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصرفات الفوائد. كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصرفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل الموحدة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة. عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي:

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى خصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من خصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال: إذا كان هناك تسديد لأصل الدين).

تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملية المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي، إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوز عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية. وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول. مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح. في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها لتحصيل والبيع.
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعراف بأية أرباح / خسائر ناجمة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف:

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية:

- تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملية الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة خطوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل الموحدة.
 - فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة خطوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل الموحدة.
 - كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
 - فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية خطوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.
 - فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

الموجودات المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح. في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي حددت مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها لتحصيل والبيع.
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناجمة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف:

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية:

- تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملية الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة خوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل الموحدة.
 - فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة خوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل الموحدة.
 - كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
 - فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية خوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.
 - فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة:

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سيحدث بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناجمة عن التغييرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية النالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة:

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- الكفالات المالية المنصوص عليها وفق متطلبات المعيار (9).
- الذم المدينة المرتبطة بعقود الإيجار ضمن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (17) والمعيار الدولي للتقارير المالية (16).
- الذم المدينة التجارية.
- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية باستثناء الأرصدة الجارية التي تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد. أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة مبالغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ. ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناجمة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصصة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس الحفظلة للقروض التي تنقسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل. بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس الحفظلة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيًا:

يعتبر الأصل المالي «متدني ائتمانيًا» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانيًا كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقرض أو المصدر.
- إخلال في العقد. على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقرض. لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقرض. تنازلاً.
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانيًا عند منح المقرض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي. ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح. يعتبر الأصل قد تدني ائتمانيًا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التعثر. يشمل تعريف التعثر مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت البالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانيًا:

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانيًا بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة. وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التعثر:

يُعتبر تعريف التعثر أمرًا في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى الحياة. لأن التعثر هو أحد مكونات احتمالية التعثر (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.
- من غير المحتمل أن يدفع المقرض إلتزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التعثر بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض إلتزامه الائتماني. يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل. وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات. فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود. وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية. مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل. هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التعثر والتي تُطور داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك. يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي. يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستمحاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم. يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم. بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له. بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات. تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك. والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة. بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد. تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية. خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة. بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر الائتمان الداخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التعثر بناءً على التغيير في احتمالية التعثر مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- احتمالية التعثر مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التعثر إستشرافية. ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك. لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات. فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها

«قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولى أقل مقارنة بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من 50 يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية:

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تفسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هدام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي الفائق (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري.
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدنئاً ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

- عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعراف. يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر الائتمان الموجودة المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
 - احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم حملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة لاحقاً.

الشطب:

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة وأخذ الموافقات اللازمة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة:

- يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:
- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية:

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي إلتزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف:

- تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:
- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة: والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة; يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- ذم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم)، يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية للمجموعة.

رأس المال:

أداة حقوق الملكية هي أي عقد بثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة:

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الدخل الموحدة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة:

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمونة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية:

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة:

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عندما تكون المطلوبات المالية (أ) محتفظ بها للمتاجرة أو (ب) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الاعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة خوط.
- يمكن تخديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار وقياس أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تخديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة خوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة».

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر. ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة، يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل الموحدة. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى:

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصص بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية:

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية الخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية الخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة:

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بآخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات وبعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناجمة في قائمة الدخل الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة خوط. وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الدخل الموحدة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة:

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي:

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقًا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها. وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقًا:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئيًا، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسبًا، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق:

تُقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تُحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، فإنها تُقاس لاحقاً:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

محاسبة التحوط:

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة، بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعايير التقارير المالية الدولية رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بعمليات تحوط متنوعة، علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للمخاطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:
- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق إيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبنود المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة ماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى. بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات. عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عمومًا بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة:

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الدخل الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبنود المتحوط له الذي لم يتم قياسهم بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الدخل الموحدة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة. ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البنود المتحوط له المرتبط بالمخاطر المتحوط له في قائمة الدخل الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البنود المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الدخل الموحدة، فإنه يُعترف بها في نفس البنود مثل البنود المتحوط ل

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة عمل الفائدة الفعالة (أي أدوات لدينا مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تُحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية. وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر. محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبنود المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البنود المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة. ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع. فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الاحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناجمة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعمليات الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس. بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات. يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس. وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة. لأغراض إعداد التقارير المالية. إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل. وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1): وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2): وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات. سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- مدخلات المستوى (3): وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الالتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبالغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمهما في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي. ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي. وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤؤل للبنك حال حدوثها. ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة. وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤؤل للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال. ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها. ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

%	
2	مباني
25 - 10	معدات وأجهزة وأثاث
20 - 15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي
25	ديكورات

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الحليفة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة. أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.
- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة / وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها.
- أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة الموحد، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.
- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
- أنظمة حاسوب وبرامج: يتم اطفائها باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن 3 سنوات من تاريخ الشراء.

التدني في الموجودات غير المالية:

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني. وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى. يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تخفيضها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

العملات الأجنبية:

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك. وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك. وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير الخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة. وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة الشامل الآخر الموحد وتُجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناجم من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الدخل الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الدخل الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحدة.

عقود الإيجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تخديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

السياسة المحاسبية المطبقة من 1 كانون الثاني 2019:

يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقق التأجير في المعيار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بأن تعامل مكونات العقد كبنود واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار، سيقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2019:

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة.
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) «الإيجارات».

تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للبنك. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير. على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار، قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل إلى المستأجر. إذا كان هذا هو الحال، فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا، وما غير ذلك اعتبر إيجارًا تشغيليًا. كجزء من هذا التقييم، أخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم الخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

3- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الموحدة الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري. ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- التدني في قيمة العقارات المستملكة:

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل. ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة:

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل:

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

- مخصص القضايا:

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

– مخصص تعويض نهاية الخدمة:

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

– الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

– مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهدات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (39).

– تقييم نموذج الأعمال:

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها. والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً. وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

– زيادة هامة في مخاطر الائتمان:

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى. أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير. يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (39).

– إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة:

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي. يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال ماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان الماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

– إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ:

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر. أو العكس. ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

– النماذج والافتراضات المستخدمة:

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (39). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ- تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

- ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً. في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.
- وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب- تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

- في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

– خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود. ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

– تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

- المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو:
- عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لـ مختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

- احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

- الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها. مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

- قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

- خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك («IBR»). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(4) نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
13,863,348	13,977,574	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
453,351	5,238,947	حسابات جارية وخت الطلب
15,000,000	16,000,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
54,373,385	53,342,930	متطلبات الاحتياطي النقدي
48,000,000	32,200,000	شهادات الإيداع
131,690,084	120,759,451	المجموع

لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي الإلزامي كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018. لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018. لم يقم البنك باحتساب وتسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
20,577,728	24,767,042	20,363,980	24,461,734	213,748	305,308	حسابات جارية وخت الطلب
39,952,004	33,062,447	11,633,345	16,140,640	28,318,659	16,921,807	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
(33,234)	(65,300)	(1,730)	(2,545)	(31,504)	(62,755)	يطرح: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
60,496,498	57,764,189	31,995,595	40,599,829	28,500,903	17,164,360	المجموع

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 24,877,234 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 20,591,498 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2019	المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	60,529,732	-	-	60,529,732
الأرصدة الجديدة خلال السنة	41,483,385	-	-	41,483,385
الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)	(44,183,628)	-	-	(44,183,628)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناجمة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	57,829,489	-	-	57,829,489

2018	المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار
رصيد بداية السنة	71,613,034	-	-	71,613,034
الأرصدة الجديدة خلال السنة	60,529,732	-	-	60,529,732
الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)	(71,613,034)	-	-	(71,613,034)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناجمة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	60,529,732	-	-	60,529,732

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
33,234	-	-	33,234	رصيد بداية السنة
65,300	-	-	65,300	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(33,234)	-	-	(33,234)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid / derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
65,300	-	-	65,300	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2018
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
49,639	-	-	49,639	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
49,639	-	-	49,639	الرصيد المعدل كما في بداية السنة
33,234	-	-	33,234	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(49,639)	-	-	(49,639)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid / derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
33,234	-	-	33,234	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

(6) إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,810,617	6,772,500	-	1,772,500	5,810,617	5,000,000	إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة شهور
(14,780)	(19,576)	-	(152)	(14,780)	(19,424)	يطرح: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
5,795,837	6,752,924	-	1,772,348	5,795,837	4,980,576	المجموع

* لا يوجد إيداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018.

الحركة على الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
	دينار	دينار	دينار	
5,810,617	-	-	5,810,617	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,772,500	-	-	1,772,500	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(810,617)	-	-	(810,617)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
6,772,500	-	-	6,772,500	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2018
	دينار	دينار	دينار	
11,013,457	-	-	11,013,457	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
5,810,617	-	-	5,810,617	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(11,013,457)	-	-	(11,013,457)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
5,810,617	-	-	5,810,617	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
14,780	-	-	14,780	رصيد بداية السنة
6,858	-	-	6,858	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(2,062)	-	-	(2,062)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid / derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
19,576	-	-	19,576	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2018
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
26,219	-	-	26,219	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
26,219	-	-	26,219	الرصيد المعدل كما في بداية السنة
14,780	-	-	14,780	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(26,219)	-	-	(26,219)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid / derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
14,780	-	-	14,780	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
1,887,882	9,666	أسهم شركات
1	1	الصناديق الاستثمارية
1,887,883	9,667	المجموع

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
37,496,625	36,855,325	أسهم متوفرة لها اسعار سوقية
5,327,710	7,086,325	أسهم غير متوفرة لها اسعار سوقية *
42,824,335	43,941,650	المجموع

* تم تحديد القيمة العادلة للأسهم غير المدرجة وفقاً للمستوى الثالث من مستويات تحديد القيمة العادلة وذلك باستخدام القيمة الدفترية والتي تعتبر أفضل أداة متوفرة لقياس القيمة العادلة لتلك الإستثمارات.

• بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع موجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 474,739 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 مقابل 365,259 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية.

• بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 3,074,579 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 مقابل 2,338,496 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

(9) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
		موجودات مالية لها أسعار سوقية:
43,035,401	81,564,543	سندات وأذونات خزينة حكومية
13,055,102	6,378,637	سندات واسناد قرض شركات
56,090,503	87,943,180	المجموع
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:
30,981,754	31,620,558	سندات خزينة حكومية
35,900,000	49,620,000	سندات واسناد قرض شركات
66,881,754	81,240,558	المجموع
(273,925)	(149,146)	مخصص خسائر إئتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
122,698,332	169,034,592	مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
		تحليل السندات والأذونات
55,650,138	110,513,780	ذات عائد ثابت
67,048,194	58,520,812	ذات عائد متغير
122,698,332	169,034,592	

- قام البنك خلال عام 2019 ببيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة قبل تاريخ الاستحقاق بقيمة 14,872,014 دينار وقد نتج عن ذلك أرباح بقيمة 344,828 دينار.

- لم يقيم البنك باحتساب وتسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات وأذونات الخزينة الحكومية وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
122,972,257	-	-	122,972,257	القيمة كما في بداية السنة
61,908,182	-	-	61,908,182	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(15,696,701)	-	-	(15,696,701)	الاستثمارات المستحقة (Matured/ derecognized)
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	5,120,000	(5,120,000)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
169,183,738	-	5,120,000	164,063,738	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2018
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
105,548,083	-	-	105,548,083	القيمة كما في بداية السنة
37,903,922	-	-	37,903,922	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(20,479,748)	-	-	(20,479,748)	الاستثمارات المستحقة (Matured/ derecognized)
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
122,972,257	-	-	122,972,257	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
273,925	-	-	273,925	رصيد بداية السنة
16,339	-	-	16,339	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(141,118)	-	-	(141,118)	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة (Matured /derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	130,234	(130,234)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	(25,552)	25,552	الأثر على المحصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
149,146	-	104,682	44,464	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2018
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
345,599	-	-	345,599	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
345,599	-	-	345,599	الرصيد المعدل كما في بداية السنة
-	-	-	-	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(71,674)	-	-	(71,674)	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة (Matured /derecognized)
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المحصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
273,925	-	-	273,925	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

(10) تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
14,533,907	8,642,318	جاري مدين
127,022,902	151,992,989	قروض وكمبيالات *
19,087,886	21,180,982	بطاقات الائتمان
144,073,773	141,571,490	القروض العقارية
		الشركات
		الشركات الكبرى
80,637,866	86,138,523	جاري مدين
290,817,491	249,501,460	قروض وكمبيالات *
		شركات صغيرة ومتوسطة
5,374,216	4,920,010	جاري مدين
49,508,811	46,621,308	قروض وكمبيالات *
7,543,989	9,523,982	الحكومة والقطاع العام
738,600,841	720,093,062	المجموع
		ينزل:
39,295,304	37,578,723	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
10,357,921	8,227,470	فوائد معلقة **
688,947,616	674,286,869	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* يظهر الرصيد بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 27,678,516 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 22,537,502 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

** تتضمن الفوائد المعلقة مبلغ 175,171 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل مبلغ 30,445 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 يمثل فوائد معلقة مقابل بعض الحسابات العاملة وخت المراقبة (المرحلة الأولى والثانية).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني 51,492,519 دينار أي ما نسبته 7.2% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 54,534,633 دينار أي ما نسبته 7.4% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 43,440,220 دينار أي ما نسبته 6.1% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 44,207,157 دينار أي ما نسبته 6.1% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية و/أو بكفالتها 9,523,982 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 أي ما نسبته 1.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل 7,543,989 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 1.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

- إن جزءاً من ضمانات ذم التقسيط وعقود التأجير التمويلي في شركة التسهيلات التجارية الأردنية وشركة بندار للتجارة والاستثمار وقيمتها 11,493,283 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (شيكات وكمبيالات) مودعة كضمانات مقابل أرصدة القروض والبنوك الدائنة للشركة مقابل مبلغ 15,318,946 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

أ - مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

الإجمالي	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	2019
	الصفيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
39,295,304	6,274,361	15,637,579	3,085,775	14,297,589	الرصيد في بداية السنة
2,155,060	312,127	2,654,515	(1,054,221)	242,639	المقتطع من (المردود إلى) الإيرادات خلال السنة
(3,871,641)	(961,099)	(1,746,211)	(2,411)	(1,161,920)	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)
37,578,723	5,625,389	16,545,883	2,029,143	13,378,308	الرصيد في نهاية السنة
					2018
30,471,752	5,747,071	14,036,357	1,928,136	8,760,188	الرصيد في بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
9,013,659	750,857	2,970,201	2,323,795	2,968,806	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
39,485,411	6,497,928	17,006,558	4,251,931	11,728,994	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
622,494	158,117	(1,240,194)	(1,065,444)	2,770,015	المقتطع من (المردود إلى) الإيرادات خلال السنة
(812,601)	(381,639)	(128,830)	(100,712)	(201,420)	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)
39,295,304	6,274,406	15,637,534	3,085,775	14,297,589	الرصيد في نهاية السنة

ب - الحركة على إجمالي التسهيلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		على مستوى المحفظة	إفرادي	على مستوى المحفظة	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
738,600,841	64,492,704	32,493,611	118,366,617	286,535,905	236,712,004	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
435,475,993	27,054,153	7,929,735	100,857,295	205,193,225	94,441,585	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(445,409,599)	(22,074,220)	(22,951,733)	(85,176,703)	(168,785,491)	(146,421,452)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
(263,386)	(3,490,746)	(3,589,815)	(4,401,009)	2,998,934	8,219,250	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,197,575)	8,324,782	8,323,383	(8,041,455)	(6,409,135)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	12,912,367	(2,807,392)	(5,077,298)	(4,369,609)	(658,068)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(8,310,787)	(8,310,787)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
720,093,062	68,385,896	19,399,188	132,892,285	313,531,509	185,884,184	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		على مستوى المحفظة	إفرادي	على مستوى المحفظة	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
683,708,393	49,945,455	9,185,457	90,403,925	290,314,503	243,859,053	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
395,984,378	18,767,623	11,690,389	84,531,487	126,563,000	154,431,879	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(339,636,622)	(17,581,345)	(4,172,126)	(67,367,937)	(104,020,746)	(146,494,468)	الأرصدة المسددة Repaid/) (derecognized)
-	(825,139)	(779,501)	(1,996,980)	1,366,073	2,235,547	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(421,692)	19,479,373	15,264,724	(19,057,681)	(15,264,724)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	16,063,110	(2,909,981)	(2,468,602)	(8,629,244)	(2,055,283)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(1,455,308)	(1,455,308)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
738,600,841	64,492,704	32,493,611	118,366,617	286,535,905	236,712,004	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

ج - الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	2019
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
		دينار	دينار	دينار	دينار	
39,295,304	-	6,274,406	15,637,534	3,085,775	14,297,589	رصيد بداية السنة
13,862,871	-	3,209,768	5,073,654	1,001,637	4,577,812	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(11,707,811)	-	(2,897,685)	(2,419,095)	(2,055,858)	(4,335,173)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
204,206	-	30,347	20,741	91,178	61,940	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(271,085)	-	(53,553)	1,114	(129,173)	(89,473)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
66,879	-	23,205	(21,854)	37,995	27,533	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(3,871,641)	-	(961,099)	(1,746,211)	(2,411)	(1,161,920)	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
37,578,723	-	5,625,389	16,545,883	2,029,143	13,378,308	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	2018
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
30,471,752	-	5,747,071	14,036,357	1,928,136	8,760,188	رصيد بداية السنة
9,013,659	-	750,857	2,970,201	2,323,795	2,968,806	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
39,485,411	-	6,497,928	17,006,558	4,251,931	11,728,994	الرصيد المعدل في بداية السنة
11,936,975	-	1,829,266	1,903,832	1,761,716	6,442,161	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(11,314,481)	-	(1,505,628)	(3,297,486)	(2,827,159)	(3,684,208)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
42,795	-	9,301	6,344	11,561	15,589	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(567)	-	16,629	(23,376)	18,657	(12,477)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(42,228)	-	(25,930)	17,033	(30,219)	(3,112)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	(165,521)	153,459	-	12,062	الأثر على التخصيص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(812,601)	-	(381,639)	(128,830)	(100,712)	(201,420)	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
39,295,304	-	6,274,406	15,637,534	3,085,775	14,297,589	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

د- الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الإجمالي	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	2019
	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
10,357,921	2,192,679	4,272,271	1,068,026	2,824,945	الرصيد كما في بداية السنة
3,503,274	660,467	1,452,009	279,299	1,111,499	الفوائد المعلقة خلال السنة
(1,194,579)	(445,193)	(147,586)	(359,213)	(242,587)	الفوائد المحولة للإيرادات
(4,439,146)	(869,108)	(2,475,755)	(56,517)	(1,037,766)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها *
8,227,470	1,538,845	3,100,939	931,595	2,656,091	الرصيد في نهاية السنة
					2018
7,882,415	1,646,254	3,069,296	768,331	2,398,534	الرصيد كما في بداية السنة
3,543,835	690,794	1,286,871	435,581	1,130,589	الفوائد المعلقة خلال السنة
(425,622)	(87,350)	(80,315)	(120,072)	(137,885)	الفوائد المحولة للإيرادات
(642,707)	(57,019)	(3,581)	(15,814)	(566,293)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها *
10,357,921	2,192,679	4,272,271	1,068,026	2,824,945	الرصيد في نهاية السنة

بناءً على قرارات مجلس إدارة البنك وهيئات مديري الشركات التابعة تم شطب ديون غير عاملة بالإضافة إلى فوائدها والمعد مقابلها مخصص وفوائد معلقة بمبلغ 8,310,787 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 مقابل مبلغ 1,455,308 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

هـ - توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
633,764,474	10,964,330	12,304,647	111,079,804	313,531,509	185,884,184	التسهيلات الائتمانية العاملة
34,836,068	5,929,046	7,094,541	21,812,481	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
51,492,520	51,492,520	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
2,281,398	2,281,398	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
12,299,231	12,299,231	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
36,911,891	36,911,891	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
720,093,062	68,385,896	19,399,188	132,892,285	313,531,509	185,884,184	المجموع

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
648,309,391	5,499,276	24,089,703	95,472,503	286,535,905	236,712,004	التسهيلات الائتمانية العاملة
35,756,817	4,458,795	8,403,908	22,894,114	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
54,534,633	54,534,633	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
5,633,711	5,633,711	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
6,315,490	6,315,490	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
42,585,432	42,585,432	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
738,600,841	64,492,704	32,493,611	118,366,617	286,535,905	236,712,004	المجموع

هـ - 1 خسارة التدني على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد:

توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
161,043,687	880,447	8,255,287	-	151,644,567	263,386	التسهيلات الائتمانية العاملة
3,762,012	1,935,441	1,826,571	-	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
17,010,590	17,010,590	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
1,402,666	1,402,666	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
2,296,814	2,296,814	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
13,311,110	13,311,110	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
181,816,289	19,826,478	10,081,858	-	151,644,567	263,386	المجموع
						2018
136,644,795	1,770,820	5,660,085	-	129,213,890	-	التسهيلات الائتمانية العاملة
5,090,507	1,392,381	3,698,126	-	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
18,909,393	18,909,393	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
2,115,592	2,115,592	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
3,154,382	3,154,382	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
13,639,419	13,639,419	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
160,644,695	22,072,594	9,358,211	-	129,213,890	-	المجموع

الحركة على التسهيلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
160,644,695	22,072,594	9,358,211	-	129,213,890	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
100,220,484	5,721,488	3,999,541	-	90,499,455	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(76,585,818)	(7,713,378)	(4,833,607)	-	(64,302,219)	263,386	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
(263,386)	(664,221)	(2,256,149)	-	2,656,984	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(514,754)	4,778,384	-	(4,263,630)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,124,435	(964,522)	-	(2,159,913)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(2,199,686)	(2,199,686)		-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
181,816,289	19,826,478	10,081,858	-	151,644,567	263,386	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						2018
158,372,743	17,703,144	2,770,840	-	137,898,759	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
67,094,846	5,697,197	4,024,024	-	57,373,625	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(64,055,182)	(6,194,964)	(1,313,221)	-	(56,546,997)	-	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	(541,989)	(278,313)	-	820,302	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(84,674)	4,975,427	-	(4,890,753)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,261,592	(820,546)	-	(5,441,046)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(767,712)	(767,712)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
160,644,695	22,072,594	9,358,211	-	129,213,890	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
14,297,589	11,962,969	799,776	-	1,534,844	-	رصيد بداية السنة
4,577,812	2,116,576	517,623	-	1,942,975	638	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(4,335,173)	(2,569,928)	(603,220)	-	(1,162,025)	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	(97,033)	(218,236)	-	311,863	3,406	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(132,571)	299,304	-	(166,733)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	257,138	(170,540)	-	(86,598)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	1,022,375	144,783	-	(1,163,761)	(3,397)	الأثر على المخصص - كما تم في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(1,161,920)	(1,161,920)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
13,378,308	11,397,606	769,490	-	1,210,565	647	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,760,188	8,618,149	74,709	-	67,330	-	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
2,968,806	-	1,017,031	-	1,951,775	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
11,728,994	8,618,149	1,091,740	-	2,019,105	-	الرصيد المعدل كما في بداية السنة
6,442,161	4,500,862	692,454	-	1,248,845	-	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(3,684,208)	(2,581,304)	(1,053,796)	-	(49,108)	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	(42,994)	(11,346)	-	54,340	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(22,889)	39,516	-	(16,627)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	62,772	(40,648)	-	(22,124)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
12,062	1,629,793	81,856	-	(1,699,587)	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(201,420)	(201,420)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
14,297,589	11,962,969	799,776	-	1,534,844	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

هـ - 2 خسارة التدني على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقروض العقارية:

توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التسهيلات الائتمانية العاملة	2,819,708	129,591,383	143,583	2,653,329	727,099	135,935,102
التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة	-	-	-	1,038,181	1,011,410	2,049,591
التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:	-	-	-	-	3,586,797	3,586,797
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	-	-	-	-	539,704	539,704
التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها	-	-	-	-	287,607	287,607
التسهيلات الائتمانية الهالكة	-	-	-	-	2,759,486	2,759,486
المجموع	2,819,708	129,591,383	143,583	3,691,510	5,325,306	141,571,490
2018						
التسهيلات الائتمانية العاملة	-	119,690,137	-	13,335,947	7,637	133,033,721
التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة	-	-	-	2,899,946	1,412,333	4,312,279
التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:	-	-	-	-	6,727,773	6,727,773
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	-	-	-	-	675,924	675,924
التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها	-	-	-	-	1,823,110	1,823,110
التسهيلات الائتمانية الهالكة	-	-	-	-	4,228,739	4,228,739
المجموع	-	119,690,137	-	16,235,893	8,147,743	144,073,773

الحركة على التسهيلات:

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	119,690,137	-	16,235,893	8,147,743	144,073,773
الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,190,710	86,352,689	-	1,496,000	1,451,487	91,490,886
الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)	-	(74,608,657)	-	(13,795,243)	(5,530,341)	(93,934,241)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	628,998	253,489	-	(764,080)	(118,407)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(1,176,740)	143,583	1,317,859	(284,702)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(919,535)	-	(798,919)	1,718,454	-
التغيرات الناجمة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المدومة	-	-	-	-	(58,928)	(58,928)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,819,708	129,591,383	143,583	3,691,510	5,325,306	141,571,490
2018						
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	116,303,738	-	4,169,316	5,647,551	126,120,605
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	39,482,210	-	4,450,423	2,489,954	46,422,587
الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)	-	(24,049,294)	-	(1,541,751)	(2,550,019)	(28,141,064)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	169,801	-	(167,513)	(214,117)	(211,829)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(10,594,109)	-	10,871,181	(277,072)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,622,209)	-	(1,545,763)	3,167,972	-
التغيرات الناجمة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المدومة	-	-	-	-	(116,526)	(116,526)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	119,690,137	-	16,235,893	8,147,743	144,073,773

الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,085,775	2,173,094	427,965	-	484,716	-	رصيد بداية السنة
1,001,637	255,093	447,790	-	297,367	1,387	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(2,055,858)	(1,026,590)	(612,761)	-	(416,507)	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	(102,444)	(48,455)	-	150,899	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(7,951)	27,048	6,320	(25,417)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	148,389	(114,085)	-	(34,304)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	131,405	80,107	(6,320)	(205,192)	-	الأثر على المحصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(2,411)	(2,411)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
2,029,143	1,568,585	207,609	-	251,562	1,387	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,928,136	1,771,752	35,368	-	121,016	-	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
2,323,795	-	1,089,648	-	1,234,147	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
4,251,931	1,771,752	1,125,016	-	1,355,163	-	الرصيد المعدل في بداية السنة
1,761,718	317,462	467,029	-	977,227	-	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(2,827,162)	(367,402)	(1,106,266)	-	(1,353,494)	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	(24,827)	-	-	24,827	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(32,952)	37,408	-	(4,456)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	27,560	(18,751)	-	(8,809)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	582,213	(76,471)	-	(505,742)	-	الأثر على المحصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(100,712)	(100,712)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
3,085,775	2,173,094	427,965	-	484,716	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

هـ - 3 خسارة التدني على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى:

توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2019	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
التسهيلات الائتمانية العاملة	169,083,284	110,936,221	9,055,476	289,074,981
التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة	-	21,099,977	1,892,557	22,992,534
التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:	-	-	23,572,468	23,572,468
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	-	-	10,989	10,989
التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصلتها	-	-	8,550,315	8,550,315
التسهيلات الائتمانية الهالكة	-	-	15,011,164	15,011,164
المجموع	169,083,284	132,036,198	34,520,501	335,639,983
2018				
التسهيلات الائتمانية العاملة	229,174,895	95,472,502	3,499,438	328,146,835
التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة	-	22,894,115	1,251,290	24,145,405
التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:	-	-	19,163,117	19,163,117
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	-	-	1,993,862	1,993,862
التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصلتها	-	-	303,286	303,286
التسهيلات الائتمانية الهالكة	-	-	16,865,969	16,865,969
المجموع	229,174,895	118,366,617	23,913,845	371,455,357

الحركة على التسهيلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
371,455,357	23,913,845	118,366,617	229,174,895	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
204,899,991	17,495,129	100,644,985	86,759,877	الأرصدة الجديدة خلال العام
(236,493,399)	(4,631,858)	(85,176,703)	(146,684,838)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	(2,499,544)	(4,401,009)	6,900,553	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,270,471)	7,679,606	(6,409,135)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,735,366	(5,077,298)	(658,068)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(4,221,966)	(4,221,966)	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
335,639,983	34,520,501	132,036,198	169,083,284	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
				2018
346,146,654	16,308,466	90,403,925	239,434,263	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
243,261,398	7,410,351	84,531,487	151,319,560	الأرصدة الجديدة خلال العام
(218,058,851)	(4,196,446)	(67,367,937)	(146,494,468)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
238,567	-	(1,996,980)	2,235,547	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	15,264,724	(15,264,724)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,523,885	(2,468,602)	(2,055,283)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(132,411)	(132,411)	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
371,455,357	23,913,845	118,366,617	229,174,895	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
15,637,534	14,068,926	1,382,234	186,374	رصيد بداية السنة
5,073,655	1,565,374	2,280,155	1,228,126	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(2,419,095)	(1,457,166)	(866,197)	(95,732)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	(29,336)	29,336	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(55,826)	63,478	(7,652)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	33,972	(33,029)	(943)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	1,369,355	(1,340,315)	(29,040)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(1,746,211)	(1,746,211)	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
16,545,883	13,778,424	1,456,990	1,310,469	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
14,036,357	13,930,631	105,726	*	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
2,970,201	-	2,617,222	352,979	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
17,006,558	13,930,631	2,722,948	352,979	الرصيد المعدل في بداية السنة
1,903,834	175,189	1,437,932	290,713	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(3,297,486)	(591,570)	(2,705,916)	*	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	(6,344)	6,344	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	17,033	(17,033)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
153,458	666,473	(49,353)	(463,662)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(128,830)	(128,830)	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
15,637,534	14,068,926	1,382,234	186,374	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

هـ - 4 خسارة التدني على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		جميعي	إفرادي	جميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
38,186,722	301,308	1,396,031	-	32,295,559	4,193,824	التسهيلات الائتمانية العاملة
6,031,931	1,089,638	4,229,789	712,504	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
7,322,665	7,322,665	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
328,039	328,039	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
1,164,495	1,164,495	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
5,830,131	5,830,131	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
51,541,318	8,713,611	5,625,820	712,504	32,295,559	4,193,824	المجموع
						2018
42,940,050	221,382	5,093,670	-	37,624,998	-	التسهيلات الائتمانية العاملة
2,208,626	402,790	1,805,836	-	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
9,734,350	9,734,350	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
848,333	848,333	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
1,034,712	1,034,712	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
7,851,305	7,851,305	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
54,883,026	10,358,522	6,899,506	-	37,624,998	-	المجموع

الحركة على التسهيلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
54,883,026	10,358,522	6,899,506	-	37,624,998	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
36,883,089	2,386,049	2,434,194	212,310	28,341,081	3,509,455	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(38,394,590)	(4,198,642)	(4,322,883)	-	(29,873,065)	-	الأرصدة المسددة Repaid/) (derecognized)
-	(208,574)	(569,586)	-	93,791	684,369	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(127,649)	2,228,540	500,194	(2,601,085)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,334,112	(1,043,951)	-	(1,290,161)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(1,830,207)	(1,830,207)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
51,541,318	8,713,611	5,625,820	712,504	32,295,559	4,193,824	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						2018
48,632,234	10,286,294	2,245,300	-	36,100,640	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
36,091,971	3,170,121	3,215,942	-	29,705,908	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(29,375,784)	(4,639,918)	(1,317,154)	-	(23,418,712)	-	الأرصدة المسددة Repaid/) (derecognized)
(26,737)	(69,032)	(333,675)	-	375,970	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(59,946)	3,632,765	-	(3,572,819)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,109,661	(543,672)	-	(1,565,989)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(438,658)	(438,658)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
54,883,026	10,358,522	6,899,506	-	37,624,998	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,274,406	5,273,355	362,621	-	638,430	-	رصيد بداية السنة
3,209,768	703,171	598,969	9,454	1,389,487	508,687	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(2,897,686)	(1,530,245)	(248,440)	-	(1,119,001)	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	(137,613)	(37,658)	-	162,656	12,615	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(29,965)	138,673	-	(108,708)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	190,784	(154,568)	-	(36,216)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	1,063,119	(389,826)	-	(660,693)	(12,600)	الأثر على المحصص - كما تم في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(961,099)	(961,099)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
5,625,389	4,571,507	269,771	9,454	265,955	508,702	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,747,070	5,701,185	21,708	-	24,177	-	رصيد بداية السنة (كما تم إظهاره سابقاً)
750,857	-	272,003	-	478,854	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
6,497,927	5,701,185	293,711	-	503,031	-	الرصيد المعدل في بداية السنة
1,829,267	1,072,202	27,847	-	729,218	-	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(1,505,628)	(1,474,072)	(13,241)	-	(18,315)	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة (Repaid /derecognized)
-	(24,109)	-	-	24,109	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(19,220)	27,891	-	(8,671)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	17,399	(11,263)	-	(6,136)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(165,521)	381,609	37,676	-	(584,806)	-	الأثر على المحصص - كما تم في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
(381,639)	(381,639)	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
6,274,406	5,273,355	362,621	-	638,430	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

هـ - 5 خسارة التدني على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام:

توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9,523,982	-	-	-	-	9,523,982	التسهيلات الائتمانية العاملة
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
9,523,982	-	-	-	-	9,523,982	المجموع
						2018
7,543,989	-	-	-	6,880	7,537,109	التسهيلات الائتمانية العاملة
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة - منها:
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية دون المستوى
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المشكوك في خصيلها
-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية الهالكة
7,543,989	-	-	-	6,880	7,537,109	المجموع

الحركة على التسهيلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
7,543,989	-	-	-	6,880	7,537,109	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,981,543	-	-	-	-	1,981,543	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(1,550)	-	-	-	(1,550)	-	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	-	-	-	(5,330)	5,330	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
9,523,982	-	-	-	-	9,523,982	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						2018
4,436,156	-	-	-	11,366	4,424,790	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
3,113,576	-	-	-	1,257	3,112,319	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(5,743)	-	-	-	(5,743)	-	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	الأرصدة المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
7,543,989	-	-	-	6,880	7,537,109	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

لم يتم البنك باحتساب وتسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية و/ أو بكفالتها وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاع الاقتصادي كما يلي. علماً بأن كافة هذه التسهيلات منوطة لجهات داخل المملكة:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
30,691,310	21,788,418	مالي
101,721,863	90,030,780	صناعة وتعيين
143,023,298	128,016,403	تجارة
144,073,773	141,571,490	عقارات
63,183,760	50,259,283	انشاءات
573,075	261,092	زراعة
85,898,596	99,808,993	سياحة ومطاعم ومرافق عامة
14,388,119	9,559,254	أسهم
7,543,989	9,523,982	حكومة وقطاع عام
142,780,493	163,917,341	أفراد
4,722,565	5,356,026	أخرى
738,600,841	720,093,062	المجموع

(11) ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	أراضي *	مباني *	معدات وأجهزة وأثاث وديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
						الكلفة:
الرصيد في بداية السنة	10,349,066	15,989,773	15,675,528	510,884	2,735,884	45,261,135
إضافات	-	12,559	707,999	130,486	222,559	1,073,603
استبعادات	-	-	(60,159)	(55,048)	-	(115,207)
خويلات من دفعات على شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	564,231	-	-	564,231
الرصيد في نهاية السنة	10,349,066	16,002,332	16,887,599	586,322	2,958,443	46,783,762
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	-	2,375,522	11,084,916	289,689	2,329,110	16,079,237
إضافات	-	441,081	1,002,780	68,672	224,007	1,736,540
استبعادات	-	-	(42,913)	(42,535)	-	(85,448)
الرصيد في نهاية السنة	-	2,816,603	12,044,783	315,826	2,553,117	17,730,329
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	10,349,066	13,185,729	4,842,816	270,496	405,326	29,053,433
دفعات على شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	372,398	-	99,998	472,396
صافي الممتلكات والمعدات	10,349,066	13,185,729	5,215,214	270,496	505,324	29,525,829

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث وديكورات	مباني *	أراضي *	2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الكلفة:
43,748,203	2,632,376	510,884	14,696,842	15,559,035	10,349,066	الرصيد في بداية السنة
1,491,261	103,508	-	885,092	502,661	-	إضافات
(90,745)	-	-	(16,185)	(74,560)	-	استبعادات
112,416	-	-	109,779	2,637	-	خويلات من دفعات على شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع خت التنفيذ
45,261,135	2,735,884	510,884	15,675,528	15,989,773	10,349,066	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
14,352,234	2,107,735	227,650	9,936,773	2,080,076	-	الرصيد في بداية السنة
1,813,705	232,795	62,039	1,150,838	368,033	-	اضافات
(86,702)	(11,420)	-	(2,695)	(72,587)	-	استبعادات
16,079,237	2,329,110	289,689	11,084,916	2,375,522	-	الرصيد في نهاية السنة
29,181,898	406,774	221,195	4,590,612	13,614,251	10,349,066	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة
621,945	-	-	621,945	-	-	دفعات على شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع خت التنفيذ
29,803,843	406,774	221,195	5,212,557	13,614,251	10,349,066	صافي الممتلكات والمعدات

تتضمن الممتلكات والمعدات مبلغ 11,087,614 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 وذلك قيمة موجودات مستهلكة بالكامل مقابل مبلغ 10,534,728 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

* يتضمن هذا البند أراضي ومباني مرهونة بقيمة 7,272,207 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 لصالح الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي مقابل قرض تأجير تمويلي منوح لشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد (شركة تابعة) بمبلغ 3,704,320 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 4,065,399 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

(12) موجودات غير ملموسة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019				
موجودات غير ملموسة	المجموع	الشهرة **	أنظمة حاسوب وبرامج	دفعات مقدمة لشراء أنظمة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,633,887	2,630,850	1,430,598	930,440	269,812	الرصيد في بداية السنة
572,198	460,776	-	303,949	156,827	إضافات *
					ينزل:
22,664	-	-	-	-	استبعادات
552,571	476,006	-	476,006	-	الإطفاء للسنة
-	-	-	204,895	(204,895)	خويلات
2,630,850	2,615,620	1,430,598	963,278	221,744	الرصيد في نهاية السنة

* تمثل الإضافات على أنظمة الحاسوب والبرامج المبالغ المدفوعة لشراء وتطوير الأنظمة والبرامج البنكية.

** ناجحة من تملك البنك ما نسبته 94.7% من شركة التسهيلات التجارية الأردنية المساهمة العامة (والتي تملك ما نسبته 100% من شركة التسهيلات التجارية للتأجير التمويلي) من خلال الشركة التابعة (شركة تمكين للتأجير التمويلي) خلال عام 2016 وذلك من خلال شراء 15,390,385 سهم بقيمة اسمية تبلغ دينار لكل سهم. حيث بلغت كلفة الاستثمار 20,774,620 دينار وبلغت القيمة العادلة لصافي الأصول المستحوذ عليها عند التملك 19,344,022 دينار مما نتج عنه شهرة بمبلغ 1,430,598 دينار.

هذا وقد تم إجراء اختبار تدني لقيمة الشهرة كما في 31 كانون الأول 2019 وكانت نتيجته عدم وجود تدني في قيمة الشهرة.

(13) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
1,903,345	2,906,211	فوائد وإيرادات برسم القبض
2,994,711	1,003,090	مصروفات مدفوعة مقدماً
41,617,299	44,475,460	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة *
407,251	606,623	تأمينات مستردة
80,585	82,198	شيكات مقاصة
1,039,200	1,039,200	أرصدة عائدة لعمليات غير نظامية - بالصافي **
863,652	920,889	سحوبات مشتراة
-	6,021,892	حق استخدام أصول مستأجرة ***
5,111,794	5,560,189	أخرى
54,017,837	62,615,752	المجموع

* بموجب قانون البنوك يتوجب التخلص من العقارات التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها. وللبنك المركزي الأردني في حالات استثنائية أن يمد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى. وتظهر هذه العقارات بالصافي بعد تنزيل أي تدني من قيمتها.

فيما يلي الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
39,288,705	41,617,299	الرصيد في بداية السنة
2,773,234	4,261,558	إضافات
(1,016,594)	(1,569,616)	إستبعادات
4,732	-	مسترد من مخصص تدني الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك
-	3,550	المستخدم من مخصص تدني الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك
567,222	162,669	مسترد من مخصص العقارات المستملكة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني
41,617,299	44,475,460	رصيد نهاية السنة

** يمثل هذا البند صافي الرصيد العائد لعمليات غير نظامية. بعد أن تم طرح المخصص المعد مقابلها كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
12,974,700	12,974,700	الرصيد العائد لعمليات غير نظامية
10,435,500	10,435,500	ينزل: المخصص المعد مقابل هذا الرصيد
1,500,000	1,500,000	ينزل: المتحصل من شركة التأمين
1,039,200	1,039,200	الرصيد في نهاية السنة

تعرض البنك خلال عام 2012 لعمليات تلاعب في حسابات النقد العائدة للبنك لدى بنوك ومؤسسات مصرفية أخرى أدت إلى فقدان مبالغ قدرت بحوالي 12.9 مليون دينار تعود بشكل أساسي إلى احتمالية وجود تواطؤ بين بعض موظفي البنك بتحليلهم على إجراءات الرقابة والضبط الداخلي. تم أخذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل إدارة البنك وتم رصد مخصص بمبلغ 10.4 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 بعد استبعاد المبالغ المتوقع استردادها من الموجودات المتحفظ عليها. وطرح المبالغ المستردة من شركة التأمين بقيمة 1.5 مليون دينار. علماً بأن القضية منظورة حالياً أمام محكمة جنابات عقان. حيث انتهت الإجراءات من أمام المدعي العام.

*** يظهر بالصافي بعد تنزيل مصروف الاستهلاك بقيمة 964,346 دينار.

(14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018			31 كانون الأول 2019			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,924,804	2,889,287	35,517	1,997,162	1,967,491	29,671	حسابات جارية وخت الطلب
8,571,575	5,000,000	3,571,575	10,926,402	10,900,000	26,402	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*
11,496,379	7,889,287	3,607,092	12,923,564	12,867,491	56,073	المجموع

* لا يشمل هذا البند أي مبلغ يستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

(15) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					31 كانون الأول 2019
147,779,176	5,508,888	11,029,929	53,439,796	77,800,563	حسابات جارية وحت الطلب
34,458,563		3,626	1,635,925	32,819,012	ودائع التوفير
582,537,128	37,331,914	12,584,825	179,128,612	353,491,777	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
764,774,867	42,840,802	23,618,380	234,204,333	464,111,352	المجموع
					31 كانون الأول 2018
157,145,248	8,171,840	14,469,618	59,298,633	75,205,157	حسابات جارية وحت الطلب
33,849,349		82,995	2,213,204	31,553,150	ودائع التوفير
556,524,894	31,448,030	9,228,938	152,951,873	362,896,053	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
747,519,491	39,619,870	23,781,551	214,463,710	469,654,360	المجموع

بلغت ودائع الحكومة والقطاع العام 42,840,802 دينار أي ما نسبته 5.6% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 39,619,870 دينار أي ما نسبته 5.3% كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد 170,719,973 دينار أي ما نسبته 22.3% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 180,515,539 دينار أي ما نسبته 24.1% كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 8,205,571 دينار مقابل دينار كما في 31 كانون الأول 2019 أي ما نسبته 1.1% مقابل 10,123,932 دينار أي ما نسبته 1.4% كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة الودائع الجامدة 5,747,183 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 6,506,623 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

(16) تأمينات نقدية

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
39,878,001	19,784,011	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
13,728,883	18,165,913	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
5,750	5,750	تأمينات أخرى
53,612,634	37,955,674	المجموع

(17) أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الإقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ	31 كانون الأول 2019
			المتبقية	الكليّة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1% إلى 1.75%	كمبيالات	شهري	110	150	3,131,934	اقتراض من البنك المركزي الأردني
5% إلى 7.5%	تأمينات نقدية / سندات رهن عقاري / رهن معدات وممتلكات / كمبيالات	شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	260	435	116,621,798	اقتراض من بنوك / مؤسسات محلية
3.52% إلى 7.2%	- *	دفعات نصف سنوية وعند الاستحقاق	18	20	10,422,300	اقتراض من مؤسسات خارجية
					130,176,032	المجموع
						31 كانون الأول 2018
1.75%	كمبيالات	شهري	49	70	1,215,268	اقتراض من البنك المركزي الأردني
4.6% إلى 8.75%	تأمينات نقدية / سندات رهن عقاري / رهن معدات وممتلكات / كمبيالات	شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	1,415	2,224	109,501,949	اقتراض من بنوك / مؤسسات محلية
6.6% إلى 7.2%	- *	دفعات نصف سنوية وعند الاستحقاق	9	9	4,254,000	اقتراض من مؤسسات خارجية
					114,971,217	المجموع

- تمثل الأموال المقترضة من البنك المركزي الأردني والبالغة 3,131,934 دينار مبالغ مقترضة لإعادة تمويل قروض عملاء ضمن برامج تمويل متوسطة الأجل تم إعادة إقراضها بمعدل أسعار فائدة تبلغ حوالي 4.1% وتستحق القروض بتاريخ 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الثاني 2023 و30 نيسان 2023.

- تتضمن الأموال المقترضة مبالغ مقترضة من بنوك محلية بمبلغ 81,121,798 دينار والمتمثل في حسابات جاري مدين وقروض دوارة منوطة للشركات التابعة (شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد وشركة تمكين للتأجير التمويلي وشركة التسهيلات التجارية الأردنية وشركة بندار للتجارة والاستثمار).

- تمثل الأموال المقترضة من مؤسسات خارجية مبالغ مقترضة من صندوق سند لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بقيمة 14.7 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 10,422,300 دينار للبنك والشركات التابعة (شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد وشركة التسهيلات التجارية الأردنية) كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 6 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4,254,000 دينار للشركات التابعة (شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد وشركة التسهيلات التجارية الأردنية) كما في 31 كانون الأول 2018.

- تمثل الأموال المقترضة من المؤسسات المحلية مبالغ مقترضة من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بقيمة 35,500,000 دينار. وقد تم إعادة تمويل قروض سكنية بمعدل أسعار فائدة تبلغ حوالي 7.9%.

- تبلغ قيمة القروض ذات الفائدة الثابتة 69,968,836 دينار وتبلغ القروض ذات الفائدة المتغيرة 60,207,196 دينار كما في 31 كانون الأول 2019. مقابل قروض ذات فائدة ثابتة بمبلغ 64,140,031 دينار وقروض ذات فائدة متغيرة بمبلغ 50,831,186 كما في 31 كانون الأول 2018.

- إن جزءاً من ضمانات ذم التقسيط وعقود التأجير التمويلي في شركة التسهيلات التجارية الأردنية وشركة بندار للتجارة والاستثمار وقيمتها 11,493,283 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (شيكات وكمبيالات) مودعة كضمانات مقابل أرصدة القروض والبنوك الدائنة للشركة مقابل مبلغ 15,318,946 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

*يوجد كتاب تطمين صادر عن البنك.

(18) اسناد قرض

يمثل هذا البند اسناد قرض صادرة عن الشركات التابعة كما يلي:

الشركة التابعة	قيمة الاسناد المصدرة	سعر الفائدة	الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق
	دينار	دينار						
31 كانون الأول 2019								
شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد	3,000,000	7.25%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	كمبيالات	10 أيار 2019	3 أيار 2020
شركة تمكين للتأجير التمويلي	3,000,000	7.25%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	كتاب تطمين	1 تموز 2019	25 حزيران 2020
شركة التسهيلات التجارية الأردنية	3,000,000	7%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	كمبيالات	5 نيسان 2019	29 آذار 2020
شركة بندار للتجارة والاستثمار	1,200,000	10.92% *	3	1	30% في السنة الثالثة والرابعة و40% في السنة الخامسة	كمبيالات	10 آذار 2015	10 آذار 2020
شركة بندار للتجارة والاستثمار	4,650,000	7%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	لا يوجد	28 حزيران 2019	21 حزيران 2020
المجموع	14,850,000							
31 كانون الأول 2018								
شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد	3,000,000	7.25%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	لا يوجد	13 حزيران 2018	7 حزيران 2019
شركة تمكين للتأجير التمويلي	3,000,000	7%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	لا يوجد	10 حزيران 2018	5 حزيران 2019
شركة التسهيلات التجارية الأردنية	3,000,000	6.75%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	لا يوجد	9 شباط 2018	3 شباط 2019
شركة بندار للتجارة والاستثمار	2,100,000	8.9% *	3	2	30% في السنة الثالثة والرابعة و40% في السنة الخامسة	كمبيالات	10 آذار 2015	10 آذار 2020
شركة بندار للتجارة والاستثمار	5,000,000	7.25%	1	1	دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق	لا يوجد	12 حزيران 2018	6 حزيران 2019
المجموع	16,100,000							

* تم إصدار الاسناد بتاريخ 10 آذار 2015 بسعر فائدة 8.9% سنوياً لأول سنتين ومتغيرة كل سنة أشهر للفترة المتبقية حسب معدل سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء لدى بنوك المرجع مضافاً إليها هامش مخاطر 1%.

(19) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					31 كانون الأول 2019
18,607	4,140,000	-	-	22,747	مخصص تعويض نهاية الخدمة
81,455	863,307	15,645	436	928,681	مخصص القضايا المقامة ضد البنك وشركاته التابعة (إيضاح 47)
37,548	56,154	22,598		71,104	أخرى
137,610	923,601	38,243	436	1,022,532	المجموع
					31 كانون الأول 2018
46,693	3,914	32,000	-	18,607	مخصص تعويض نهاية الخدمة
599,812	774,379	880,120	412,616	81,455	مخصص القضايا المقامة ضد البنك وشركاته التابعة (إيضاح 47)
56,949	4,535	8,707	15,229	37,548	أخرى
703,454	782,828	920,827	427,845	137,610	المجموع

(20) ضريبة الدخل

(أ) مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
3,984,780	4,679,715	رصيد بداية السنة
(5,156,748)	(5,883,160)	إجمالي ضريبة الدخل المدفوعة
50,790	(113,820)	(مسترد من) ضريبة دخل سنوات سابقة
5,800,893	7,131,825	ضريبة الدخل للسنة
4,679,715	5,814,560	رصيد نهاية السنة

يتم احتساب ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة والمعايير الدولية للتقارير المالية.

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
5,800,893	7,131,825	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
50,790	(46,810)	(مسترد من) ضريبة دخل سنوات سابقة
(4,936,546)	(3,292,164)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة
4,276,774	3,129,171	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة للسنة
(2,112)	(111,503)	(إطفاء مطلوبات ضريبية مؤجلة)
5,189,799	6,810,519	

تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن للبنك (الشركة الأم) 38% وللشركات التابعة 28%.

الوضع الضريبي للبنك:

- يتم تحميل الفترة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب وإثبات مخصص الضريبة اللازم.
- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للسنوات المالية حتى نهاية عام 2018، حيث تم قبول الإقرار الضريبي عن عام 2018 ضمن نظام العينات.
- في رأي إدارة والمستشار الضريبي فإن الحصص المأخوذة كافية لتغطية الالتزامات الضريبية حتى 31 كانون الأول 2019.

الوضع الضريبي لشركة الموارد للوساطة المالية (شركة تابعة):

- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للفترة منذ التأسيس بتاريخ 5 حزيران 2006 حتى نهاية عام 2018.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2019.

الوضع الضريبي لشركة تمكين للتأجير التمويلي (شركة تابعة):

- لم تقم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للفترة منذ التأسيس بتاريخ 31 تشرين الأول 2006 وحتى 31 كانون الأول 2009 كونها لم تمارس نشاطها في تلك السنوات.
- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات فيما يتعلق بضريبة الدخل عن الأعوام منذ 2010 وحتى 2017.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن العام 2018 في الموعد المحدد قانوناً، وقد تم قبول الكشف دون تعديل ضمن نظام العينات.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات في الموعد المحدد قانوناً، وقد قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق إقرارات الضريبة العامة على المبيعات حتى 31 كانون الأول 2017، وتم تقديم الإقرارات اللاحقة في الموعد المحدد قانوناً وتم دفع الضريبة المستحقة المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2019.

الوضع الضريبي لشركة الإستثماري لتمويل سلسلة الإمداد (شركة تابعة):

- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للسنوات المالية حتى نهاية عام 2010.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات ضريبة الدخل السنوية (كشوفات ضريبة الدخل السنوية) للأعوام منذ 2011 وحتى 2014 ضمن المدة القانونية وقامت بتسديد كافة الالتزامات المعلنة ضمن المدة القانونية وقد تم قبولها جميعاً من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وكما هي وبدون إجراء أية تعديلات عليه.
- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للسنوات المالية حتى نهاية عام 2018، حيث تم قبول الإقرار الضريبي عن عام 2018 ضمن نظام العينات.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات ضمن المدة القانونية ولا يوجد عليها أي التزام ضريبي حتى تاريخه.
- تم قبول إقرارات ضريبة المبيعات دون تعديل حتى نهاية عام 2017، وتم تقديم الإقرارات اللاحقة في الموعد المحدد قانوناً وتم دفع الضريبة المستحقة المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات ضريبية تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2019.

الوضع الضريبي لشركة التسهيلات التجارية الأردنية (شركة تابعة):

- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2014.
- قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي عن الأعوام 2015 و2016 في الموعد المحدد قانوناً، ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة سجلات الشركة حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.
- قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي عن عام 2017 و2018 وتم قبولها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بنظام العينات دون تعديل.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات في الموعد المحدد قانوناً ولغاية تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة. وقد قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الإقرارات المقدمة عن الأعوام من 2009 وحتى 2013.
- قامت الشركة التابعة (شركة التسهيلات التجارية للتأجير التمويلي) بتقديم كشوفات التقدير الذاتي حتى نهاية عام 2018 وتم قبولها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بنظام العينات دون تعديل.
- قامت الشركة التابعة (شركة التسهيلات التجارية للتأجير التمويلي) بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات في الموعد المحدد قانوناً. وقد قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الإقرارات المقدمة حتى عام 2013.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على شركة التسهيلات التجارية الأردنية وشركتها التابعة أية التزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2019.

الوضع الضريبي لشركة بندار للتجارة والاستثمار (شركة تابعة):

- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة حتى نهاية عام 2015.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة عن الأعوام 2016 و2017 حسب الأصول وفي الموعد المحدد قانوناً ولم يتم مراجعة الحسابات من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي لعام 2018 في الموعد المحدد قانوناً. وقد تم قبول الكشف دون تعديل ضمن نظام العينات.
- تم تدقيق إقرارات الضريبة العامة على المبيعات حتى نهاية عام 2015. وتم تقديم الإقرارات اللاحقة في الموعد المحدد قانوناً وتم دفع الضريبة المستحقة المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.
- قامت الشركة التابعة (شركة بندار للتأجير التمويلي) بإجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة حتى نهاية عام 2016. وتم تقديم الإقرار الضريبي لعام 2017 في الموعد المحدد قانوناً ولا يوجد على الشركة أية التزامات ضريبية حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي لعام 2018 في الموعد المحدد قانوناً. وقد تم قبول الكشف دون تعديل ضمن نظام العينات.
- قامت (شركة بندار للتأجير التمويلي) بالتسجيل في ضريبة المبيعات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 وتم تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضريبة المستحقة حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.
- قامت الشركة التابعة (شركة ربوع الشرق العقارية) بإجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة حتى نهاية عام 2018 وتم دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد قانوناً.
- قامت الشركة التابعة (شركة راكين العقارية) بإجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة حتى نهاية عام 2018 وتم دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد قانوناً.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على شركة بندار للتجارة والاستثمار وشركاتها التابعة أية التزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2019.

(ب) موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019					الحسابات المشمولة
	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						أ- موجودات ضريبية مؤجلة
7,071	8,644	22,747	4,140	-	18,607	مخصص تعويض نهاية الخدمة
19,977	240,143	631,956	595,467	16,081	52,570	مخصص قضايا مقامة على البنك
2,068,745	1,628,292	4,284,978	1,613,070	2,772,159	5,444,067	مخصصات معدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 / البنك
11,271	9,922	26,110	-	3,550	29,660	مخصص تدني عقارات مستملكة
551,434	489,619	1,288,471	-	162,669	1,451,140	مخصص العقارات المستملكة لمدة تزيد عن 4 سنوات
3,965,490	3,965,490	10,435,500	-	-	10,435,500	مخصص مقابل الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية *
-	48,702	128,164	128,164	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16
488,707	552,407	1,453,703	938,000	770,367	1,286,070	مكافآت موظفين غير مدفوعة
20,900	-	-	-	55,000	55,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير مدفوعة
358,509	85,827	306,525	180,940	1,154,805	1,280,390	مخصص تدني عملاء وساطة مالية
3,185	8,400	30,000	30,000	20,000	20,000	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ذم مدينة / شركة موارد
5,600	-	-	-	11,374	11,374	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات غير مدفوعة / شركة موارد
-	3,391	12,111	12,111	-	-	مخصصات معدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 / شركة موارد
-	99,160	354,142	354,142	-	-	الدخل الخاضع للضريبة (خسائر) / موارد
86,863	275,300	983,214	810,272	137,282	310,224	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة / شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد
-	8,881	31,718	31,718	-	-	الدخل الخاضع للضريبة (خسائر) / شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد
285,651	433,683	1,548,868	1,001,017	472,331	1,020,182	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة / شركة تمكين للتأجير التمويلي
-	103,656	370,201	370,201	-	-	الدخل الخاضع للضريبة (الخسائر) بنسبة 75%
-	61,600	220,000	220,000	-	-	مخصص قضايا / شركة التسهيلات التجارية الأردنية
1,422,924	1,487,317	5,311,839	1,895,849	1,665,884	5,081,874	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة / شركة التسهيلات التجارية الأردنية
305,361	368,693	1,316,762	635,676	409,492	1,090,578	فوائد معلقة / شركة التسهيلات التجارية الأردنية
18,029	23,639	84,427	59,050	39,014	64,391	مخصصات أخرى / شركة التسهيلات التجارية الأردنية
-	7,864	28,086	28,086	-	-	فوائد التزامات عقود تأجير تشغيلي / شركة التسهيلات التجارية الأردنية
1,681,996	1,540,681	5,502,433	1,630,972	2,135,669	6,007,130	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة / شركة بندار للتجارة والاستثمار
8,088	21,483	76,725	47,840	-	28,885	مخصص قضايا / شركة بندار للتجارة والاستثمار
11,309,801	11,472,794	34,448,680	10,586,715	9,825,677	33,687,642	
						ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة
8,352,005	7,337,607	19,445,625	1,987,627	4,228,187	21,686,185	احتياطي تقييم الموجودات المالية
111,503	-	-	-	1,115,030	1,115,030	أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
8,463,508	7,337,607	19,445,625	1,987,627	5,343,217	22,801,215	المجموع

تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة 7,337,607 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 8,352,005 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 تمثل التزامات ضريبية مقابل أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تظهر ضمن احتياطي تقييم الموجودات المالية - بالصافي في حقوق الملكية. بالإضافة إلى مبلغ صفر دينار يمثل المطلوبات الضريبية المؤجلة على أرباح الموجودات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2019 المقيدة ضمن الأرباح المدورة نتيجة تطبيق المعيار المالي للتقارير المالية رقم (9) مقابل 111,503 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

* يمثل هذا البند المنافع الضريبية المؤجلة المتوقعة من جراء أخذ مخصص مقابل الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية (إيضاح 13) وتعتقد الإدارة بأن تلك المبالغ قابلة للاستفادة منها بالمستقبل القريب.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018		31 كانون الأول 2019		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
6,103,221	7,576,553	8,463,508	11,309,801	رصيد بداية السنة
-	3,073,467	-	-	أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
2,597,091	4,936,555	501,899	3,292,164	المضاف
236,804	4,276,774	1,627,800	3,129,171	المستبعد
8,463,508	11,309,801	7,337,607	11,472,794	رصيد نهاية السنة

جـ) ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

2018	2019	
دينار	دينار	
21,198,446	22,910,535	الربح المحاسبي
(3,883,970)	(5,147,487)	أرباح غير خاضعة للضريبة
(7,720,353)	(6,306,750)	مصروفات مقبولة ضريبياً عن سنوات سابقة
10,988,153	7,155,287	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
20,582,276	18,611,585	الربح الضريبي
%35	%38	نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك *
%24.6	%30.0	نسبة الضريبة الفعلية للبنك
%24	%28	نسبة ضريبة الدخل القانونية للشركات التابعة *
%25.7	%27.0	نسبة الضريبة الفعلية للشركات التابعة

* باستثناء بعض البنود التي تخضع لنسب ضريبية مختلفة وفقاً لقانون ضريبة الدخل نافذ التطبيق.

(21) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
1,124,246	1,034,918	شيكات مقبولة ومصدقة
5,717,336	6,757,655	فوائد برسم الدفع
2,255,511	2,476,708	دائنون متفرقون
376,700	756,650	ذم داتنة لعملاء الوساطة المالية
230,110	222,103	توزيعات أرباح غير مدفوعة
144,175	146,220	تأمينات صناديق حديدية
1,862,690	1,890,429	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة
-	4,319,832	التزامات مقابل عقود تأجير تشغيلي
3,929,975	3,856,449	مطلوبات أخرى
644,389	452,648	مخصص التدني للبنود خارج قائمة المركز المالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
16,285,132	21,913,612	المجموع

(22) رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع 100 مليون دينار موزعاً على 100 مليون سهم بقيمة اسمية دينار أردني للسهم الواحد وذلك كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

(23) الاحتياطات

إن تفاصيل الاحتياطات كما في 31 كانون الأول 2019 هي كما يلي:

أ) احتياطي قانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% وفقاً لقانون الشركات وقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

يحظر التصرف بمبلغ يوازي الرصيد السالب لاحتياطي القيمة العادلة من الأرباح المدورة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

ب) إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
	2018	2019	
	دينار	دينار	
مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	27,263,225	29,728,357	احتياطي قانوني

* بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) فقد تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي المخاطر المصرفية العامة والبالغ رصيده 6,365,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 إلى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). ويحظر التصرف بالفائض من المبلغ بعد التقاص والبالغ 1,971,056 دينار.

(24) احتياطي تقييم الموجودات المالية

إن الحركة الحاصلة على هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2019	
دينار	
13,475,675	الرصيد في بداية السنة
(2,709,517)	خسائر أسهم غير متحققة
1,014,398	مطلوبات ضريبية مؤجلة
474,739	خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع
12,255,295	الرصيد في نهاية السنة *

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على احتياطي تقييم الموجودات المالية:

31 كانون الأول 2018	
دينار	
12,477,651	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017 (كما تم إظهاره سابقاً)
(1,115,030)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (أثر إعادة تصنيف الموجودات المالية)
111,503	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الموجودات/المطلوبات الضريبية المؤجلة
11,474,124	الرصيد في بداية السنة المعدل كما في 1 كانون الثاني 2018
3,887,022	أرباح أسهم غير متحققة
(2,250,730)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
365,259	خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع
13,475,675	الرصيد في نهاية السنة *

* يظهر احتياطي تقييم موجودات مالية بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة بمبلغ 7,337,607 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 8,352,005 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

(25) الأرباح المدورة

تتلخص الحركة في حساب الأرباح المدورة بما يلي:

31 كانون الأول 2019	
دينار	
33,486,650	الرصيد في بداية السنة
15,683,801	الربح للسنة
(2,465,132)	المحول الى الاحتياطات
(11,000,000)	أرباح موزعة
(474,739)	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
157,252	أثر زيادة الاستثمار في شركات تابعة
35,387,832	الرصيد في نهاية السنة

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الأرباح المدورة:

31 كانون الأول 2018	
دينار	
30,033,210	رصيد الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2017 (كما تم إظهاره سابقاً)
(9,710,064)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية والبنود خارج قائمة المركز المالي نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)
2,939,234	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الموجودات الضريبية المؤجلة
(111,503)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على المطلوبات الضريبية المؤجلة
6,365,000	المحول إلى الاحتياطات
1,115,030	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منقول للأرباح المدورة نتيجة إعادة التصنيف إلى محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
30,630,907	رصيد الأرباح المدورة (الرصيد الافتتاحي) كما في 1 كانون الثاني 2018 (المعدل)
15,479,714	الربح للسنة
(365,259)	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(2,258,712)	المحول الى الاحتياطات
(10,000,000)	أرباح موزعة
33,486,650	الرصيد في نهاية السنة

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 11,472,794 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقيد التصرف به بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 11,309,801 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 1,039,200 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 يمثل المتبقي من الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية مقيد التصرف به بناء على طلب البنك المركزي الأردني.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 415,199 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع. استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- لا تتضمن الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2019 أي أثر لإعادة تصنيف موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مقابل 1,003,527 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 وذلك بهدف التطبيق السليم للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

- بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) فقد تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي المخاطر المصرفية العامة والبالغ رصيده 6,365,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 إلى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، ويحظر التصرف بالفائض من المبلغ بعد التقاص والبالغ 1,971,056 دينار.

- تبلغ قيمة الأرباح المدورة القابلة للتوزيع على مساهمي البنك 14,891,207 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 12,149,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

(26) أرباح مقترح توزيعها

بموجب قرار الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 24 نيسان 2019 تم توزيع 11 مليون دينار من الأرباح المدورة عن العام 2018 وبما يعادل 11% من رأس مال البنك.

(27) حقوق غير المسيطرين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018		31 كانون الأول 2019			
حصة غير المسيطرين من صافي الموجودات	حصة غير المسيطرين من صافي الربح	نسبة حقوق غير المسيطرين	حصة غير المسيطرين من صافي الموجودات	حصة غير المسيطرين من صافي الربح	نسبة حقوق غير المسيطرين
دينار	دينار	%	دينار	دينار	%
796,866	(82,572)	2.5	777,026	(19,840)	2.5
395,605	57,403	6.0	364,507	(31,098)	6.0
1,820,244	276,198	4.8	2,021,527	223,834	4.7
1,598,965	277,904	6.8	1,476,345	243,319	5.4
4,611,680	528,933		4,639,405	416,215	

(28) الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للافراد (التجزئة):
11,135,075	13,686,411	قروض وكمبيالات
1,042,584	707,613	حسابات جارية ومدينة
2,271,032	3,008,142	بطاقات الائتمان
11,381,314	11,753,639	القروض العقارية
		الشركات الكبرى:
22,148,018	22,794,859	قروض وكمبيالات
7,725,365	7,412,953	حسابات جارية ومدينة
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة
5,365,459	4,911,020	قروض وكمبيالات
590,350	490,206	حسابات جارية ومدينة
359,827	657,985	الحكومة والقطاع العام
1,596,614	1,639,426	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
2,299,676	1,972,565	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,624,648	7,425,290	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
71,539,962	76,460,109	المجموع

(29) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
289,471	193,514	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
341,793	659,701	حسابات جارية وخت الطلب
247,539	250,742	ودائع توفير
25,914,668	29,440,035	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار
774,359	960,108	تأمينات نقدية
8,919,066	7,825,032	أموال مقترضة
1,026,426	1,199,621	اسناد قرض
1,283,319	1,071,755	رسوم ضمان الودائع
-	258,772	إلتزامات مقابل عقود تأجير تشغيلي
38,796,641	41,859,280	المجموع

(30) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
		عمولات دائنة:
8,679,102	9,742,991	عمولات تسهيلات مباشرة
1,685,494	1,357,234	عمولات تسهيلات غير مباشرة
152,358	161,759	عمولات الوساطة
1,926,009	1,929,183	عمولات أخرى
12,442,963	13,191,167	مجموع عمولات دائنة
1,825,845	2,231,541	ينزل: عمولات مدينة
10,617,118	10,959,626	صافي إيرادات العمولات

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
570,565	929,840	أرباح ناجمة عن التداول / التعامل
46,736	27,175	أرباح ناجمة عن التقييم
617,301	957,015	المجموع

(32) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	خسائر غير متحققة	(خسائر) أرباح متحققة	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
				2019
3,625	8,754	(108)	(5,021)	أسهم شركات
3,625	8,754	(108)	(5,021)	المجموع
				2018
98,633	101,543	(44,585)	41,675	أسهم شركات
98,633	101,543	(44,585)	41,675	المجموع

(33) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
2,473,697	1,709,050	إيرادات البوندد
204,520	200,378	إيرادات اتصالات
39,421	79,849	أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
426,601	1,012,881	المسترد من ديون معدومة
521,767	516,257	أخرى
3,666,006	3,518,415	المجموع

(34) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
13,887,640	13,391,318	رواتب ومنافع ومكافآت وعلاوات الموظفين
1,338,016	1,310,675	مساهمة البنك والشركات التابعة في الضمان الاجتماعي
787,908	898,975	نفقات طبية
41,837	69,353	نفقات سفر وتنقلات
109,996	71,479	نفقات تدريب الموظفين
34,331	28,034	نفقات التأمين على حياة الموظفين
5,015	8,630	مياومات سفر
16,204,743	15,778,464	المجموع

(35) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
1,166,564	119,474	إيجارات
149,969	190,073	قرطاسية ومطبوعات
872,298	752,595	دعاية وإعلان
818,664	789,676	إشتراكات ورسوم
833,250	864,962	مصاريف إتصالات وبريدية
292,118	397,925	صيانة وتصليلات مباني ومعدات
971,854	1,050,751	صيانة أنظمة وتراخيص برامج
1,290,675	1,124,911	مصاريف مكافآت على البطاقات الائتمانية والحسابات
208,696	388,635	مصاريف تأمين
138,944	135,847	أنعاب ومصاريف قضائية
419,230	276,950	كهرباء ومياه وتدفئة
672,046	619,111	أنعاب مهنية واستشارية
140,317	196,250	تبرعات
89,265	64,106	مصاريف بطاقات إئتمانية
596,204	424,411	بدل تنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
155,766	200,063	مصاريف أمن وحماية
182,392	181,753	مصاريف نظافة
1,197,010	1,179,199	مصاريف أخرى
10,195,262	8,956,692	المجموع

(36) حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
15,479,714	15,683,801	صافي الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
100,000,000	100,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
0.155	0.157	حصة السهم الأساسية والمخفضة من صافي ربح السنة

إن الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك مساوية للحصة المخفضة حيث أن البنك لم يصدر أية أدوات مالية لها تأثير على الحصة الأساسية للسهم.

(37) النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
131,690,084	120,759,451	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
60,529,732	57,829,489	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
11,496,379	12,923,564	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
180,723,437	165,665,376	

(38) معاملات مع اطراف ذات العلاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة التالية:

رأس مال الشركة		نسبة الملكية	اسم الشركة
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019		
دينار	دينار	%	
5,000,000	5,000,000	100%	شركة الموارد للوساطة المالية
20,000,000	20,000,000	97.5%	شركة تمكين للتأجير التمويلي
3,000,000	3,000,000	94%	شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد
30,000	30,000	100%	الشركة الأردنية للتخصيم
16,500,000	16,500,000	95.3%	شركة التسهيلات التجارية الأردنية
2,000,000	2,000,000	95.3%	شركة التسهيلات التجارية للتأجير التمويلي
20,000,000	20,000,000	94.6%	شركة بندار للتجارة والاستثمار
50,000	50,000	94.6%	شركة ربوع الشرق العقارية
30,000	30,000	94.6%	شركة راكين العقارية
1,000,000	1,000,000	94.6%	شركة بندار للتأجير التمويلي

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركات التابعة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها مخصصات باستثناء ما ورد أدناه.

فيما يلي ملخص المعاملات والأرصدة مع الجهات ذات العلاقة:

المجموع		الجهة ذات العلاقة			
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	أخرى (الموظفين وأقربائهم وأقرباء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها)	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا	الشركات التابعة *	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					بنود داخل قائمة المركز المالي:
59,030,892	58,744,906	46,173,347	4,321,559	8,250,000	التسهيلات الائتمانية
54,428	82,880	82,880	-	-	مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة **
7,800,000	6,020,000	5,120,000	-	900,000	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
32,712,780	29,157,520	19,852,982	5,621,203	3,683,335	الودائع والحسابات الجارية والتأمينات النقدية
5,809,503	4,679,172	-	4,679,172	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
					بنود خارج قائمة المركز المالي:
20,103	19,711	19,711	-	-	اعتمادات
5,378,071	4,615,703	3,177,261	445,642	992,800	كفالات
2018	2019				
دينار	دينار				
					عناصر قائمة الدخل:
5,185,813	5,040,386	4,133,639	230,312	676,435	فوائد وعمولات دائنة
1,577,088	1,735,257	970,612	536,278	228,367	فوائد وعمولات مدينة
(663,264)	28,452	28,452	-	-	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية **

أعلى سعر فائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالدينار الأردني	21%	أدنى سعر فائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالدينار الأردني	2.25%
أعلى سعر فائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالعملة الأجنبية	12%	أدنى سعر فائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالعملة الأجنبية	6.489%
أعلى سعر فائدة على الودائع بالدينار الأردني	6.25%	أدنى سعر فائدة على الودائع بالدينار الأردني	صفر
أعلى سعر فائدة على الودائع بالعملة الأجنبية	2.5%	أدنى سعر فائدة على الودائع بالعملة الأجنبية	صفر
أعلى عمولة على التسهيلات	1%	أدنى عمولة على التسهيلات	صفر

تتراوح أسعار الفوائد الدائنة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بالدينار الأردني من 10.583% إلى 10.917%.

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك والشركات التابعة ما مجموعه 3,340,570 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 مقابل 3,584,725 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

بلغ عدد العملاء ذوي العلاقة 935 عميل كما في 31 كانون الأول 2019.

بلغت قيمة الضمانات المقدمة من العملاء ذوي العلاقة مقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة ما قيمته 33,822,475 دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

* تم استبعاد الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة في هذه القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

** تمثل الحصص المعدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009).

الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك بتحديد المستويات الرقابية (خطوط الدفاع) لإدارة المخاطر على مستوى البنك وذلك من خلال وضع الإطار العام لهذه المستويات كالآتي:

- **وحدات العمل (Business Units):** يمثل الموظفون ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.
- **مجموعة إدارة المخاطر (Risk Management Function):** يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر وتسهيل عملية الإشراف على الآليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.
- **إدارة الامتثال (Compliance Department):** يمثل موظفي الامتثال عنصر آخر لخط الدفاع الثاني حيث يعنى موظفوا إدارة الامتثال بالتأكد من الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
- **التدقيق الداخلي (Internal Audit):** يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر والامتثال منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة فيما يتعلق بإدارة المخاطر بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم إدارتها بشكل كفؤ للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير إدارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والحفاظة على نمو البنك ضمن إطار المخاطر المعتمد. وهي تضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

- أ - مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- ب - مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- ج - مراجعة سياسات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- د - التأكد من توفر السياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والأدوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
- هـ - التأكد من تقديم الدعم الكافي والمناسب لمجموعة إدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات والإجراءات المعتمدة و تعليمات البنك المركزي الأردني.
- و - التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة وتقييم مخاطر البنك.
- ز - الاطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- ح - مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ط - مراجعة المنهجية التي يتم من خلالها احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss) ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ي- التحقق من وجود وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة وأنظمة تصنيف ائتماني داخلية وأنظمة آلية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وإجراءات الفحص والتحقق المناسبة بحيث تكون هذه المنظومة قادرة على الوصول الى النتائج ضمن التحوط الكافي مقابل مخاطر الائتمان المتوقعة.
- ك- التأكد من وجود جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ قرار الاستثناء أو التعديل على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وان تعرض هذه الحالات على مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنها في اول اجتماع لها والحصول على موافقتها.
- ل- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ورفعها الى مجلس الإدارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- م - التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.

أما فيما يتعلق بإدارة الإمتثال فتهدف اللجنة إلى إضافة قيمة إلى عمليات البنك من خلال تحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي والحاكمة المؤسسية. وذلك من خلال التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الإمتثال في البنك. وهي تضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

- أ - التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والسياسات والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك ومن وجود إطار عام للسلوك المهني الصحيح. ومتابعة مدى تقييد البنك والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.
- ب - التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تحسينه عند الضرورة ومراجعة الالتزام بدليل الحاكمة المؤسسية.
- ج - مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- د - التحقق من توفر الموارد الكافية من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة الامتثال وتدريبهم وهي مسؤولة عن تقييم أداء مدير وموظفي الامتثال وتحديد مكافآتهم.
- هـ - مراجعة وإعتماد أي إفصاحات في التقرير السنوي والمتعلقة بالمخاطر وأنظمة الضبط الداخلي.
- و - اعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك إدارة الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
- ز - مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- ح - الإطلاع على التقارير الخاصة بشكاوي العملاء والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه الشكاوي.
- ط - اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً واجب التحقيق.
- ي - مراجعة وإعتماد برامج وخطط الإمتثال سنوياً.

هذا وبالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الإشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة إلى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة إدارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق) وذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال:

- تحديد المخاطر (Risk Identification).
- تقييم المخاطر (Risk Assessment).
- ضبط وتغطية المخاطر (Risk Control/ Mitigation).
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).

علماً بأن البنك يقوم بالإلتزام بمتطلبات البنك المركزي الأردني والمتعلقة لكل من قرارات بازل III وعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP) بالإضافة إلى متطلبات اختبارات الأوضاع الضاغطة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: «احتمال عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد في الوقت المحدد وبشكل كامل الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك».

ونظرًا لأهمية المخاطر الائتمانية باعتبارها الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام، فقد أولى البنك إدارة مخاطر الائتمان أهمية كبيرة من خلال تفعيل الأدوات المناسبة لمراقبة وتحديد هذه المخاطر على مستوى المحفظة الائتمانية، ولتحقيق ذلك فقد قام البنك انطلاقًا من إستراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

- 1- اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة وتحديد سقف مخاطر الائتمان ومراقبتها بشكل دوري وذلك للتخفيف من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.
- 2- يقوم البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان من شركة MOODY'S لعملاء الشركات الكبرى والشركات التجارية، والذي من شأنه أن ينعكس على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة وكالاتي:
 - من خلال النظام يتم الحصول على التصنيف الائتماني للعملاء وكالاتي:
 - الشركات الكبرى
 - الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم
 - تصنيف العملاء على النظام إلى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من 1 (شركات ذات جودة عالية ومخاطر قليلة) إلى 10 (شركة مصنفة غير عاملة)، حيث يتضمن نظام التصنيف تصنيف الديون العاملة ضمن (7) درجات وغير العاملة ضمن (3) درجات.
 - تحليل مخاطر المقرض حسب القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ.
 - تحليل البيانات والقوائم المالية الخاصة بالعميل لإستخراج أهم النسب المالية والمؤشرات التي تساعد في اتخاذ القرارات الائتمانية.
 - توجد مصفوفة محددة لكل تصنيف ائتماني على النظام (Moody's) حيث يتم ربط التصنيف مع احتمالية التعثر المقابلة لهذا التصنيف.
- 3- التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال مخفضات مخاطر الائتمان (الضمانات النقدية أو العقارية أو الأسهم أو أخرى) والذي يتناسب مع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك وبشكل يضمن استيفاء الضمانات المناسبة.
- 4- إعداد وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر الائتمان.
- 5- سياسات وإجراءات عمل معتمدة تغطي الاسس المعتمدة لإدارة العمليات المتعلقة بالائتمان وتشمل على ما يلي:
 - صلاحيات محددة للموافقة منح الائتمان
 - تحديد مهام ومسؤوليات جميع الجهات والدوائر المرتبطة بعملية منح الائتمان.
 - تحديد التقارير والكشوفات الرقابية اللازمة والتي تضمن مراقبة الأنشطة المرتبطة بعمليات منح الائتمان لختلف الدوائر ذات العلاقة بعمليات منح الائتمان ومراقبته.
- 6- دوائر ولجان لإدارة عمليات منح الائتمان وبما يضمن الفصل في المهام ما بين دوائر الأعمال المختلفة ودوائر مراقبة ومراجعة وإدارة مخاطر الائتمان وكالاتي:
 - لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
 - دوائر متخصصة لمراجعة الائتمان.
 - دائرة متخصصة لإدارة الائتمان.
 - وحدة متخصصة للتوثيق القانوني.
 - دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
- 7- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركيزات الائتمانية بالإضافة إلى إعداد التركيزات الائتمانية ومراقبتها والتصريح عن الأخطار المصرفية لعملاء البنك.
- 8- التوثيق القانوني والائتماني المناسب والجيد لكافة الشروط المصاحبة للتسهيلات الائتمانية وبما يشمل على التوثيق القانوني اللازم لضمانات البنك.

- الإفصاحات الوصفية (معيار 9):

- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة (واللجان ذات العلاقة المنبثقة عنه):
- توفير هيكل الحاكمية المناسب لضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9)، وبما يشتمل على:
- تحديد أدوار مجلس الإدارة واللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- التحقق من وجود وتطبيق سياسات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان.
- التحقق من وجود وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة وأنظمة تصنيف ائتماني داخلية وأنظمة آلية لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وإجراءات الفحص والتحقق المناسبة بحيث تكون هذه المنظومة قادرة على الوصول الى النتائج ضمن التحوط الكافي مقابل مخاطر الائتمان المتوقعة.
- التأكد من وجود جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار في الاستثناء أو التعديل وان تعرض هذه الحالات على مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أول إجتماع لها والحصول على موافقتها.
- اعتماد اهداف واسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الاخرى.
- ضمان قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديد إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار (9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية. - تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك.
- شرح مفصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- يقوم البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان من شركة MOODY'S لعملاء الشركات الكبرى والشركات التجارية، والذي من شأنه أن ينعكس على جودة الحفظة الائتمانية والمساعدة في إتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة وكالاتي:
- من خلال النظام يتم الحصول على التصنيف الائتماني للعملاء وكالاتي:
- الشركات الكبرى
- الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم
- تصنيف العملاء على النظام إلى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من 1 (شركات ذات جودة عالية ومخاطر قليلة) الى 10 (شركة مصنفة غير عاملة)، حيث يتضمن نظام التصنيف تصنيف الديون العاملة ضمن (7) درجات وغير العاملة ضمن (3) درجات.
- تحليل مخاطر المقترض حسب القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ
- تحليل البيانات والقوائم المالية الخاصة بالعميل لإستخراج أهم النسب المالية والمؤشرات التي تساعد في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- توجد مصفوفة محددة لكل تصنيف ائتماني على النظام (Moody's) حيث يتم ربط التصنيف مع احتمالية التعثر المقابلة لهذا التصنيف.

الإطار العام لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9):

- انطلاقاً من حرص البنك الإستثماري على الإلتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بخصوص المعيار الدولي للتقارير المالية (9) واستناداً الى تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) فقد قام البنك الاستثماري بتطبيق المعيار ضمن المعطيات التالية:
- 1- التعاقد مع شركة متخصصة للقيام بتقديم الاستشارات اللازمة حول تطبيق المعيار.
- 2- شراء نظام آلي متخصص لتطبيق متطلبات المعيار.
- 3- تطوير وثيقة الاطار العام لتطبيق المعيار واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- 4- إدراج (تصنيف) جميع التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي تخضع لقياس واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن إحدى المراحل التالية:
- المرحلة الأولى (Stage 1): وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة بإحتمالية التعثر للتعرض الائتماني / لأداة الدين

خلال (12) شهر القادمة، حيث تم ادراج ضمن هذا البند التعرضات الائتمانية/ أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإقرار الأولي بالتعرض/ الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط الواردة ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني المستندة الى متطلبات المعيار، ومن الأمثلة على هذه المؤشرات مايلي:

- مخاطر تعثر منخفضة.
- المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بالتزاماته.

- المرحلة الثانية: (Stage 2) حيث تتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي حصل زيادة مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإقرار الأولي بها، إلا أنه لم تصل الى مرحلة التعثر بعد نظراً لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حصول التعثر. وحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني / أداة الدين وهي تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناجمة عن كل احتمالات التعثر خلال المدة الزمنية المتبقية من عمر التعرض الائتماني / أداة الدين.

علماً بأن البنك يقوم بالأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الواردة ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني المستندة الى متطلبات المعيار عند تصنيف التعرضات الائتمانية/ أدوات الدين ضمن هذه المرحلة، ومن الأمثلة على هذه المؤشرات مايلي:

- عدم الالتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.
- بالإضافة الى المؤشرات التي وردت بتعليمات البنك المركزي رقم (47/2009).

5- الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حده:

- إن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية، ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات، وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default) وبناءً عليه فقد قام البنك بتبني النموذج الرياضي التالي لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق المعيار (9) حيث يتم تطبيق المعادلة التالية على جميع التعرضات وكالاتي:

$$ECL = PD\% \times EAD (JOD) \times LGD\%$$

ECL: الخسارة الائتمانية المتوقعة

PD: احتمالية التعثر

EAD: التعرض الائتماني عند التعثر

LGD: نسبة الخسارة بإفتراض التعثر

- نطاق التطبيق/الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- وفقاً لمتطلبات المعيار (9) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (باستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- الكفالات المالية المنصوص عليها وفق متطلبات المعيار (9).
- الذم المدينة المرتبطة بعقود الإيجار ضمن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (17) والمعيار الدولي للتقارير المالية (16).
- الذم المدينة التجارية.
- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية [باستثناء الأرصدة الجارية التي تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام)].

6- احتساب احتمالية التعثر (PD) حيث قام البنك بإحتساب احتمالية التعثر وفق المعطيات التالية:

- تم الأخذ بعين الإعتبار المؤشرات الاقتصادية وعوامل الإقتصاد الكلي (الناج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة و التضخم، أسعار الفوائد الحقيقية) لأغراض استخدامها في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD).

- فيما يتعلق بالعملاء الذين يتم معاملتهم على أساس إفرادي والمصنفين من خلال نظام التصنيف الائتماني فقد تم الاعتماد على احتمالية التعثر المستخرجة من نظام التصنيف الائتماني حيث تم إجراء معايرة (Calibration) لنسب التعثر الموجودة على النظام لتتوافق مع متطلبات المعيار وبعد الأخذ بعين الإعتبار بيانات التعثر التاريخية للبنك. أما بالنسبة للعملاء الذين يتم معاملتهم بشكل إفرادي وغير مصنفين من خلال نظام التصنيف الائتماني يتم ادراجهم ضمن المرحلة الثانية (Stage 2)، وذلك وفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) رقم (13/2018).

- أما فيما يتعلق بالعملاء الذين يتم التعامل معهم على أساس جماعي فقد تم العمل على تبني منهجية (Roll Rate) لإحتساب نسبة الخسارة المستقبلية عند التعثر حيث تم الاعتماد على دراسة بيانات البنك التاريخية من خلال الأخذ بعين الاعتبار تحليل نتائج المنهجية على مستوى جماعي (Collective Basis) للتعرضات الائتمانية التي تحمل صفات ائتمان متشابهة من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل وفيما يلي أهمها:

- نوع المنتج
- نوعية الضمانات
- القطاع

7- احتساب التعرض الائتماني عند التعثر (EAD) حيث قام البنك بأخذ المعطيات التالية بعين الاعتبار عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر

- نوع التعرض الائتماني.
- رصيد التعرض الائتماني.
- معامل التحويل الائتماني (Credit Conversion Factor - CCF).

8- احتساب نسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD) حيث قام البنك بعملية الاحتساب من خلال تحليل البيانات التاريخية لمعدلات التحصيلات للبنك (Recovery Rates) وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل أهمها طبيعة الضمانات والمنتجات وتصنيف العميل وبناءً عليه فقد تم تطوير نسب (LGD) إما على مستوى إفرادي للعملاء المصنفين من خلال نظام التصنيف الائتماني أو على مستوى جماعي (Collective Basis) للتعرضات التي تحمل صفات متشابهة للعملاء غير المصنفين على نظام التصنيف الائتماني.

1- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي:
117,826,736	106,781,877	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
60,496,498	57,764,189	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,795,837	6,752,924	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية:
143,522,161	165,781,890	للأفراد
139,919,972	138,610,752	القروض العقارية
		للشركات
351,545,507	315,993,161	الشركات الكبرى
46,415,987	44,377,084	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
7,543,989	9,523,982	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
122,698,332	169,034,592	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
6,004,701	7,679,855	موجودات أخرى
1,001,769,720	1,022,300,306	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي:
90,342,149	81,129,271.894	كفالات
8,175,702	13,749,467.139	اعتمادات
7,801,957	1,565,719.038	قبولات وسحوبات زمنية
35,644,588	15,563,376	سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة
141,964,396	112,007,834.071	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
1,143,734,116	1,134,308,140.071	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي وبنود خارج قائمة المركز المالي

لتغطية مخاطر التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه يقوم البنك بإستخدام الخفضات التالية وضمن شروط محددة في السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك:

- 1- التأمينات النقدية
- 2- كفالات بنكية مقبولة
- 3- الضمانات العقارية
- 4- رهونات أسهم متداولة
- 5- رهونات على سيارات وآليات
- 6- ضمانات البضائع الممولة

2 - توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

المجموع	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
			الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							2019
241,891,558	-	229,490,960	411,814	2,904,712	-	9,084,072	متدنية المخاطر
740,120,376	78,851,862	-	34,606,926	350,155,385	123,716,812	152,789,391	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*):
9,902,553	-	-	253,034	9,092,594	209,848	347,077	لغاية 30 يوم
2,712,176	-	-	53,405	2,408,929	81,364	168,478	من 31 لغاية 60 يوم
34,836,068	-	-	8,248,320	9,297,490	12,545,617	4,744,641	تحت المراقبة
							غير عاملة:
2,281,397	-	-	437,406	61,407	324,144	1,458,440	دون المستوى
12,299,231	-	-	1,356,617	7,136,377	1,775,868	2,030,369	مشكوك فيها
36,911,891	-	-	6,480,235	15,513,231	3,209,049	11,709,376	هالكة
1,068,340,521	78,851,862	229,490,960	51,541,318	385,068,602	141,571,490	181,816,289	المجموع
37,812,745	126,957	-	5,625,389	16,652,948	2,029,143	13,378,308	ينزل: مخصص التدني
8,227,470	-	-	1,538,845	3,100,939	931,595	2,656,091	فوائد معلقة
1,022,300,306	78,724,905	229,490,960	44,377,084	365,314,715	138,610,752	165,781,890	الصافي

تتوزع التعرضات الائتمانية (الموجودات المالية والاستثمارات المالية) حسب التصنيف الائتماني.

مؤسسات مصرفية	الحكومة والقطاع العام	التصنيف الائتماني
7,500,088	-	(AAA to -AA)
26,077,670	-	(A+ to -A)
8,109,690	-	(BBB+ to -BBB)
28,282,376	229,490,960	(BB+ to -B)
8,755,081	-	أقل من (-B)
78,724,905	229,490,960	

المجموع	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
			المتوسطة والصغيرة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							2018
215,054,164	-	199,387,880	1,011,198	6,792,083	-	7,863,003	متدنية المخاطر
746,397,269	82,451,901	-	39,386,167	358,468,882	135,100,102	130,990,217	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*):
5,726,309	-	-	93,661	4,807,932	222,082	602,634	لغاية 30 يوم
4,121,214	-	-	30,754	3,523,530	479,838	87,092	من 31 لغاية 60 يوم
35,758,817	-	-	4,984,343	24,343,335	1,731,988	4,699,151	تحت المراقبة
							غير عاملة:
5,633,711	-	-	1,415,828	1,505,468	433,413	2,279,002	دون المستوى
6,315,490	-	-	839,856	59,725	2,257,230	3,158,679	مشكوك فيها
42,585,432	-	-	7,245,635	19,134,114	4,551,040	11,654,643	هالكة
1,051,744,883	82,451,901	199,387,880	54,883,027	410,303,607	144,073,773	160,644,695	المجموع
39,617,242	74,068	-	6,274,361	15,885,449	3,085,775	14,297,589	ينزل: مخصص التدني
10,357,921	-	-	2,192,679	4,272,271	1,068,026	2,824,945	فوائد معلقة
1,001,769,720	82,377,833	199,387,880	46,415,987	390,145,887	139,919,972	143,522,161	الصافي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

المجموع	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	2019
	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					الضمانات مقابل:
12,400,598	411,814	2,904,712	-	9,084,072	متدنية المخاطر
389,277,872	16,527,165	197,857,110	122,256,710	52,636,887	مقبولة المخاطر
18,366,786	48,576	5,835,332	12,481,610	1,268	خُت المراقبة
					غير عاملة:
3,742,685	469,734	-	939,091	2,333,860	دون المستوى
7,852,548	509,052	4,055,264	2,233,083	1,055,149	مشكوك فيها
11,402,635	2,913,803	764,147	3,660,996	4,063,689	هالكة
443,043,124	20,880,144	211,416,565	141,571,490	69,174,925	
					منها:
12,451,362	442,262	2,910,962	-	9,098,138	تأمينات نقدية
354,805,127	9,874,177	159,214,240	141,571,490	44,145,220	عقارية
571,092	-	571,092	-	-	أسهم متداولة
75,215,543	10,563,705	48,720,271	-	15,931,567	سيارات واليات
443,043,124	20,880,144	211,416,565	141,571,490	69,174,925	
					2018
					الضمانات مقابل:
15,666,284	1,011,198	6,792,083	-	7,863,003	متدنية المخاطر
383,089,685	4,493,708	178,274,112	135,732,205	64,589,660	مقبولة المخاطر
7,497,840	61,989	7,422,025	-	13,826	خُت المراقبة
					غير عاملة:
7,020,375	1,006,874	3,561,547	1,326,317	1,125,637	دون المستوى
4,881,154	-	788,411	2,887,323	1,205,420	مشكوك فيها
11,415,993	1,027,098	4,251,330	4,127,928	2,009,637	هالكة
429,571,331	7,600,867	201,089,508	144,073,773	76,807,183	
					منها :
15,740,505	1,011,198	6,852,478	-	7,876,829	تأمينات نقدية
360,111,876	5,567,338	160,018,958	144,073,773	50,451,807	عقارية
584,085	-	584,085	-	-	أسهم متداولة
53,134,865	1,022,331	33,633,987	-	18,478,547	سيارات واليات
429,571,331	7,600,867	201,089,508	144,073,773	76,807,183	

يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات عند منح التسهيلات بناء على أساليب التقييم المعتمدة عادة لهذه الضمانات. وفي الفترات اللاحقة يتم تحديث القيمة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

- الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة والبالغة قيمتها 15,449,539 دينار كما في 31 كانون أول 2019 مقابل 7,899,019 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

- الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح. والبالغة قيمتها 66,875,997 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 82,355,152 دينار للعام 2018.

- المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون

بلغت قيمة مخصصات التدني للديون غير العاملة والديون تحت المراقبة التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 5,028,445 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 دينار مقابل 5,197,620 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

3- سندات وإسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية والتصنيف الداخلي للبنك:

2019			
درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار
غير مصنف	-	5,015,317	5,015,317
مصنف (A - B)	-	6,373,204	6,373,204
وفقاً للتصنيف الداخلي للبنك	-	44,460,969	44,460,969
حكومية وبكفالتها	-	113,185,101	113,185,101
المجموع	-	169,034,592	169,034,592
2018			
درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار
غير مصنف	-	6,269,765	6,269,765
مصنف (A+ - BB)	-	7,380,267	7,380,267
وفقاً للتصنيف الداخلي للبنك	-	35,031,144	35,031,144
حكومية وبكفالتها	-	74,017,155	74,017,155
المجموع	-	122,698,332	122,698,332

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تعرضات عاملة							
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	57,829,492	65,300	(%0.06) (%1.77)	(+6 - 3)	57,829,492	%22.0
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	6,772,500	19,576	(%0.04) (%1.77)	(+6 - +3)	6,772,500	%22
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	499,415,692	3,549,288	(%0.01) (%52.94)	-	499,415,692	%25.16
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	152,280,797	2,713,313	(%0.04) (%97.76)	-	152,280,797	%19.5
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	164,063,738	44,464	(%0.06) (%1.77)	(+6 - 3)	164,063,738	%22.00
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	5,120,000	104,682	%9.29	-	5,120,000	%22.00
الكفالات المالية							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	64,222,777	14,858	(%0.02) (%3.90)	-	15,759,399	%20.46
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	15,501,469	55,819	(%0.21) (%25.03)	-	3,378,533	%21.62
الإعتمادات المستندية							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	12,526,363	9,978	(%0.06) (%3.90)	-	1,967,910	%22.00
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	2,802,064	3,261	(%0.32) (%9.29)	-	420,310	%22.00
الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)							
المرحلة 1	تعرضات ائتمانية عاملة	40,980,341	135,183	(%0.02) (%3.90)	-	40,980,341	%21.95
المرحلة 2	تعرضات ائتمانية خحت المراقبة	5,837,558	138,678	(%0.04) (%12.55)	-	5,837,558	%22.00
مجموع التعرضات العاملة / للسنة الحالية		1,027,352,791	6,854,400			953,826,270	
مجموع التعرضات العاملة / لسنة المقارنة		1,042,933,815	6,670,847			756,639,948	

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تعرضات غير عاملة							
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة	60,169,102	31,316,122	100%	-	60,136,789	16%
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة			-	-		-
الكفالات المالية							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة	1,519,857	44,155	100%	-	344,707	18%
الإعتمادات المستندية							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة			-	-		-
الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)							
المرحلة 3	تعرضات ائتمانية غير عاملة	86,376	50,718	100%	-	86,376	22%
مجموع التعرضات غير العاملة / للسنة الحالية		61,775,335	31,410,995	-	-	60,567,872	
مجموع التعرضات غير العاملة / لسنة المقارنة		55,970,570	33,590,782	-	-	48,462,016	
مجموع الكلي للتعرضات / للسنة الحالية		1,089,128,126	38,265,395	-	-	1,014,394,142	
مجموع الكلي للتعرضات / لسنة المقارنة		1,098,904,385	40,261,629	-	-	805,101,964	

4. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

البند	مالي		صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة	أخرى	اجمالي	المخصص	الصافي
	دينار	مالي											
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	57,829,489	-									57,829,489	65,300	57,764,189
												19,576	6,752,924
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,772,500	-									6,772,500		
التسهيلات الائتمانية	21,849,191	89,366,470		121,923,927	68,155,419	251,134	9,547,826	53,784,243	9,523,982	337,463,400	711,865,592	37,578,723	674,286,869
سندات وأسناد وأذونات:													
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة												149,146	169,034,592
الطفأة	14,249,873	-							113,185,101	41,748,764	169,183,738		
الاجمالي / للسنة الحالية	100,701,053	89,366,470		121,923,927	68,155,419	251,134	9,547,826	53,784,243	122,709,083	379,212,164	945,651,319	37,812,745	907,838,574
الاجمالي / لسنة المقارنة	146,097,762	96,646,835		118,690,280	81,942,897	561,616	13,236,002	45,441,925	81,561,144	333,377,062	917,555,523	39,617,241	877,938,282
الكفالات المالية	6,309,296	6,081,739		18,698,879	39,760,502	1,157,420	-	41,300	-	9,194,967	81,244,103	114,831	81,129,272
الاعتمادات المستندية	5,537,052	1,341,178		5,906,484	913,467	-	-	63,278	-	-	13,761,459	11,992	13,749,467
القبولات وسحوبات زمنية	137,790	525,762		543,795	359,620	-	-	-	-	-	1,566,967	1,248	1,565,719
الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)	2,890,507	10,838,024		16,337,681	13,578,164	-	-	221,268	-	3,038,631	46,904,275	324,578	46,579,697
منه سقوف مباشرة	2,406,860	4,872,928		6,011,203	579,808	-	-	157,568	-	1,711,020	15,739,387	176,010	15,563,377
منه سقوف غير مباشرة	483,647	5,965,096		10,326,478	12,998,356	-	-	63,700	-	1,327,611	31,164,888	148,568	31,016,320
الاجموع الكلي / للسنة الحالية	115,575,698	108,153,173		163,410,766	122,767,172	1,408,554	9,547,826	54,110,089	122,709,083	391,445,762	1,089,128,123	38,265,394	1,050,862,729
الاجموع الكلي / لسنة المقارنة	163,447,574	118,776,681		167,205,441	148,830,260	1,748,928	13,236,002	46,212,641	81,561,144	357,885,711	1,098,904,382	40,261,629	1,058,642,753

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار (IFRS9):

الصفاتي	المخصص	المجموع	Stage 3	Stage 2		Stage 1		البند
				Collective	Individual	Collective	Individual	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
115,093,500	482,198	115,575,698	316,587	15,424	1,817,831	264,039	113,161,817	مالي
104,939,034	3,214,139	108,153,173	10,237,871	272,346	20,823,546	1,054,215	75,765,195	صناعي
148,817,288	14,593,478	163,410,766	16,752,322	1,772,025	43,379,805	5,033,289	96,473,325	تجارة
121,344,826	1,422,346	122,767,172	1,526,181	848,934	44,359,842	2,479,948	73,552,267	عقارات
1,372,136	36,418	1,408,554	1,270,012	-	65,000	63,542	10,000	زراعة
9,241,301	306,525	9,547,826	6,882,946	-	-	912,839	1,752,041	أسهم
48,148,142	5,961,947	54,110,089	8,476,846	3,737,696	2,215,554	37,338,680	2,341,313	أفراد
122,709,083	-	122,709,083	-	-	-	-	122,709,083	حكومة وقطاع عام
379,197,419	12,248,343	391,445,762	16,312,570	12,844,566	49,389,317	268,386,800	44,512,509	أخرى
1,050,862,729	38,265,394	1,089,128,123	61,775,335	19,490,991	162,050,895	315,533,352	530,277,550	المجموع الكلي / للسنة الحالية
1,058,642,753	40,261,629	1,098,904,382	55,970,569	32,590,864	143,195,700	303,764,681	563,382,568	المجموع الكلي / لسنة المقارنة

5. التوزيع الكلي لتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

البند	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	اجمالي	المخصص	الصافي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	17,227,112	2,462,570	34,614,912	152,321	-	2,937,088	435,486	57,829,489	65,300	57,764,189
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,000,000	-	-	-	-	1,772,500	-	6,772,500	19,576	6,752,924
التسهيلات الائتمانية	711,865,592	-	-	-	-	-	-	711,865,592	37,578,723	674,286,869
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المحظاة	166,350,101	-	704,873	-	-	2,128,764	-	169,183,738	149,146	169,034,592
الاجمالي / للسنة الحالية	900,442,805	2,462,570	35,319,785	152,321	-	6,838,352	435,486	945,651,319	37,812,745	907,838,574
الاجمالي / لسنة المقارنة	881,720,096	6,907,923	20,309,488	70,692	33,461	7,325,187	1,188,677	917,555,524	39,617,241	877,938,283
الكاملات المالية	81,244,103	-	-	-	-	-	-	81,244,103	114,831	81,129,272
الاعتمادات المستندية	13,761,460	-	-	-	-	-	-	13,761,460	11,992	13,749,468
القبولات وسحوبات زمنية	1,566,967	-	-	-	-	-	-	1,566,967	1,248	1,565,719
الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)	46,904,275	-	-	-	-	-	-	46,904,275	324,578	46,579,697
منه سقوف مباشرة	15,739,387	-	-	-	-	-	-	15,739,387	176,010	15,563,377
منه سقوف غير مباشرة	31,164,888	-	-	-	-	-	-	31,164,888	148,568	31,016,320
الجمع الكلي / للسنة الحالية	1,043,919,610	2,462,570	35,319,785	152,321	-	6,838,352	435,486	1,089,128,124	38,265,394	1,050,862,730
الجمع الكلي / لسنة المقارنة	1,063,068,956	6,907,923	20,309,488	70,692	33,461	7,325,187	1,188,677	1,098,904,384	40,261,629	1,058,642,755

د. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار (IFRS9):

الصافي دينار	المخصص دينار	الجموع دينار	Stage 3 دينار	Stage 2		Stage 1		البند
				Collective دينار	Individual دينار	Collective دينار	Individual دينار	
1,005,661,871	38,257,739	1,043,919,610	61,775,335	19,490,992	162,050,895	315,533,353	485,069,035	داخل المملكة
2,462,570	-	2,462,570	-	-	-	-	2,462,570	دول الشرق الأوسط الأخرى
35,314,502	5,283	35,319,785	-	-	-	-	35,319,785	أوروبا
152,321	-	152,321	-	-	-	-	152,321	آسيا
-	-	-	-	-	-	-	-	أفريقيا
6,835,980	2,372	6,838,352	-	-	-	-	6,838,352	امريكا
435,486	-	435,486	-	-	-	-	435,486	دول أخرى
1,050,862,730	38,265,394	1,089,128,124	61,775,335	19,490,992	162,050,895	315,533,353	530,277,549	الجموع الكلي / للسنة الحالية
1,058,642,755	40,261,629	1,098,904,384	55,970,570	32,590,865	143,195,699	303,764,682	563,382,568	الجموع الكلي / لسنة المقارنة

توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية:
أ. توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية كما في 2019/12/31 وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

الحسابات الائتمانية (ECL) المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادية للضمانات								إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض	البنك
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
65,300	57,829,492	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	57,829,489	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
19,576	6,772,500	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,772,500	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,578,723	509,293,715	288,602,869	14,527,956	-	248,017,562	-	10,875,223	15,182,127	711,865,592	-	-	-	-	-	-	-	711,865,592	التسهيلات الائتمانية:
13,378,309	168,575,952	19,014,763	-	-	10,075,973	-	1,443,478	7,495,312	179,160,200	-	-	-	-	-	-	-	179,160,200	للأفراد
2,029,142	92,597,244	64,327,042	-	-	64,327,042	-	-	-	140,639,895	-	-	-	-	-	-	-	140,639,895	القروض العقارية
16,545,882	201,733,308	180,022,756	11,716,650	-	151,252,545	-	9,431,745	7,621,815	332,539,044	-	-	-	-	-	-	-	332,539,044	الشركات الكبرى
5,625,389	36,883,229	25,238,308	2,811,306	-	22,362,002	-	-	65,000	50,002,471	-	-	-	-	-	-	-	50,002,471	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	9,523,982	-	-	-	-	-	-	-	9,523,982	-	-	-	-	-	-	-	9,523,982	للحكومة والقطاع العام
149,146	169,183,738	-	-	-	-	-	-	-	169,183,738	-	-	-	-	-	-	-	169,183,738	سندات وأقسام وأذونات:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال بيان الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر
149,146	169,183,738	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	169,183,738	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المضافة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية الموهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
37,812,745	743,079,445	288,602,869	14,527,956	-	248,017,562	-	10,875,223	15,182,127	945,651,319	-	-	-	-	-	-	-	945,651,319	المجموع / للسنة الحالية
39,617,242	799,294,127	118,261,398	-	-	106,411,939	-	1,328,179	10,521,280	917,555,525	-	-	-	-	-	-	-	917,555,525	المجموع / لسنة المقارنة
114,828	74,678,489	10,603,800	-	-	9,207,662	-	184,919	1,211,213	81,244,100	-	-	-	-	-	-	-	81,244,100	الكفالات المالية
11,989	12,112,606	1,992,776	-	-	447,495	-	287,045	1,258,231	13,761,457	-	-	-	-	-	-	-	13,761,457	الإعتمادات المستندة
1,245	1,566,964	-	-	-	-	-	-	-	1,566,964	-	-	-	-	-	-	-	1,566,964	القبولات وسحوبات زمنية
324,572	46,904,269	-	-	-	-	-	-	-	46,904,269	-	-	-	-	-	-	-	46,904,269	الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)
176,007	15,739,383	-	-	-	-	-	-	-	15,739,383	-	-	-	-	-	-	-	15,739,383	منه سقوف مباشرة
148,565	31,164,886	-	-	-	-	-	-	-	31,164,886	-	-	-	-	-	-	-	31,164,886	منه سقوف غير مباشرة
38,265,379	878,341,773	301,199,445	14,527,956	-	257,672,719	-	11,347,187	17,651,571	1,089,128,109	-	-	-	-	-	-	-	1,089,128,109	المجموع الكلي / للسنة الحالية
40,261,631	968,677,014	130,227,371	-	-	117,316,817	-	1,557,497	11,353,057	1,098,904,385	-	-	-	-	-	-	-	1,098,904,385	المجموع الكلي / لسنة المقارنة

توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرضات الإئتمانية:
ب. توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل إجمالي التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة (3) Stage) كما في 2019/12/31 وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادية للضمانات							إجمالي قيمة التعرض		البند
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	بنكية مقبولة	أسهم مداولية	تأمينات نقدية	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
31,316,122	42,910,846	32,834,981	398,186	-	24,921,946	-	7,339,556	175,292	60,169,102	60,169,102	التسهيلات الإئتمانية:
11,397,606	16,801,072	3,922,816	-	-	3,662,313	-	224,513	35,990	17,181,063	17,181,063	للأفراد
1,568,584	1,731,282	6,706,665	-	-	6,706,665	-	-	-	4,393,711	4,393,711	القروض العقارية
13,778,424	19,978,498	15,180,997	88,704	-	7,837,947	-	7,115,043	139,302	31,419,562	31,419,562	الشركات الكبرى
4,571,507	4,399,994	7,024,503	309,482	-	6,715,021	-	-	-	7,174,766	7,174,766	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	خلال بيان الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المضافة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
31,316,122	42,910,846	32,834,981	398,186	-	24,921,946	-	7,339,556	175,292	60,169,102	60,169,102	المجموع / للسنة الحالية
33,478,343	45,977,483	8,162,228	-	-	8,162,228	-	-	-	54,139,711	54,139,711	المجموع / لسنة المقارنة
44,155	1,500,964	21,253	-	-	21,253	-	-	-	1,519,857	1,519,857	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات وسحوبات زمنية
50,718	86,376	-	-	-	-	-	-	-	86,376	86,376	الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)
38,231	29,616	-	-	-	-	-	-	-	29,616	29,616	منه سقوف مباشرة
12,487	56,760	-	-	-	-	-	-	-	56,760	56,760	منه سقوف غير مباشرة
31,410,995	44,498,186	32,856,234	398,186	-	24,943,199	-	7,339,556	175,292	61,775,335	61,775,335	المجموع الكلي / للسنة الحالية
33,590,782	47,752,159	8,218,411	-	-	8,218,411	-	-	-	55,970,570	55,970,570	المجموع الكلي / لسنة المقارنة

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	Stage 3		Stage 2		
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
13.91%	29,560,532	12,912,367	60,169,102	16,648,165	152,280,797	التسهيلات الائتمانية
						سندات وأسناد وأذونات:
-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
100%	5,120,000	-	-	5,120,000	5,120,000	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
15.94%	34,680,532	12,912,367	60,169,102	21,768,165	157,400,797	الإجمالي / للسنة الحالية
24.78%	50,807,209	16,063,112	54,139,711	34,744,097	150,855,299	الإجمالي / لسنة المقارنة
25.99%	4,424,508	99,017	1,519,857	4,325,491	15,501,469	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	2,664,274	الاعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	137,789	القبولات وسحوبات زمنية
20.41%	1,209,319	56,376	86,376	1,152,943	5,837,558	الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)
23.94%	240,283	29,616	29,616	210,667	993,176	منه سقوف مباشرة
19.77%	969,036	26,760	56,760	942,276	4,844,382	منه سقوف غير مباشرة
16.57%	40,314,359	13,067,760	61,775,335	27,246,599	181,541,887	المجموع الكلي / للسنة الحالية
27.47%	63,652,781	16,425,304	55,970,570	47,227,477	175,786,564	المجموع الكلي / لسنة المقارنة

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

البند	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها الى Stage 2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها الى Stage 3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	Stage 2 Individual	Stage 2 Collective	Stage 3 Individual	Stage 3 Collective
المجموع							
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	16,648,165	12,912,367	29,560,532	69,798	465,025	630,283	1,165,106
سندات وأسناد وأذونات:							
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	5,120,000	-	5,120,000	130,234	-	-	130,234
الإجمالي / للسنة الحالية	21,768,165	12,912,367	34,680,532	200,032	465,025	630,283	1,295,340
الإجمالي / لسنة المقارنة	34,744,097	16,063,112	50,807,209	231,956	1,019,488	3,415,324	4,666,768
الكفالات المالية	4,325,491	99,017	4,424,508	3,239	2,300	22	5,561
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
القبولات وسحوبات زمنية	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى (سقوف غير مستغلة)	1,152,943	56,376	1,209,319	4,865	-	911	5,776
منه سقوف مباشرة	210,667	29,616	240,283	371	-	358	729
منه سقوف غير مباشرة	942,276	26,760	969,036	4,494	-	553	5,047
المجموع الكلي / للسنة الحالية	27,246,599	13,067,760	40,314,359	208,136	467,325	631,216	1,306,677
المجموع الكلي / لسنة المقارنة	47,227,477	16,425,304	63,652,781	362,870	1,019,530	3,487,043	4,869,443

توزيع إجمالي الخسارة الائتمانية المتوقعة حسب مراحل التصنيف:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
65,300	-	-	-	-	65,300	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
19,576	-	-	-	-	19,576	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,578,723	31,316,122	1,246,869	1,466,444	1,728,082	1,821,206	التسهيلات الائتمانية
149,146	-	-	104,682	-	44,464	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
114,830	44,155	19	55,800	1,191	13,665	الكفالات المالية
324,579	50,718	-	138,678	25	135,158	السقوف غير المستغلة
13,239	-	-	3,261	-	9,978	الإعتمادات المستندية
38,265,393	31,410,995	1,246,888	1,768,865	1,729,298	2,109,347	المجموع

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
33,234	-	-	-	-	33,234	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,780	-	-	-	-	14,780	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
39,295,304	33,478,343	1,590,366	1,382,236	2,505,408	338,951	التسهيلات الائتمانية
273,925	-	-	-	-	273,925	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
132,982	51,364	49	45,276	1,418	34,875	الكفالات المالية
493,753	61,074	-	211,861	733	220,085	السقوف غير المستغلة
17,654	-	-	1,242	5,010	11,402	الإعتمادات المستندية
40,261,632	33,590,781	1,590,415	1,640,615	2,512,569	927,252	المجموع

تعرف مخاطر التشغيل بأنها «مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية».

لقد قام البنك الاستثماري بتبني منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Assessment) لإدارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي مخصص لهذه الغاية (CARE System) ويتولى البنك الاستثماري إدارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- إعداد سياسة لإدارة مخاطر التشغيل واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إعداد سياسة للمسائلة تجاه مخاطر التشغيل (Operational Risk Accountability Policy) واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إعداد سياسة مكافحة الاحتيال (INVESTBANK Anti-Fraud Policy) واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إعداد سياسة إدارة مخاطر السمعة (Reputational Risk Management Policy) واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إنشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والإجراءات الرقابية التي قد منها لدوائر البنك المهمة وجاري العمل على إكمال جميع دوائر البنك ضمن خطط برامج عمل معتمدة.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر التشغيل (Core System) وذلك لتطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات رقابية.
- العمل على بناء قاعدة بيانات بالاحداث الناجمة عن المخاطر والاختفاء التشغيلية.
- إبداء الرأي حول اجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الاجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- إعداد إجراء الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.
- تزويد - لجان إدارة المخاطر (لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التنفيذية) - بالتقارير اللازمة.

مخاطر الامتثال Compliance Risk:

تعرف مخاطر الإمتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الإمتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة أحد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الإمتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها. حيث أن وجود وظيفة الإمتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناجمة من التغير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع ...).

ويقوم البنك بمراقبة مخاطر السوق من خلال استخدام المنهجيات المناسبة لتقييم وقياس هذه المخاطر بالإضافة إلى إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيرات ظروف السوق المختلفة وحسب تعليمات السلطات الرقابية، ومن هذه المنهجيات:

1- القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk (VaR).

يتم تحديد القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) من خلال استخدام نماذج احتساب خاصة بحيث يتم احتساب الانحراف المعياري ومن ثم القيمة المعرضة للمخاطر عند مستويات الثقة (99%-95%) لإجمالي محفظة الاستثمارات ويتم استخراج النسبة من خلال قسمة الناتج على حقوق الملكية.

2- اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing .

3- سياسة وقف الخسارة (Stop Loss Limit).

4- مراقبة المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية.

ج/ 1 مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

- تحليل الحساسية:

31 كانون الأول 2019			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة الأرباح و(الخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	2	(64,334)	-
يورو	2	2,851	-
جنيه استرليني	2	(808)	-
ين ياباني	2	291	-
عملات أخرى	2	40,016	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة الأرباح و(الخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	2	64,334	-
يورو	2	(2,851)	-
جنيه استرليني	2	808	-
ين ياباني	2	(291)	-
عملات أخرى	2	(40,016)	-

31 كانون الأول 2018			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة الأرباح والخسائر	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	2	154,091	-
يورو	2	(98,542)	-
جنيه استرليني	2	(610)	-
ين ياباني	2	372	-
عملات أخرى	2	28,938	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة الأرباح والخسائر	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	2	(154,091)	-
يورو	2	98,542	-
جنيه استرليني	2	610	-
ين ياباني	2	(372)	-
عملات أخرى	2	(28,938)	-

ج/ 2 مخاطر العملات

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل علماً أنه يتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع وحدة مخاطر السوق تقرير يومي بذلك الى رئيس مجموعة إدارة المخاطر.

2019			
العملة	التغير (زيادة) في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5+	7,128	147,670
جنيه استرليني	5+	(2,021)	-
ين ياباني	5+	726	-
عملات أخرى	5+	100,040	-
2018			
العملة	التغير (زيادة) في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5+	(246,355)	122,385
جنيه استرليني	5+	(1,524)	-
ين ياباني	5+	930	-
عملات أخرى	5+	72,344	32,573

في حال كان هنالك تغير سلبي في سعر الصرف سيكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

ج/ 3 مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

2019			
المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
مؤشر سوق عمان	5	(483)	(1,392,778)
مؤشر سوق فلسطين	5	-	(94,478)
مؤشر الأسواق الدولية	5	-	(355,509)
2018			
المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
مؤشر سوق عمان	5	(1,140)	(1,543,717)
مؤشر سوق فلسطين	5	(93,256)	(10,620)
مؤشر الأسواق الدولية	5	-	(323,736)

– فجوة إعادة تسعير الفائدة:

«اعتماد منهجية تقييم مخاطر أسعار الفائدة بواسطة تحليل متوسط العمر الزمني للفجوات (Gap Analysis) بافتراض تغير أسعار الفائدة بمقدار معين يتم تحديده بناءً على أوضاع السوق ثم احتساب الفجوة من خلال تحديد الفئات الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية وتوزيع موجودات ومطلوبات البنك الحساسة للتغير في أسعار الفوائد حسب الفئات المحددة ثم يتم تحديد الفجوات الخاصة بكل فئة من الفئات.»

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

فجوة إعادة تسعير أداة تسعير الفوائد									
الجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات وأكثر	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	31 كانون الأول 2019	
									الموجودات:
120,759,451	72,559,451	-	-	-	-	-	48,200,000		نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
57,764,189	24,873,866	-	-	-	-	-	32,890,322		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6,752,924	-	-	6,752,924	-	-	-	-		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9,667	9,667	-	-	-	-	-	-		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
674,286,869		194,150,587	189,589,371	87,592,267	100,142,216	41,282,146	61,530,282		تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصادق
43,941,650	43,941,650	-	-	-	-	-	-		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
169,034,592	-	56,902,732	83,504,386	12,485,735	12,141,862	999,836	3,000,041		موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
29,525,829	29,525,829	-	-	-	-	-	-		ممتلكات ومعدات - بالصادق
2,615,620	2,615,620	-	-	-	-	-	-		موجودات غير ملموسة
11,472,794	11,472,794	-	-	-	-	-	-		موجودات ضريبية مؤجلة
62,615,752	55,639,883	3,324,490	1,785,194	830,988	361,859	449,585	223,753		موجودات أخرى
1,178,779,337	240,638	254,377,809	281,631,875	100,908,990	112,645,937	42,731,567	145,844,398		إجمالي الموجودات
									المطلوبات:
12,923,564	2,023,564	-	-	-	-	-	10,900,000		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
764,774,867	170,720,025	-	11,506,155	180,959,951	144,249,777	125,333,202	132,005,757		ودائع عملاء
37,955,674	-	12,643,336	9,509,690	4,672,444	5,818,338	2,294,182	3,017,681		تأمينات نقدية
130,176,032	-	38,022,412	41,805,439	27,046,377	8,999,060	11,913,090	2,389,654		أموال مقترضة
14,850,000	-	-	-	-	10,650,000	4,200,000	-		اسناد قرض
1,022,532	1,022,532	-	-	-	-	-	-		مخصصات متنوعة
5,814,560	5,814,560	-	-	-	-	-	-		مخصص ضريبة الدخل
7,337,607	7,337,607	-	-	-	-	-	-		مطلوبات ضريبية مؤجلة
21,913,612	17,561,425	2,250,461	1,404,489	136,870	206,424	14,539	339,404		مطلوبات أخرى
996,768,448	204,479,713	52,916,209	64,225,773	212,815,642	169,923,599	143,755,013	148,652,496		إجمالي المطلوبات
182,010,889	36,159,047	201,461,600	217,406,101	(111,906,653)	(57,277,662)	(101,023,446)	(2,808,097)		فجوة إعادة تسعير الفائدة
									31 كانون الأول 2018
1,152,102,916	230,892,479	253,368,233	248,015,298	106,412,279	81,698,425	80,814,369	150,901,833		إجمالي الموجودات
973,265,686	213,032,883	41,583,135	59,245,750	210,726,960	181,211,473	102,925,784	164,539,701		إجمالي المطلوبات
178,837,230	17,859,596	211,785,098	188,769,548	(104,314,681)	(99,513,048)	(22,111,415)	(13,637,868)		فجوة إعادة تسعير الفائدة

البند	العملة (ما يعادله بالدينار الأردني)					إجمالي
	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخري	
2019						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	15,338,056	1,654,247	372,588	-	695,816	18,060,707
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	17,963,780	15,704,858	4,099,837	142,039	5,603,990	43,514,504
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,772,348	-	-	-	-	1,772,348
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1	-	-	-	-	1
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	47,226,184	16,206	72,957	-	20,547	47,335,894
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6,046,351	2,953,396	-	-	358,323	9,358,070
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	37,993,762	-	-	-	-	37,993,762
موجودات أخرى	850,906	14,908	10,348	9,895	556,074	1,442,131
إجمالي الموجودات	127,191,389	20,343,615	4,555,730	151,934	7,234,750	159,477,418
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	868,264	332,265	-	-	397,393	1,597,922
ودائع عملاء	111,669,642	16,915,152	4,577,543	137,404	4,823,029	138,122,770
تأمينات نقدية	8,018,302	1,206,481	10,869	1	9,427	9,245,080
أموال مقترضة	10,422,300	-	-	-	-	10,422,300
مطلوبات أخرى	67,661	1,747,158	7,736	-	4,109	1,826,664
إجمالي المطلوبات	131,046,169	20,201,056	4,596,148	137,405	5,233,958	161,214,736
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	(3,854,780)	142,559	(40,418)	14,529	2,000,792	(1,737,318)
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	35,282,882	3,961,842	164,427	5,456,480	471,981	45,367,612
البند						
2018						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	13,573,046	1,094,634	350,359	-	479,880	15,497,919
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	11,155,083	14,705,540	7,191,033	60,399	4,201,391	37,313,446
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	808,555	-	-	-	808,555
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,865,116	-	-	-	-	1,865,116
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	51,657,601	-	47,393	-	9,001	51,713,995
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,865,756	2,447,693	-	-	651,453	6,964,902
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	43,953,399	-	-	-	-	43,953,399
موجودات أخرى	1,902,056	-	9,963	9,741	455,476	2,377,236
إجمالي الموجودات	127,972,057	19,056,422	7,598,748	70,140	5,797,201	160,494,568
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,637,629	642,534	-	-	338,411	5,618,574
ودائع عملاء	106,017,121	20,137,776	7,608,304	51,549	4,001,925	137,816,675
تأمينات نقدية	9,612,758	1,440,478	8,331	1	9,252	11,070,820
مطلوبات أخرى	-	1,762,743	12,600	-	730	1,776,073
إجمالي المطلوبات	120,267,508	23,983,531	7,629,235	51,550	4,350,318	156,282,142
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	7,704,549	(4,927,109)	(30,487)	18,590	1,446,883	4,212,426
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	36,123,743	8,317,028	133,832	5,401,152	726,193	50,701,948

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وللوقاية من هذه المخاطر يقوم البنك بإتباع سياسة متحفظة في إدارة مخاطر السيولة وتشتمل إدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة وتحليل آجالها ومقابلة الإستحقاقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في الموجودات والمطلوبات وتنويع مصادر التمويل والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. وتتم مراجعة السيولة النقدية وإدارتها بشكل دوري وعلى عدة مستويات. وطبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني يحتفظ البنك لدى البنك المركزي الأردني بإحتياطيات نقدية للحد من مخاطر السيولة.

علماً أن البنك يقوم بإعداد إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة الزمنية المتبقية للإستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

المطلوبات	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	3 سنوات وأكثر	عناصر بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	12,952,513	-	-	-	-	-	-	12,952,513
ودائع عملاء	197,941,308	156,230,698	171,767,116	206,996,135	44,890,846	-	-	777,826,103
تأمينات نقدية	3,023,008	2,300,256	5,864,551	4,746,666	9,811,814	13,446,694	-	39,192,989
أموال مقترضة	2,402,230	12,007,129	9,212,169	28,327,361	45,765,459	45,225,758	-	142,940,106
اسناد قرض	-	4,238,942	10,946,238	-	-	-	-	15,185,180
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	1,022,532	1,022,532
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	5,814,560	5,814,560
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	7,337,607	7,337,607
مطلوبات أخرى	1,596,425	771,189	8,996,523	136,870	1,404,489	2,250,461	-	15,155,957
مجموع المطلوبات	217,915,484	175,548,214	206,786,597	240,207,032	101,872,608	60,922,913	14,174,699	1,017,427,547
مجموع الموجودات	246,266,125	42,731,567	112,645,937	100,908,990	281,631,875	254,377,809	140,217,034	1,178,779,337

المطلوبات	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	3 سنوات وأكثر	عناصر بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,520,901	-	-	-	-	-	-	11,520,901
ودائع عملاء	220,285,339	119,391,811	175,880,867	197,893,493	46,065,779	-	-	759,517,289
تأمينات نقدية	3,745,688	6,722,937	5,854,418	6,865,932	13,454,247	18,477,585	-	55,120,807
أموال مقترضة	1,572,350	6,036,936	17,569,612	33,734,783	36,321,016	27,917,207	-	123,151,904
اسناد قرض	-	3,037,500	11,412,500	-	2,415,000	-	-	16,865,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	137,610	137,610
مخصص ضريبة الدخل	2,320,357	2,359,358	-	-	-	-	-	4,679,715
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	8,463,508	8,463,508
مطلوبات أخرى	3,433,993	5,717,336	1,416,467	-	-	-	-	10,567,796
مجموع المطلوبات	242,878,628	143,265,878	212,133,864	238,494,208	98,256,042	46,394,792	8,601,118	990,024,530
مجموع الموجودات	240,183,415	80,814,369	81,698,425	106,412,279	248,015,298	253,368,233	141,610,897	1,152,102,916

ثانيًا: بنود خارج قائمة المركز المالي

31 كانون الأول 2019	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	15,315,186	-	-	15,315,186
السقوف غير المستغلة	15,563,376	-	-	15,563,376
الكفالات	70,880,564	10,248,708	-	81,129,272
الالتزامات رأسمالية	457,074	-	-	457,074
	102,216,200	10,248,708	-	112,464,908
31 كانون الأول 2018				
الاعتمادات والقبولات	15,977,659	-	-	15,977,659
السقوف غير المستغلة	35,644,588	-	-	35,644,588
الكفالات	81,110,587	9,231,562	-	90,342,149
إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية *	946,343	2,215,012	1,539,418	4,700,773
إلتزامات رأسمالية	304,676	-	-	304,676
	133,983,853	11,446,574	1,539,418	146,969,845

* تم معالجتها وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019.

(40) التحليل القطاعي

(أ) معلومات عن قطاعات أعمال البنك والشركات التابعة:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية والتي يتم استخدامها من قبل المدير العام وصانعي القرار لدى البنك من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية موضحة أدناه. كما يمتلك البنك شركات تابعة تختص بال مجالات التالية: خدمات الوساطة المالية وخدمات التأجير التمويلي وخدمات تشغيل وإدارة مستودعات البوندد.

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع	اللسنة المنتهية في 31 كانون الأول	أخري	إدارة البوندد	التأجير التمويلي	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الأفرد	إجمالي الدخل
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
50,080,875	53,458,917	1,311,366	1,950,426	1,033,921	1,345,000	6,453,968	20,632,155	20,732,081	إجمالي الدخل
(622,494)	(2,155,060)	-	(672,990)	(199,605)	(178,382)	-	(1,671,891)	567,808	مسترد من (مخصص) خسائر استثمارية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة
289,375	279,222	191,741	-	-	(12,111)	99,592	-	-	مسترد من مخصص خسائر استثمارية متوقعة للموجودات المالية وبنود خارج قائمة المركز المالي وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
49,747,756	51,583,079	1,503,107	1,277,436	834,316	1,154,507	6,553,560	18,960,264	21,299,889	نتائج أعمال القطاع
(28,549,310)	(28,672,544)	(26,107,031)	(1,989,527)	(14,767)	(561,219)	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
21,198,446	22,910,535	(24,603,924)	(712,091)	819,549	593,288	6,553,560	18,960,264	21,299,889	الربح قبل الضرائب
(5,189,799)	(6,810,519)	(6,796,023)	186,411	(31,539)	(169,368)	-	-	-	ضريبة الدخل
16,008,647	16,100,016	(31,399,947)	(525,680)	788,010	423,920	6,553,560	18,960,264	21,299,889	صافي ربح السنة
									المجموع

31 كانون الأول	أخري	إدارة البوندد	التأجير التمويلي	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الأفرد	موجودات القطاع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,117,841,390	1,136,861,861	25,995,041	84,983,458	16,440,231	395,164,593	367,120,821	247,157,717	موجودات القطاع
34,261,526	41,917,476	-	-	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
1,152,102,916	1,178,779,337	25,995,041	84,983,458	16,440,231	395,164,593	367,120,821	247,157,717	مجموع الموجودات
933,317,380	944,861,583	19,927,319	61,189,765	965,954	53,013,564	326,181,344	483,583,637	مطلوبات القطاع
39,948,306	51,906,865	-	-	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
979,265,686	996,768,448	19,927,319	61,189,765	965,954	53,013,564	326,181,344	483,583,637	مجموع المطلوبات
2,513,526	1,949,061	-	-	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
2,366,276	2,212,546	-	-	-	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

(ب) معلومات التوزيع الجغرافي
 يمارس البنك نشاطاته، وكذلك شركاته التابعة بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية لذلك فإن معظم الإيرادات والموجودات والمصرفيات الرأس مالية داخل المملكة.

(41) إدارة رأس المال

(أ) وصف لما يتم إعتبره كرأس مال:

يتكون رأس المال التنظيمي المؤهل من العناصر التالية:

• الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1) (رأس المال لضمان استمرارية عمل البنك) (Going Concern). وتتكون مما يلي:

1- حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier1 (CET1).

2- رأس المال الإضافي (Additional Tier 1 (AT1).

• الشريحة الثانية (Tier 2 (T2) وهو رأس المال الذي يستخدم في حال عدم الاستمرارية (التصفية) (Gone Concern).

• لكل نوع من الأنواع الثلاثة من رأس المال (CET1, AT1, T2) مجموعة محددة من المعايير التي يجب أن تحققها الأداة المالية قبل تضمينها في الفئة ذات الصلة.

كما يلتزم البنك حسب المادة (62) من قانون البنوك بأن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته 10% من أرباحه الصافية ويستمر في الاقتطاع حتى يبلغ الاحتياطي ما يعادل رأس مال البنك المكتتب به.

(ب) متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

يجب على البنوك أن تلبى الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويجب أن تكون كما يلي:

1- أن لا يقل الحد الأدنى لحقوق حملة الأسهم العادية (CET1) عن (6%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

2- أن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (Tier 1) عن (7.5%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

3- أن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي (CAR) عن (12%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

(ج) كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس مال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الإحتياطي القانوني ومن الأرباح المتحققة والأرباح المدورة.

ويتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال من قبل إدارة المخاطر.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لقرارات بازل III كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

(هـ) المبلغ الذي يعتبره البنك كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
		بنود رأس المال الأساسي للأسهم العادية
100,000,000	100,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
31,028,725	33,933,433	الأرباح المدورة (بعد طرح أي مبالغ مقيدة التصرف)
13,475,675	12,255,295	احتياطي تقييم الموجودات المالية - بالصافي حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
27,263,225	29,728,357	الاحتياطي القانوني
171,767,625	175,917,085	اجمالي رأس المال الاساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال):
(2,630,850)	(2,615,620)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(11,309,801)	(11,472,794)	الموجودات الضريبية المؤجلة الناجمة عن مخصصات ديون
(11,000,000)	-	الأرباح المتوقع توزيعها
(235,908)	-	الاستثمارات المؤثرة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والتي يملك فيها البنك أقل من 10% وحسب ماهو موضح في التعليمات
146,591,066	161,828,671	صافي حقوق حملة الاسهم العادية
		الشريحة الثانية من رأس المال
-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة (على أن لا تزيد عن 1.25%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر
3,439,820	3,838,645	رصيد التخصيصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (Stage 1) بما لا يزيد عن 1.25% من مجموع الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان وفق الطريقة المعيارية
3,439,820	3,838,645	اجمالي رأس المال المساند
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال):
(440,222)	-	الاستثمارات المؤثرة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والتي يملك فيها البنك أقل من 10% وحسب ماهو موضح في التعليمات
2,999,598	3,838,645	صافي رأس المال المساند (الشريحة الثانية من رأس المال)
149,590,664	165,667,316	مجموع رأس المال التنظيمي
961,862,790	968,428,449	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
% 15.55	% 17.11	نسبة كفاية رأس المال (%)
% 15.24	% 16.71	نسبة حقوق حملة الأسهم العادية (%)
% 15.24	% 16.71	نسبة رأس المال الأساسي (%)

(42) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات:
120,759,451	-	120,759,451	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
57,764,189	-	57,764,189	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6,752,924	6,752,924	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9,667	-	9,667	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
674,286,869	383,739,958	290,546,911	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
43,941,650	43,941,650	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
169,034,592	140,407,118	28,627,474	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
29,525,829	27,789,289	1,736,540	ممتلكات ومعدات - بالصافي
2,615,620	2,139,614	476,006	موجودات غير ملموسة
11,472,794	10,717,571	755,223	موجودات ضريبية مؤجلة
62,615,752	50,591,256	12,024,496	موجودات أخرى
1,178,779,337	666,079,380	512,699,957	إجمالي الموجودات
			المطلوبات:
12,923,564	-	12,923,564	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
764,774,867	42,250,009	722,524,858	ودائع عملاء
37,955,674	22,153,027	15,802,647	تأمينات نقدية
130,176,032	79,827,851	50,348,181	أموال مقترضة
14,850,000	-	14,850,000	إسناد قرض
1,022,532	1,022,532	-	مخصصات متنوعة
5,814,560	-	5,814,560	مخصص ضريبة الدخل
7,337,607	7,337,607	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
21,913,612	21,216,375	697,237	مطلوبات أخرى
996,768,448	173,807,401	822,961,047	إجمالي المطلوبات
182,010,889	492,271,979	(310,261,090)	الصافي

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات:
131,690,084	-	131,690,084	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
60,496,498	-	60,496,498	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,795,837	4,987,282	808,555	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,887,883	-	1,887,883	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
688,947,616	382,435,470	306,512,146	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
42,824,335	42,824,335	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
122,698,332	113,960,779	8,737,553	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
29,803,843	27,935,502	1,868,341	ممتلكات ومعدات - بالصافي
2,630,850	1,864,098	766,752	موجودات غير ملموسة
11,309,801	10,281,594	1,028,207	موجودات ضريبية مؤجلة
54,017,837	44,475,417	9,542,420	موجودات أخرى
1,152,102,916	628,764,477	523,338,439	إجمالي الموجودات
			المطلوبات:
11,496,379	-	11,496,379	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
747,519,491	43,519,867	703,999,624	ودائع عملاء
53,612,634	30,581,145	23,031,489	تأمينات نقدية
114,971,217	57,735,652	57,235,565	أموال مقترضة
16,100,000	2,100,000	14,000,000	اسناد قرض
137,610	137,610	-	مخصصات متنوعة
4,679,715	-	4,679,715	مخصص ضريبة الدخل
8,463,508	8,463,508	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
16,285,132	-	16,285,132	مطلوبات أخرى
973,265,686	142,537,782	830,727,904	إجمالي المطلوبات
178,837,230	486,226,695	(307,389,465)	الصافي

(43) حسابات مدارة لصالح العملاء

لا يوجد محافظ استثمارية مضمونة رأس المال يديرها البنك أو شركاته التابعة لصالح العملاء.

(44) مستويات القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

مدخلات المستوى (1): وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لوجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.

مدخلات المستوى (2): وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

مدخلات المستوى (3): وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	كما في 31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
9,667	-	-	9,667	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
43,941,650	7,086,325	-	36,855,325	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
43,951,317	7,086,325		36,864,992	
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	كما في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,887,883	-	-	1,887,883	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
42,824,335	5,327,710	-	37,496,625	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
44,712,218	5,327,710	-	39,384,508	

(45) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم قياسها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. كما أن القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية المباشرة والاستثمارات بالكلفة المطفأة وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والأموال المقترضة واسناد القرض والتي تدرج بالتكلفة المطفأة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة بسبب عدم وجود اختلاف جوهري بأسعار الفوائد السائدة في السوق للأدوات المالية المشابهة للأسعار المتعاقد عليها. وكذلك بسبب الفترات القصيرة فيما يتعلق بودائع البنوك والمؤسسات المصرفية. إن القيمة العادلة المدرجة بالتكلفة المطفأة تحدد عن طريق الأسعار المعلنة للسوق عند توفرها أو عن طريق نماذج تقييم كالتي تستخدم في بعض حالات السندات بعمولة ثابتة.

(46) ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

(أ) ارتباطات والتزامات ائتمانية

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
8,175,702	13,749,467	اعتمادات
7,801,957	1,565,719	قبولات وسحوبات زمنية
		كفالات:
32,745,295	28,567,464	دفع
41,525,524	38,401,135	حسن تنفيذ
16,071,330	14,160,673	أخرى
35,644,588	15,563,376	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
141,964,396	112,007,834	المجموع

(ب) التزامات تعاقدية

304,676	457,074	عقود مشاريع إنشائية
4,700,773	-	إلتزامات عقود إيجار تشغيلية *
5,005,449	457,074	

* تم معالجتها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019.

الحركة على الارتباطات والالتزامات المحتملة (الكفالات والإعتمادات والقبولات المصرفية):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
106,470,443	1,582,878	100,149	14,643,773	1,796,568	88,347,075	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
26,618,793	23,620	-	3,904,155	636,646	22,054,372	التعرضات الجديدة خلال السنة
(36,516,706)	(53,043)	(24,669)	(2,566,845)	(232,687)	(33,639,462)	التعرضات المستحقة (Matured/ derecognized)
-	(32,414)	(2,000)	(2,003,581)	(189,601)	2,227,596	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(100,200)	100,000	4,225,491	(20,000)	(4,205,291)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	99,017	(71,000)	(1,940)	(2,000)	(24,077)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
96,572,530	1,519,858	102,480	18,201,053	1,988,926	74,760,213	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
113,580,148	1,852,231	-	13,693,973	22,803,912	75,230,032	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
30,271,561	3,865	10,000	2,165,022	564,132	27,528,542	التعرضات الجديدة خلال السنة
(37,381,266)	(95,929)	-	(4,580,463)	(2,591,086)	(30,113,788)	التعرضات المسددة (Repaid/ derecognized)
-	(10,000)	-	(2,177,329)	(18,505,346)	20,692,675	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(281,500)	90,149	5,555,925	(404,624)	(4,959,950)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	114,211	-	(13,355)	(70,420)	(30,436)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
106,470,443	1,582,878	100,149	14,643,773	1,796,568	88,347,075	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
150,636	51,364	49	46,518	6,428	46,277	رصيد بداية السنة
32,686	218	1,956	14,797	599	15,116	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(55,251)	(9,489)	(33)	(7,328)	(5,374)	(33,027)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	(964)	-	(1,615)	667	1,912	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,346)	2,300	3,239	(43)	(3,150)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	22	(16)	(4)	-	(2)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,348	(4,237)	3,454	(1,085)	(3,480)	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
128,071	44,153	19	59,061	1,192	23,646	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
202,226	106,542		39,435	11,228	45,021	رصيد بداية السنة
65,518	-	7	12,582	22,631	30,298	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(117,108)	(60,269)	-	(18,639)	(6,033)	(32,167)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	(2,300)	-	(1,100)	-	3,400	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(62,365)	42	63,758	(611)	(824)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	106	-	(6)	(98)	(2)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	69,650	-	(49,512)	(20,689)	551	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
150,636	51,364	49	46,518	6,428	46,277	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على الارتباطات والالتزامات المحتملة (السقوف المباشرة غير المستغلة):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
35,958,333	162,537	-	1,631,439	146,291	34,018,066	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
4,971,286	-	-	565,416	47,364	4,358,506	التعرضات الجديدة خلال السنة
(25,190,235)	(133,817)	-	(1,293,654)	(124,716)	(23,638,048)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	(28,720)	-	(120,693)	(16,201)	165,614	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	210,667	(39,819)	(170,848)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	29,616	-	-	-	(29,616)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
15,739,384	29,616	-	993,175	12,919	14,703,674	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
43,106,027	-	-	1,847,032	550,000	40,708,995	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
7,081,204	-	-	2,224,173	96,291	4,760,740	التعرضات الجديدة خلال السنة
(14,228,898)	-	-	(677,078)	-	(13,551,820)	الأرصدة المسددة (Repaid/ derecognized)
-	-	-	(1,991,909)	(500,000)	2,491,909	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	229,435	-	(229,435)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	162,537	-	(214)	-	(162,323)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
35,958,333	162,537	-	1,631,439	146,291	34,018,066	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
313,745	41,422	-	118,651	311	153,361	رصيد بداية السنة
116,834	-	-	44,215	542	72,077	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(254,569)	(41,368)	-	(96,850)	(272)	(116,079)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	(20,839)	-	(14,480)	-	35,319	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	371	(11)	(360)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	358	-	-	-	(358)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	58,658	-	15,981	(544)	(74,095)	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
176,010	38,231	-	67,888	26	69,865	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
377,529	-	-	223,075	1,171	153,283	رصيد بداية السنة
223,940	-	-	35,016	311	188,613	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(287,724)	-	-	(166,671)	(1,128)	(119,925)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	-	(95,168)	-	95,168	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	6,022	-	(6,022)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	109	-	(8)	-	(101)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	41,313	-	116,385	(43)	(157,655)	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
313,745	41,422	-	118,651	311	153,361	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على سقوف التسهيلات غير المباشرة غير المستغلة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
38,920,082	85,444	-	8,555,903	198,499	30,080,236	رصيد بداية السنة
10,243,295	30,000	-	1,363,063	-	8,850,232	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(17,998,488)	(85,444)	-	(3,384,801)	(11,000)	(14,517,243)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	-	(2,618,999)	(177,499)	2,796,498	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	942,276	(10,000)	(932,276)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	26,760	-	(13,060)	-	(13,700)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
31,164,889	56,760	-	4,844,382	-	26,263,747	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
45,007,333	-	-	9,243,377	6,442,756	29,321,200	رصيد بداية السنة
6,918,875	-	-	2,152,628	198,499	4,567,748	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(13,006,126)	-	-	(3,674,863)	(755,395)	(8,575,868)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	-	(5,766,264)	(4,780,165)	10,546,429	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	6,607,871	(907,196)	(5,700,675)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	85,444	-	(6,846)	-	(78,598)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
38,920,082	85,444	-	8,555,903	198,499	30,080,236	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
180,007	19,652	-	93,210	422	66,723	رصيد بداية السنة
79,538	6,600	-	40,775	183	31,980	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(110,977)	(19,652)	-	(59,310)	(395)	(31,620)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	-	(41,518)	-	41,518	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,494	(20)	(4,474)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	553	-	(530)	-	(23)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,335	-	33,669	(190)	(38,814)	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
148,568	12,488	-	70,790	-	65,290	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
249,508	-	-	201,155	13,717	34,636	رصيد بداية السنة
93,719	-	-	8,390	1,819	83,510	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(163,220)	-	-	(140,470)	(10,532)	(12,218)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة (Repaid /derecognized)
-	-	-	(103,877)	-	103,877	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	8,226	(2,111)	(6,115)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	103	-	(88)	-	(15)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	19,549	-	119,874	(2,471)	(136,952)	الأثر على المحصن - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناجمة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
180,007	19,652	-	93,210	422	66,723	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

(47) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 4,643,790 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 4,603,300 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 فيما بلغ رصيد الخصصات لمواجهة هذه القضايا 631,956 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 52,570 دينار كما في 31 كانون الأول 2018. وفي تقدير الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات إضافية لقاء هذه القضايا.

لا يوجد قضايا مقامة على شركة الموارد للوساطة المالية وشركة تمكين للتأجير التمويلي وشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد والشركة الأردنية للتخصيم كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد شركة التسهيلات التجارية الأردنية 201,635 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 258,494 دينار 31 كانون الأول 2018. فيما بلغ رصيد الخصصات لمواجهة هذه القضايا 220,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل صفر دينار كما في 31 كانون الأول 2018. وفي تقدير الإدارة والمستشار القانوني للشركة فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات إضافية لقاء هذه القضايا.

بلغت قيمة القضايا المقامة على شركة التسهيلات التجارية للتأجير التمويلي (شركة تابعة لشركة التسهيلات التجارية) مبلغ 21.796 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 22,046 دينار كما في 31 كانون الأول 2018. وفي تقدير الإدارة والمستشار القانوني للشركة فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات إضافية لقاء هذه القضايا.

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد شركة بندار للتجارة والاستثمار 91,725 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 114,725 دينار كما في 31 كانون الأول 2018. فيما بلغ رصيد الخصصات لمواجهة هذه القضايا 76,725 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 28,885 دينار كما في 31 كانون الأول 2018. وفي تقدير الإدارة والمستشار القانوني للشركة فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات إضافية لقاء هذه القضايا.

لا يوجد قضايا مقامة على شركة بندار للتأجير التمويلي وشركة ربوع الشرق العقارية وشركة راكين العقارية (شركات تابعة لشركة بندار للتجارة والاستثمار) كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

(48) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 لتتناسب مع التبويب للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

الشركات التابعة



ALMAWARED BROKERAGE
الموارد للوساطة المالية

حلول الوساطة المالية

شركة الموارد للوساطة المالية

43 شارع عبد الحميد شرف، الشميساني

هاتف: +962 6 563 0500



AL IMDAD
الإمداد

تمويل التجارة والخدمات اللوجستية

شركة الإمداد

بوندد شركة الإمداد، القسطل شارع الشحن الجوي

هاتف: +962 6 471 1166



TAMKEEN
تمكين

حلول التأجير التمويلي

شركة تمكين

244 شارع مكة، عمارة فرع INVESTBANK

هاتف: +962 6 550 2610



TAKHSEEM
تخصيم

حلول التخصيم

شركة تخصيم

43 شارع عبد الحميد شرف، الشميساني

هاتف: +962 6 500 1515



AL TAS-HEELAT
التسهيلات

تمويل أفراد، إسلامي و SMEs

شركة التسهيلات

52 شارع عبد الحميد شرف، الشميساني

هاتف: +962 6 567 1720



BINDAR
بندار

تمويل إسلامي، أفراد و SMEs

شركة بندار

241 شارع المدينة المنورة

هاتف: +962 6 551 8916

مواقع فروعنا

مركز الاتصال: +962 6 500 1515

عبدون

9 شارع سلمان القضاة، مقابل ميرابيل

تاج مول

شارع الأمير هاشم بن الحسين، عبدون

دابوق

شارع محمد أحمد طريف

أبراج إعمار

أبراج إعمار، بين الدوار الخامس والسادس

الصويفية

67 شارع عبدالرحيم الحاج محمد

شارع مكة

244 شارع مكة، بجانب بوابة مكة مول الرئيسية

الشميساني

43 شارع عبد الحميد شرف

الوحدات

325 دوار الشرق الأوسط

سحاب

مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية

العقبة

شارع النهضة، بجانب فندق الديز إن

الزرقاء

73 شارع الملك حسين

اربد

شارع الشهيد وصفي التل (شارع السينما سابقا)
*لا يوجد صراف آلي



مركز اتصال PRIME: +962 6 500 1510

الشميساني PRIME

43 شارع عبدالحميد شرف

أبراج إعمار PRIME

أبراج إعمار، بين الدوار الخامس والسادس

دابوق PRIME

شارع محمد أحمد طريف

عبدون PRIME

9 شارع سلمان القضاة، مقابل ميرابيل

مواقع الصراف الآلي

عمان

- دوار جونيا، دير غبار
- شارع هاشم السقاف، بجانب صيدلية ندى، دير غبار
- ماجملايف ستايل، شارع أحمد فوزي، عبدون
- كوزمو، شارع عمرو بن العاص، عبدون الشمالي
- شارع آل البيت، دابوق
- التسهيلات، شارع يثرب، دابوق
- شارع عبد المطلب، الشميساني
- صيدلية روعي، الدوار الخامس
- صيدلية روعي، شارع الخالدي
- صيدلية روعي، 38 شارع ميثقال الفايز، بجانب السفارة النمساوية
- حمامات مراكش، الدوار الثاني، جبل عمان
- شارع طه حسين، بجانب مطعم فخر الدين، جبل عمان
- فندق شبرد، شارع زيد بن حارثة، جبل عمان
- 3 شارع عبد الرحمن أبو حسن، سوبرماركت حبيبة، الرابعة
- أفنيو مول، شارع الحمراء، الصويفية
- صيدلية بهاء، شارع الأميرة ثروت الحسن، ضاحية الأمير راشد
- 439 شارع الملك عبدالله الثاني، عمارة مطبعة النهضة، الدوار الثامن
- 52 شارع موسى النهار، النادي الأهلي، الدوار الثامن
- محطة GO، شارع الشورى، حي الياسمين
- صيدلية ميدي سنتر، ضاحية النخيل
- 161 شارع الظهير، سوبرماركت ريتال، مرج الحمام
- محطة الجولف، شارع المطار
- محطة الجولف، شارع المدينة الطبية، باتجاه دابوق
- محطة الجولف، شارع المدينة الطبية، باتجاه صويلح
- محطة كار بلازا، شارع وصفي التل، باتجاه خلدا
- مكسيم مول، جبل الحسين
- كارفور، شارع الشهيد، طبربور
- محطة توتال، بجانب سيفوي، المقابلين
- بنك ماركيت، الفحيص

العقبة

راديسون بلو، تالا بيه

الزرقاء

محطة توتال، أوتوستراد الزرقاء

أربد

إربد مول

مهنا الدرة

رائد الفن التشكيلي الأردني الحديث

Mohanna Durra

The Pioneer of Jordanian Modern Art

القوة والشفافية

Transparency and Strength

زيت على قماش

Oil on canvas

70 X 50

من مجموعة INVESTBANK

Collection of INVESTBANK



43 شارع الحميد شرف الشمساني

ص.ب. 950601 عمان 11195 الأردن

هاتف: +962 6 500 1500

فاكس: +962 6 568 1410

www.investbank.jo